أزمة الدولة في ليبيا
"دراسة في الجغرافيا السياسية"

د. زينب عبدالعال سيد رمضان
مدرس الجغرافيا السياسية
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب، جامعة بني سويف
zainab.ramadan@art.bsu.edu.eg

doi: 10.21608/jfpsu.2022.163094.1232

أزمة الدولة في ليبيا
"دراسة في الجغرافيا السياسية"

مستخلص

تتناول الدراسة أزمة الدولة في ليبيا، وذلك من خلال تتبع الأحداث التاريخية المهمة التي مرت بها الدولة منذ العصور القديمة والعصور الوسطى والعصر الحديث وحتى قيام ثورة فبراير ٢٠١١، حيث ساهمت هذه الأحداث السياسية في رسم الخطوط العريضة والرئيسية من تاريخ ليبيا، وطوال تلك العقود التي مرت على الحكم في ليبيا لم تتمكن أنظمة الحكم الليبية من تحديد هوية واضحة لطبيعة الحكم في الدولة الليبية بشكل يلبي تطلعات الشعب، ويتمكن من التعامل بكفاءة مع طبيعة الدولة اللامركزية، أو تحديد هيكل مؤسسي محدد للدولة في ليبيا يمكن البناء عليه في مرحلة الأزمات. كما تستعرض الدراسة العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي أثرت في أزمة الدولة، ومنها الموقع والمساحة والتركيب الجيولوجي وموارد المياه والمناخ، إضافة إلى البترول والغاز الطبيعي وما لهما من أثر في استمرار الأزمة حتى الآن، حيث ساهم النفط في تزكية الصراع والتنافس الداخلي وجذب القوى الخارجية لهذا المورد المهم. وتتناول الدراسة أيضًا أثر العامل القبلي والتدخل الدولي في الأزمة الليبية. وينتهي البحث بدراسة لمستقبل الأزمة الليبية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، أزمة الدولة، الأزمة الليبية، الجغرافيا السياسية، ثورة فبراير ٢٠١١، القذافي.

The State Crisis in Libya: A Study in Political Geography

Dr. Zeinab Abdalal Sayed Ramadan
Lecturer of Political Geography
Department of Geography and GIS
Faculty of Arts, Beni-Suef University.

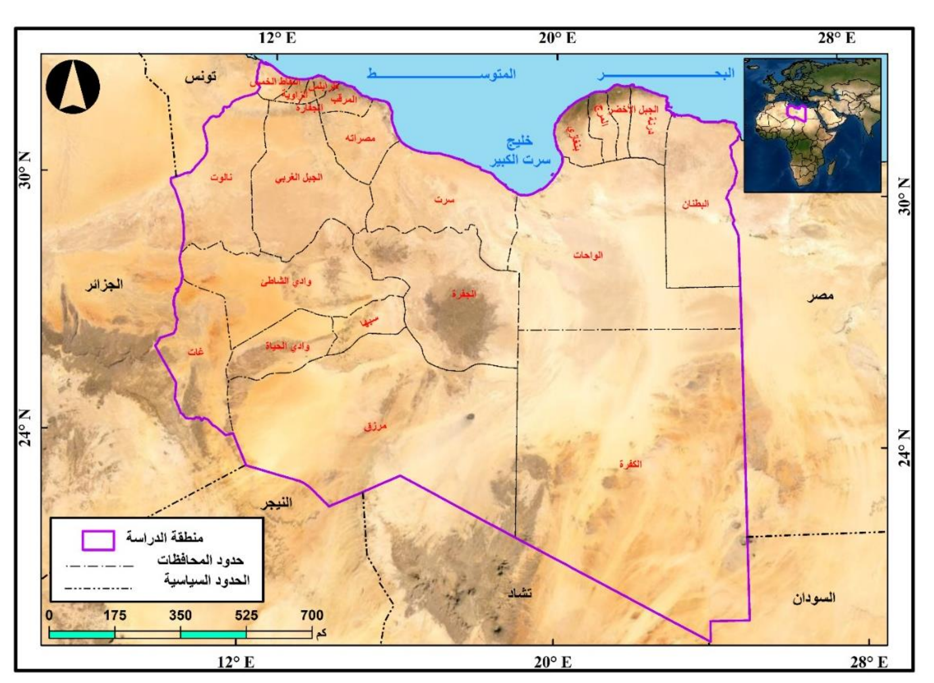
Abstract

This study investigates the state crisis in Libya, by tracing the important historical events that the state has experienced since ancient times, the Middle Ages and the modern era until February 2011 revolution. These political events contributed to drawing the broad and main lines of the history of Libya, and throughout those decades of rule in Libya, the Libyan regimes were unable to define a clear identity for the nature of governance in the Libyan state in a way that meets the aspirations of the people and is able to deal efficiently with the decentralized state. The study also explores the natural and human geographical factors that affected the state crisis, including location, area, geological structure, water resources and climate, in addition to oil and natural gas and their impact on the continuation of the crisis so far. The study also addresses the impact of the tribal factor and international intervention in the Libyan crisis, and examines the future of the Libyan crisis.

Keywords**:** Libya, state crisis, Libyan crisis, geopolitics, February 2011 revolution, Gaddafi.

مقدمة:

ليبيا هي دولة عربية إفريقية، تقع في شمال إفريقيا، ويعتبر موقعها موقع استراتيجي متميز، حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تونس والجزائر. وتشغل ليبيا مساحة تبلغ حوالي ١,٧٧٥,٥٠٠ كم٢، وهي بذلك ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا، ويبلغ طول حدودها مع جاراتها الست حوالي ٤,٨٤٣ كم (مصر ١,١١٥ كم، تشاد ١,٠٥٥ كم، الجزائر ٩٨٢ كم، السودان ٣٨٣ كم، النيجر ٣٥٤ كم، وتونس ٤٥٩ كم)، بينما يبلغ طول سواحلها البحرية حوالي ١,٧٧٠ كم[١]، ويقدر عدد سكان ليبيا وفقًا لإحصاءات البنك الدولي في ٢٠٢١ بحوالي ٦,٩٥٨,٥٣٨ نسمة[٢]. (شكل رقم ١)



المصدر: سفارة دولة ليبيا بكندا، متاح على: https://tinyurl.com/bdzhmv6j

شكل (١): الموقع الجغرافي لدولة ليبيا

---

(١) خالد محمد بن عمور (٢٠١٤): العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا، العدد ٢٧، ص١٠٦٥.

(٢) البنك الدولي، إحصاءات تعداد سكان ليبيا، متاح على https://tinyurl.com/5yp4jwes.

وتزامنًا مع اندلاع الحراك العربي، أو ما عُرِف لاحقًا باسم ثورات "الربيع العربي"، في بعض الدول العربية (تونس، مصر، اليمن، سوريا)، انطلقت الشرارة الأولى للأزمة الليبية في ١٧ فبراير ٢٠١١ من مدينة بنغازي شرق ليبيا في احتجاجات شعبية تنادي بمطالب سياسية واجتماعية تدعو إلى إسقاط النظام وتنحي الرئيس آنذاك "معمر القذافي" عن الحكم، لتنجح تلك الاحتجاجات بمساعدة قوات حلف الناتو في الإطاحة بنظام القذافي، الذي حكم البلاد في أعقاب انقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٦٩ لمدة أربعة عقود، في أكتوبر ٢٠١١.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على سقوط نظام القذافي، إلا إن الدولة الليبية لا تزال في أزمة سياسية متداخلة الأطراف، أضعفت من بنيتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وجعلتها في مسار الدول "الفاشلة" failed أو "الهشة" fragile[*]، حيث لاتزال الدولة الليبية تمر بمراحل مختلفة من الانتقال السياسي بتبعاته الأمنية والاقتصادية المختلفة، انتقال يغلب عليه الفشل في كل العمليات السياسية الانتقالية، مما أدى إلى تخبطها في حالة من الفوضى، وصلت إلى الدخول في حرب أهلية في عام ٢٠١٤ فتحت المجال للتدخل الخارجي، الذي جعل من ليبيا ساحة لتحقيق المصالح للقوى الإقليمية والعالمية.

وشكلت ليبيا ما بعد القذافي استثناءً في وضعها الداخلي، بفعل معطياتها المضطربة التي تتراوح ما بين انتشار الأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي، ومليشيات ثورية ترفض الدخول تحت سلطة الدولة التي تعاني من هشاشة سياسية وأمنية، في ظل عجز المجلس الوطني الانتقالي عن تقديم نموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظلته جميع الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط القذافي[١]، فإسهامات القوى الحزبية والدينية في ليبيا شبه معدومة، إذ لم تعرف الحالة الليبية أية تنظيمات سياسية وأيدولوجية

---

*) يشير مفهوم هشاشة الدولة إلى فقدان الدولة السيطرة المادية على أراضيها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة، وخلوها من سلطة شرعية واحدة قادرة على اتخاذ القرارات الجماعية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تقديم الخدمات العامة لأفرادها أو التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

١) خالد حنفي (٢٠١٢): تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٧، ص١١٦.

مستقرة، وكان المجتمع الليبي المعروف بانقساماته على أساس قبلي هو الذي يدير الثورة وينقلها من منطقة إلى أخرى(١).

من هنا ظهر في المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة التي ناهز عددها ١٧٠٠ ميليشيا مسلحة، معظمها خارج سيطرة المجلس الوطني الانتقالي، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق(٢)، إلى جانب تحول الدول المتحالفة مؤقتًا من أجل إسقاط النظام الليبي، كقطر والسعودية والإمارات، إلى قوى تتنافس فيما بينها بعد إسقاطه، من أجل توسيع نفوذها على حساب بعضها البعض فوق الأراضي الليبية، وتمثل ذلك التنافس في سعي القوى الإقليمية إلى إيجاد حليف محلي داخل ليبيا الممزقة، قبليًا وإثنيًا، ومن ثم العمل على ترجيح كفته من خلال دعمه بالمال والسلاح وتوفير المحطات الإعلامية والتحرك الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي، الذي يجري في إطار سياسة الحروب بالوكالة التي اتبعتها القوى الإقليمية المتنافسة(٣).

وتمر ليبيا بمرحلة من الفشل السياسي والمؤسسي مع تداعيات على عدد من المستويات أدت إلى فقدان الدولة الكثير من وظائفها الحيوية، وعلى رأسها الوظيفة الأمنية، مما سمح للميليشيات المسلحة بالسيطرة على أجزاء منها وبسط نفوذها عليها، كما أسهم غياب حكومة مركزية واحدة في جعل الدولة الليبية عرضة لكافة أشكال التهديدات القادمة إليها من حدودها الشاسعة غير المؤمنة، علاوة على الانقسام والصراع بين الفرقاء في الداخل الليبي، حيث الصراع بين معسكر الشرق بقيادة المشير "خليفة حفتر" ومعسكر الغرب بقيادة "فايز السراج"، وفشل جميع محاولات التقارب بين المعسكرين، بدءًا باتفاق "الصخيرات" في ٢٠١٥ بالمغرب.

وأصبحت ليبيا اليوم منقسمة على ذاتها بشكل كبير، فقد تعاظمت الانقسامات، بتعاظم حجم التحالفات الداخلية، وحجم الأطماع والتدخلات الخارجية، وهذا يجعل من

(١) هادي مشعان ربيع (٢٠١٦): ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٣٣، ص٦٧.
(٢) محمد عبد الحفيظ الشيخ (٢٠١٧): المصالحة الوطنية في ليبيا - التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد ١١، ص٤٠.
(٣) صادق حجال (٢٠١٨): صراع النفوذ الإقليمي السني-السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص١٣٥.

الصعب وضع تصور للمعالم السياسية والأزمة الاقتصادية لنظام الحكم في الدولة الليبية أو قراءة التصورات التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب وحتى المنظور منه، وهذا ما يجعل مسألة حل الأزمة الليبية على قدر من الصعوبة، وتحفه المخاطر بالغة التعقيد على المستويين المحلي والإقليمي الذي يعاني بالأساس من مشكلات فوضى الاضطرابات السياسية.

ومع ذلك، فإن وصف الأزمة الليبية على إنها صراع بين معسكري الشرق والغرب سيكون بمثابة التبسيط المفرط، حيث إن الأزمة الليبية منذ بدايتها وهي من صناعة القوى والجهات الخارجية، بداية من تأثيراتها الحاسمة في الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق "معمر القذافي"، انتهاءً بتعزيزها للولاءات والإيديولوجيات التي أسهمت في تأجيج الصراع الداخلي واندلاع الحرب الأهلية في ٢٠١٤، التي دفعت العديد من القوى الإقليمية إلى المشاركة فيها، بسبب رغبتها في بسط نفوذها على دولة تتسم بفراغ في السلطة، ومع زيادة عدد الدول المتورطة في الصراع الليبي، يواصل المتنافسون القتال بسبب الإمداد المستمر بالأسلحة والمعدات والأموال من القوى الإقليمية والدولية المختلفة[١].

أسباب اختيار الموضوع:

يستمد موضوع الدراسة أهميته من الأهمية الجيوبوليتيكية لليبيا من حيث أهمية موقعها وإمكانات موضعها من موارد الطاقة، علاوة على ارتباط الأزمة الليبية بموضوعات سياسية واقتصادية وأمنية، على المستويين الإقليمي والدولي، تتشابك جميعها لتجعل الأزمة في مقدمة الأزمات الجيوبوليتيكة الدولية الراهنة.

أهداف الدراسة:

(١) التعرف على تطور نشأة الدولة الليبية ومدى تأثرها بالعوامل التاريخية التي مرت بها.
(٢) تقييم أثر العوامل الجغرافية في أزمة الدولة في ليبيا.
(٣) تحديد أثر العوامل الخارجية في أزمة الدولة في ليبيا.

[1]) Gökhan Tekir (2020): Russian-Turkish Involvement in the Civil War in Libya, Türkiye Rusya Araştırmaları Dergisi – TRAD, no. 3, p. 193.

(٤) توقع سيناريو مستقبلي للأزمة الليبية.

تساؤلات الدراسة:

(١) ما تأثير العوامل الجغرافية في أزمة الدولة الليبية؟
(٢) ما السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية؟

الدراسات السابقة:

(١) نور الهدى بتقة (٢٠١٧): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (٢٠١٢-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر.
(٢) خننو فاتح (٢٠٢٢): الأزمة في ليبيا، الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٩، العدد ١.
(٣) محمود توفيق (أكتوبر ٢٠٢٢): الأزمة الليبية بين الجغرافيا والسياسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٣٠.
(4) Mohammed El-Katiri (2012): State-Building Challenges in a post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, US Army War College, Washington DC.
(5) George Joffé (2019): Can Libya survive as a single State?, L'Année du Maghreb, no. 21.
(6) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2.

مداخل الدراسة ومناهجها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لرصد الحقائق الجغرافية والسياسية المتعلقة بالأزمة الليبية، بالإضافة إلى الاعتماد على عدة مداخل، هي:

المدخل الإقليمي Regional Approach

يعتمد المدخل الإقليمي على معالجة الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث من خلال ارتباطها بالظروف السائدة في منطقة أو إقليم معين، ويفهم من ذلك أن هذا المدخل

يعتمد على فرضية مفادها أن الظواهر تختلف من مكان إلى آخر نتيجة لاختلاف الظروف الطبيعية والبشرية من مكان لآخر، أو ما يعرف بالتباين الإقليمي، ويتم التعامل مع الإقليم بوصفه وحدة واحدة وبوتقة تنصهر فيها كل العناصر التي تدخل في تركيب الظاهرة[1].

مدخل تحليل القوى Power Analysis Approach

يقوم هذا المدخل على أساس تحليل العناصر الداخلية التي تشكل الدولة، إلى أن ينتهي إلى التركيبة النهائية لهذه القوى، وإلى واقع تفاعلها معًا، وهي (البيئة الطبيعية، والتركيب الاجتماعي، والتركيب الاقتصادي، والتركيب السياسي)، ويسعى هذا المنهج إلى عمل تقدير لقوة الدولة ومقارنتها بغيرها من الدول، ودراسة أثر السلطة المركزية، من حيث كونها منفتحة أو منغلقة مع الدول الأخرى[2].

المدخل التاريخي Historical Approach

يتناول هذا المدخل الجانب التاريخي للدولة، والذي يركز على فهم الماضي لتحليل الأحداث الحاضرة، ويدرس كيف نشأت الدولة وتطورت، ثم كيف بسطت نفوذها على نطاقها الإقليمي، كما يتناول بالدراسة الحدود السياسية للدولة، وكيف تم ترسيمها، ويعتمد هذا المدخل على عنصر الزمن كبعد سياسي في دراسة الجغرافيا السياسية، ويفترض هذا المدخل أن الدولة كائن عضوي، تنمو في إطار مجالها الحيوي، وهي تخضع في كل أطوار نموها لحتم البيئة الطبيعية وقوانينها[3].

المدخل التركيبي البنياني Morphological Approach

يعتمد هذا المدخل على الوصف التحليلي لبنية المنطقة السياسية للدولة، سواء من حيث هيئتها الخارجية، أو تركيبها الداخلي، وتتمثل الخصائص البنائية أو المورفولوجية الخارجية في الحجم والشكل والموقع والحدود، أما التقسيمات البنائية أو

---

[1]) محمود توفيق (٢٠٠٧): منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٥٥.

[2]) محمد رياض (٢٠١٤): الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط٢، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، صـص٢٢-٣٠.

[3]) محمود توفيق، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، صـ٧٢.

المورفولوجية الداخلية فتتمثل في منطقة النواة والعاصمة، والأقاليم الحضارية، والأقسام الإدارية، وغيرها[١].

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نشأة المنطقة السياسية لليبيا ومراحل تطورها.

المبحث الثاني: العوامل الجغرافية المؤثرة في الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الأزمة الليبية.

المبحث الرابع: مستقبل الدولة الليبية في ظل الأزمة.

---

[١]) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مرجع سابق، ص٣٧.

المبحث الأول: نشأة المنطقة السياسية لليبيا ومراحل تطورها

تأثرت ليبيا بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة منذ العصور القديمة، ساهمت جميعها في رسم الخطوط العريضة والرئيسية من تاريخ ليبيا السياسي، لذلك كان من الضروري تتبع تلك الأحداث قبل أن نصل إلى الخريطة المعاصرة للدولة الليبية، وبشكل عام يمكن تقسيم تاريخ ليبيا السياسي إلى ست فترات متباينة، هي ليبيا القديمة، ليبيا الحكم الروماني، ليبيا الفتح العربي، ليبيا الحكم العثماني، ليبيا الاستعمار الإيطالي، وأخيرًا ليبيا العصر الحديث[١].

(١) العصور القديمة

تمثل ليبيا القديمة مفترق طرق شاسع يربط بين الحضارات القديمة لنهر النيل شرقًا، وإمبراطوريات السافانا جنوبًا، والطرق المؤدية إلى دول المغرب العربي غربًا، ويرجع اسم "ليبيا" إلى قبائل "ليبو" Libu، التي ذكرت في النقوش الهيروغليفية المصرية القديمة، ومن هذه القبائل "المشواش" Mashwash، و"التيجينو" Tejenu، و"التيمينو" Temenu، وكان لهذه القبائل تاريخ طويل من الغارات التي لا تنقطع على الواحات المصرية والتجمعات السكانية على طول نهر النيل وغرب الدلتا[٢]، وفي وجه هذه الغارات المتلاحقة جاءت الحملات المصرية المضادة التي كانت تتوغل بعيدًا داخل برقة وتخضعها عادة، إلا أنها لم تكن استعمارًا بقدر ما كانت غزوًا دفاعيًا أو حربًا وقائية في الأغلب[٣].

في حين اقتصر النفوذ الفرعوني على المناطق الشرقية، وتحديدًا برقة، يعتبر الفينيقيون من أوائل الشعوب التي استوطنت في المنطقة الغربية من ليبيا، إذ بدأت السفن الفينيقية تتوجه إلى الشواطئ الليبية منذ الألف الأول ق.م، وذلك لتموقع هذه الشواطئ في الطريق الساحلي إلى إسبانيا، وقد قام الفينيقيون الأوائل بتأسيس مراكز تجارية لهم على هذه السواحل، وكان استعمار ذا طابع تجاري وملاحي، لهذا اقتصر على الساحل، وانتشر بين ثلاثة مدن، هي "أويا" (طرابلس الحالية)، و"لبدة" (الخمس حاليًا) و"صبراتة"، ومن هذه

[1]) Bukola A. Oyeniyi (2019): The History of Libya, Greenwood, California, pp. 19-20.

[2]) Richard A. Lobban, Jr. and Christopher H. Dalton (2014): Libya, History and Revolution, Praeger, California, pp. 1-2.

[٣]) محمد محمد عوض (١٩٦٥): الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، صـ٢٩٧.

الثلاثية استمدت "طرابلس" اسمها Tripolis أي ثلاثة، وقد كانت "طرابلس" الفينيقية حلقة الاتصال التجاري بين قوافل الصحراء البربرية عن طريق "غدامس" وبين قوافل البحر الفينيقية، على أن مستعمرة "طرابلس" الفينيقية لم تلبث في القرن السادس قبل الميلاد أن ضمتها إليها المستعمرة الفينيقية الكبرى في قرطاجة، بحيث أصبحت امتدادًا لإمبراطوريتهم العظيمة في تونس، وللسبب نفسه تحولت طرق القوافل من طرابلس إلى قرطاجة، وبذلك فقدت قوتها الاقتصادية مثلما فقدت قوتها السياسية[١].

وفي القرن السابع قبل الميلاد، أي في وقت معاصر لقرطجة طرابلس، بدأ الاستعمار الإغريقي يتجه بدوره إلى برقة ويتركز فيها، وكاستعمار بحري نموذجي، فإن الاستعمار الإغريقي جاء ساحليًا في الأساس هو الآخر، إلا أنه كان استعمار استيطاني بدرجة أكبر من الاستعمار الفينيقي، ولهذا فقد تدفقت أعداد كبيرة من اليونانيين واستقروا واختلطوا بالليبيين، مما أدى في وقت لاحق إلى تصادمهم مع السكان الوطنيين، وقد اتجه زحفهم وتوسعهم من الشرق إلى الغرب، بدءًا من ميناء "أبو للونيا" (سوسة) إلى ميناء "برنيس" (بنغازي حاليًا) في الجنوب، ومن أهم المدن التي استقروا بها كانت "قيرينة" ثم "بركة" التي تم تحريفها إلى "برقة"، وكما هي القاعدة العامة في الاستعمار الإغريقي المعتمد على الطابع المدني، كانت كل مدينة تدخل مع بعضها البعض في وحدة سياسية مستقلة، وبناءً على ذلك كانت تدخل هذه المدن مع بعضها البعض في اتحاد كونفدرالي ضعيف[٢].

وإذا كانت ليبيا بهذا قد اقتسمت بين النفوذ الإغريقي في برقة والقرطاجي (الفينيقي) في طرابلس، فقد أدى التوسع القرطاجي المتمدد حتى خليج "سرت" إلى الصدام بينهما في منطقة التخوم، إلى أن حددت بخط معين عند تلال "فيلا ينوس" الشهيرة، ولكن الصراع الأكبر إنما دار مع القوى الخارجية التي تعرض لها النفوذان كلاهما في المنطقتين. فمن ناحية ضم "الإسكندر" برقة إلى مصر بعد غزوة لها، لتصبح بعد ذلك دائمًا وتحت حكم البطالمة ملحقًا إقليميًا للمدينة الكبرى الإسكندرية، ومن ناحية أخرى فإن

[1]) James Fairgrieve (1941): Geography and World Power, University of London Press, Kent, pp. 68-70.

[2]) William Gordon East (1950): An Historical Geography of Europe, E. P. Dutton and Company, New York, pp. 19-20.

الصراع بين روما وقرطاجة وسقوط الأخيرة فيه أدى إلى انتقال طرابلس إلى النفوذ الروماني، وبهذا عادت ليبيا واقتسمت مرة أخرى، ولكن بين اليونان والرومان هذه المرة، برقة في الإمبراطورية الإغريقية المرتكزة على قاعدة مصر البطلمية، وطرابلس الرومانية المرتكزة على قاعدة تونس القرطاجية[١].

على أن هذا الاقتسام لم يدم طويلًا، إذ لما سقطت الإمبراطورية اليونانية بكاملها لروما، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للنفوذ الروماني الواحد، وكانت هذه أول مرة تتوحدان فيها سياسيًا، حتى وإن كان ذلك في ظل الاستعمار، كذلك فقد كانت تلك أول مرة تلحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك توحدت ليبيا كلها في إطار سياسي واحد، وبعد أن كانت التخوم الرومانية تنتهي عادة عند نطاق الإستبس أو شبه الصحراوي في ظهير طرابلس، تجاوزه الرومان وعبروا خط الجبال الوسطى إلى حدود حوض فزان الشمالية عند واحة جاراما (جرما حاليًا)، ثم دخلوا الحوض نفسه وأخضعوه وضموه إلى الإمبراطورية[٢]، ومن الواضح أن الاستعمار الروماني هنا، شأنه شأن الإمبراطورية عامة، كان استعمارًا عسكريًا واستراتيجيًا بالدرجة الأولى، لذلك كان استعمارًا إقليميًا شاملًا، وليس مجرد استعمار ساحلي كمن سبقوه، فكان أول من تجاوز النطاق الساحلي وتوغل إلى الداخل الصحراوي، ومن ثم أول من وحد ليبيا بمعظم تخومها الحالية تقريبًا[٣].

وإذا كانت وحدة ليبيا الإقليمية بهذا المعنى التقريبي قد استمرت نحو خمسة قرون في ظل الإمبراطورية الرومانية من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الرابع الميلادي، فإنه من العجيب أنها عادت مرة أخرى فاقتسمت، حين انقسمت هذه الإمبراطورية إلى روما وبيزنطة، حيث أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الرومانية الشرقية، بينما آلت طرابلس إلى مجال الإمبراطورية الغربية، والمثير بعد هذا أن النمط نفسه تكرر حين غزا الفاندال شمال إفريقيا من ناحية والفرس الساسانية في مصر من ناحية أخرى، ففي الحالة الأولى امتد النفوذ الفاندالي إلى طرابلس خلال القرنين الخامس والسادس الميلادي، وفي

[١]) جمال حمدان (١٩٩٦): الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص صـ٢٥-٢٦.
[٢]) رولاند أوليفر وجون فيج (١٩٦٥): موجز تاريخ أفريقية، ترجمة دولت أحمد صادق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص صـ٦٦-٦٧.
[٣]) جمال حمدان (١٩٨٣): استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، ص صـ٢٠-٢٣.

الثانية وصل إلى برقة حيث ألحقها بمصر[١]، على أنه فيما بين الحالتين وبعدهما عادت بيزنطة فاحتلت ليبيا كلها وأعادت وحدتها الإقليمية، ومع ذلك فإن القبائل البربرية التي استقلت بشمال إفريقيا في القرن السابع الميلادي، وعلى رأسها "اللواتة"، تحدت بيزنطة واعتبرت ليبيا كاملة تابعة لها، وعلى أية حال فقد بقيت وحدة ليبيا قائمة حتى جاء العرب[٢].

(٢) العصور الوسطى

كان الفتح العربي في القرن السابع الميلادي أخطر تحول سياسي في تاريخ ليبيا، فقد حدد مصيرها ومستقبلها السياسي حين أصبحت عضوة في الدولة العربية الإسلامية الكبرى، فبعد أن استولى العرب على سوريا في ٦٣٦م، وفارس في ٦٣٧م، ثم الإسكندرية في ٦٤٣م، توجهوا إلى ليبيا، حيث دخل "عمرو بن العاص" إلى برقة في ٦٤٤م، وعبد الله بن سعد إلى طرابلس في ٦٤٦م، وأخيرًا عقبة بن نافع إلى فزان في ٦٦٣م[٣]، على أن التعريب الحقيقي لليبيا تأخر إلى القرن الحادي عشر الميلادي، حين تدفقت قبيلتا بني سليم وبني هلال من صعيد مصر بأعداد كبيرة، لتستقر الأولى في برقة، والثانية في طرابلس، ومن هنا اختلطت العناصر العربية بالبربرية اختلاطًا بعيد المدى، لاسيما في برقة، ووضعت الأساس الإثني الحالي لليبيا[٤].

كما تعرضت ليبيا، وخاصة طرابلس، لغارات البحر الأوروبية من قراصنة وصليبيين في آخر العصر العربي، فمن صقلية هاجم النورمان طرابلس وأخضعوها لهم في القرن الثاني عشر، وفي القرن السادس عشر هاجمها الإسبان واحتلوها نصف قرن، إلى أن استدعت تركيا العثمانية لطردهم، فكان ذلك بداية الاستعمار التركي، ويلاحظ هنا أن تدخل تركيا بالتحديد لمقاومة تحريرية ضد إسبانيا بالتحديد، إنما هو تعبير مباشر عن استقطاب القوة في المنطقة، فقد كانت إسبانيا هي القوة الأوروبية المسيحية البحرية العظمى حينذاك، بينما كانت تركيا هي القوة الشرقية الإسلامية العظمى، كما يلاحظ

---

[١]) نقولا زيادة (١٩٥٨): محاضرات في تاريخ ليبيا، من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة، صـ٢٧.

[2]) Nevill Barbour (1959): A Survey of Northwest Africa (The Maghrib), Oxford University Press, New York, pp. 10-16.

[3]) Bukola A. Oyeniyi, The History of Libya, op. cit., p. 29.

[٤]) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص صـ٢٩-٣٠.

توسط موقع ليبيا بين القوتين البحريتين العظميين في أقصى الشرق وأقصى الغرب من حوض البحر المتوسط، فقد كانت المواجهة مبارزة بحرية بين أقصى طرفي البحر، ورغم أنها جاءت مدعوة إلى التحرير، فإن القوة التركية تحولت بأمر الواقع إلى استعمار تقليدي، وإن كان من نوع خاص هو الاستعمار الديني، ولم يأت الاستعمار التركي إلى ليبيا برًا من الشرق امتدادًا لوجوده القائم في مصر، أو امتدادًا لوجوده في تونس غربًا، وإنما بحرًا من نواة ارتكاز جديدة في طرابلس، تمدد منها بعد ذلك إلى الخلف إلى برقة[١].

وقد استمرت ليبيا (أيالة) عثمانية أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، من منتصف القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، وكانت ليبيا العثمانية تعرف عادة بطرابلس وبرقة، وأحيانًا بطرابلس الغرب فقط، ومن الناحية الإدارية كانت طرابلس ولاية تلحق بها فزان كسنجق تابع، بينما كانت برقة سنجقًا منفصلًا فقط دون أن تعد ولاية قائمة بذاتها، والواقع أن طرابلس كانت محور اهتمام الدولة العثمانية ومركز ثقل الوجود التركي بليبيا، فقد كانت الأغنى مواردًا وسكانًا، أما اقتصاديًا فقد كانت الأيالة تعتمد إلى جانب الإنتاج المحلي التقليدي على مصدرين خارجيين أساسيين لهما قيمة خاصة في تلك الفترة، وهما تجارة القوافل والقرصنة، فالأولى شبكة الطرق وحلقة الوصل بين البحر والصحراء كانت تنقل حاصلات السودان وإفريقيا التقليدية من ذهب وريش نعام وعاج ورقيق إلى الشمال، مقابل المصنوعات والأسلحة الأوروبية من الشمال إلى الجنوب، أما عن القرصنة فقد أصبحت مصدرًا حقيقيًا ومنتظمًا من مصادر دخل الدولة، فبظهيرها الجبلي الطارد وبساحلها الصخري الغني بالمرافئ المحمية المنيعة تحول ساحل البربر، إقليم طرابلس كما سمته أوروبا حينذاك، إلى بيئة صالحة لنشاط القرصنة الواسع في الحوض الغربي من البحر المتوسط[٢].

أما من الناحية السياسية فإن ليبيا منذ بدايات الوجود العثماني، وكنتيجة للتوازنات بين تركيا والقوى الأوروبية، دخلت بالتدرج ولكن بصورة مباشرة وكبيرة لعبة صراع القوة في البحر المتوسط، ونتيجة لضعف الدولة العثمانية انزلقت ليبيا إلى تكالب الاستعمار الأوروبي على إفريقيا، وخاصة الاستعمار الإيطالي، حتى أصبحت مياه طرابلس أسطولًا

1) Nevill Barbour, A Survey of Northwest Africa (The Maghrib), op. cit., pp. 348-349.
2) Ibid, pp. 7, 36.

بحريًا بما فيها من قوات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وكادوا أن يكونوا دولًا داخل الدولة، وبينما كانت طرابلس تعاني من هذا التدخل الأوروبي، كانت برقة تخضع لقوى مركزية جاذبة نحو الداخل وتتجه في عزلة متزايدة نحو القارة تجاه الجنوب، بعيدًا عن مؤثرات أوروبا والغرب، ونشأت السنوسية، التي عاشت في ليبيا نحو قرن، وهي حركة دينية سياسية تفجرت في العالم الإسلامي في وجه الضغط الاستعماري الأوروبي، وقد خلفت هذه الحركة نمطًا محددًا في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي، وهو نمط دول شيوخ الطرق وملوك الصحراء، وكانت أبرز أمثلته الوهابية والمهدية إلى جانب السنوسية، فكدعوة إلى الجهاد ضد الاستعمار الأوروبي، بدأت هذه الحركات دينية، لكنها أصبحت حركات سياسية، واتخذت من الصحراء معقلًا تحتمي فيه، وتقفز منه بحرب العصابات على الوجود الاستعماري، الذي تنتهي مع ذلك بالتعاون معه حين تعجز أمامه(١).

وقد اعتمد الهيكل المادي للسنوسية على شبكة من الزوايا أشبه بالرباطات التي تجمع بين الإنتاج والدفاع، موزعة في واحات الصحراء ذات المواقع المحمية والاستراتيجية حربيا وتجاريا، القائمة على طرق الحركة وخطوط القوافل التجارية، فلقد كان الإنتاج يقوم على أساس مزدوج من زراعة الواحات وتجارة القوافل التي كانت مصدرًا هامًا جدًا للدخل. وكانت كل زاوية ملكية عامة للقبيلة، أي مركزًا للوحدة القبلية، ومنا هنا جاءت الولاءات التقليدية القبلية للسنوسية، تلك التي لعبت دورًا مهمًا في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، واستمرت الحركة السنوسية في التوسع جنوبًا بعيدًا عن النفوذ الأوروبي شمالًا في طرابلس، إلى أن اصطدمت بالتوسع الأوروبي في الجنوب، وخاصة فرنسا، بعد أن تجنبته وتفادته في الشمال، ولكنها لم تلبث أن تعود لتواجهه وجهًا لوجه بصورة أعنف مع الزحف الإيطالي(٢).

وعند هذا الحد نستطيع أن نرى بوضوح أن كلًا من طرابلس وبرقة قد اتخذ في ظل الاستعمار التركي، خاصة في القرن الأخير منه، خطًا تطوريًا سياسيًا مختلفًا إلى حد معين، وستزداد الزاوية بينهما انفراجًا في المستقبل، وستنعكس إلى حد ما على التركيب

[1]) Lothrop Stoddard (1921): The New World of Islam, Springer, New York, pp. 25-30.
[2]) Edward E. Evans-Pritchard (1949): The Sanusi of Cyrenaic, Oxford University Press, Oxford, p. 54.

السياسي لليبيا المستقلة بعد ذلك، فبينما كانت طرابلس تُجذب جذبًا نحو الشمال، تجاه البحر، وإلى فلك القوى الاستعمارية، كانت برقة تنجذب جنوبًا، نحو القارة، وإلى قلب الصحراء، وقد أثر هذا الفارق ليس فقط على التوجيه السياسي المقبل، ولكن أيضًا على الوضع الحضاري العام، فمن جهة أصبحت طرابلس أكثر انفتاحًا على الغرب واحتكاكًا به، وبالتالي أكثر تعرضًا لأخطاره الاستعمارية وجالياته المتزايدة، كما أصبحت مدنه أكثر تأثرًا بالطابع الأوروبي (عمارة وثقافة وأسلوب حياة .. الخ). وعلى العكس من هذا صارت برقة أكثر عزلة وانطواء، التراث العربي أغلب على طابعها وعلى مدنها، والوجود الأجنبي والخطر الاستعماري على أية حال أقل كثافة وتهديدًا نسبيًا[١].

وبهذه الصورة نصل إلى نهاية الشريط الجيوبوليتيكي المتصل لتاريخ ليبيا الطويل والمفعم، ومن المفيد قبل أن نعالج الاستعمار الحديث أن نحدد بعض الملامح المشتركة والثوابت والمتغيرات من دراسة تلك المراحل المتعاقبة، وذلك كما يلي[٢]:

- سلسلة استعمار. باستثناءات قليلة أبرزها التاريخ المصري القديم والفتح العربي، تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية وهي سلسلة استعمار، تتتابع حلقاتها بلا انقطاع تقريبًا. وهذا يعني أن ليبيا عاشت دائمًا أو غالبًا معرضة للخطر، الخطر الخارجي، ولئن أكد ذلك أهمية وقيمة موقعها، فإنه يكشف أيضًا عن ضعف مواردها وقوتها الذاتية إلى حد أو آخر.
- استعمار بحري. رغم أن الأخطار الخارجية أتت أحيانًا من الجنوب والصحراء، إلا أن مصدر الخطر الأساسي كان دائمًا الشمال والبحر، وكان الاستعمار الأكثر بروزًا هو الاستعمار البحري، فمن البحر المتوسط، سواء على طول سواحله الإفريقية يمينًا أو يسارًا، أو من وراء ساحله المقابل شرقًا وغربًا، جاءت معظم دورات الغزو أو الاستعمار. وهذه الحقيقة المنطقية إنما تعكس مركز البحر المتوسط عبر التاريخ كبؤرة القوة في العالم القديم.
- دورة عكس الساعة. تحرك مصدر الخطر الخارجي المتوسطي عبر التاريخ من منطقة إلى أخرى، وقد أخذت هذه الحركة نمطًا جغرافيًا محددًا وجديرًا بالملاحظة،

---

[١]) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص صـ٣٧-٣٨.
[٢]) نفس المرجع السابق، ص صـ٣٨-٤٢.

فمن مصر القديمة على امتداد الساحل الشرقي أولًا، إلى فينيقيا الشام ثانيًا، إلى اليونان ثم روما، استدار السهم في دورة مروحية عكس عقارب الساعة من الشرق إلى الغرب باطراد خلال العصور القديمة والكلاسيكية. ثم تكرر النمط نفسه تقريبًا في دورة أخرى خلال العصور الوسطى والحديثة، فمن الجزيرة العربية مع الفتح العربي، إلى تركيا العثمانية بعد ذلك، إلى إيطاليا الحديثة في النهاية.

- استعمار استيطاني واستراتيجي. كان نوع الاستعمار الذي تعرضت له ليبيا في تاريخها الطويل يتراوح أساسًا بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستراتيجي، حيث يرمز إلى الأول بالاستعمار الفينيقي والإغريقي، وإلى الثاني بالاستعمار الروماني ثم التركي. ومما له مغزاه في هذا الصدد أن الاستعمار الإيطالي الحديث جمع، أو حاول الجمع بين، هذين الطابعين والطبيعتين. وازدواج أغراض الاستعمار هنا انعكاس لمناخ ليبيا في شريطها المتوسطي، ثم لموقعها الجغرافي الهام بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى، أي بين البر والحر.
- من الساحل إلى الداخل. كان الاستعمار في ليبيا كقاعدة عامة استعمارًا ساحليًا في المراحل المبكرة، سواء جاء بحريًا أو بريًا، استيطانيًا أو استراتيجيًا، بمعنى أنه كان يتركز أساسًا، إن لم يقتصر أحيانًا على الشقة الساحلية المتوسطة، دون أن يتغلل كثيرًا في الداخل. أما في المراحل الأحدث فقد اتسع الوجود الاستعماري وتعمق أكثر في الصحراء.
- الاقتسام الثنائي. من أبرز ملامح التاريخ الجيبوليتيكي لليبيا اقتسمها مرارًا وتكرارًا بين أكثر من قوة خارجية أو استعمار أجنبي في وقت واحد، وكان هذا الاقتسام عادة ما ينصرف إلى برقة وطرابلس في الدرجة الأولى، فنحن نستطيع أن نحصر سبع أو ثماني حالات على الأقل وقعت فيها برقة لقوة أجنبية في حين خضعت طرابلس لقوة أخرى: برقة الفرعونية مقابل طرابلس الفينيقية، برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجية، برقة البطلمية وطرابلس الرومانية، برقة بيزنطة وطرابلس روما، برقة فارس وطرابلس الفاندال، برقة الفاطمية وطرابلس إفريقيا، وأخيرًا برقة العرب وطرابلس النورمان والإسبان. ولا يمكن لهذه الثنائية أن تكون مجرد صدفة

تاريخية، بل لابد أنها بصورة ما تركيب ما أصيل في كيان ليبيا الطبيعي، وهو بلا شك الثنائية الإقليمية بين هاتين الجزيرتين المتباعدتين اللتين تفصل بينهما شقة صحراوية شاسعة.

- الوحدة الإقليمية. رغم هذا الاقتسام الثنائي الملح والعميق، فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية منذ وقت مبكر نسبيًا، على الأقل منذ الرومان، وزادت أبعادها وتعمقت بعد ذلك باستمرار، خاصة تحت الأتراك. وتعني هذه الوحدة النطاق المتوسطي والظهير الصحراوي، أي تضم إلى طرابلس وبرقة فزان وبقية الصحراء المجاورة.

(٣) العصر الحديث

ظهرت أطماع إيطاليا في ليبيا مبكرًا في القرن التاسع عشر، لكنها لم تتبلور وتأخذ صورة محددة إلا بعد الوحدة، ولم تكن أطماعها الاستعمارية تقتصر على ليبيا، بل كانت تشمل تونس أيضًا، ومن الناحية الأخرى كانت لألمانيا بعد وحدتها هي الأخرى أطماع غير واضحة وغير محددة تمامًا في إفريقيا الشمالية، ابتداءً من مراكش إلى ليبيا، كما كانت هناك أيضًا بريطانيا التي تحيط بالجميع في مصر والبحر المتوسط، وبين صراع هذه القوى، ومن مساوماتها وتصفياتها المرحلية، تحدد مصير ليبيا في النهاية[١].

فبعد هزيمتها في الحرب السبعينية وتعويضًا عن خسارتها الإقليمية في الوطن وهيبتها السياسية في أوروبا، وبتشجيع بسمارك الذي وجه عن عمد أنظارها بعيدًا عن القارة، واستباقًا لإيطاليا التي كانت خططها سافرة وخطرها قائم، اتجهت فرنسا إلى الاستيلاء على تونس كامتداد لوجودها في الجزائر[٢]، وبالاستراتيجية نفسها تقريبًا وتوجيهًا لها بعيدًا عن الانتقام لهزيمتها في تونس، وفي اتفاق ثنائي على غرار الوفاق الودي الذي سيتلو قريبًا بين فرنسا وبريطانيا حول مراكش ومصر، اتفقت فرنسا وإيطاليا في عام ١٩٠٢ على إطلاق يد الأولى في تونس مقابل إطلاق يد الثانية في ليبيا، وقد سمي هذا الاتفاق بالوفاق الودي الصغير[٣].

---

[١]) المرجع السابق، ص ٤٣.

[2]) W. G. East (1949): Mediterranean Problems, Thomas Nelson, London, pp. 101-110.

[٣]) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا، مرجع سابق، صـ٥٤.

غير أن هناك إلى جانب هذا الوفاق الصغير، ما يمكن أن نعده أيضًا الوفاق الودي الأصغر بين إيطاليا وبريطانيا، وإن أتى فيما بعد وبصورة ضمنية، فبعد احتلال فرنسا لتونس أصبحت ليبيا العثمانية من وجهة نظر القوى العظمى فراغًا إمبرياليًا، مثلما هي جغرافيًا بين كتلتي الاستعمار البريطاني في المشرق والفرنسي في المغرب، وكان على إيطاليا التي تطمع في ملء هذا الفراغ أن تحصل من بريطانيا أيضًا على موافقتها ضمنيًا، وقد تجسم هذا بالفعل في الحرب العالمية الأولى حتى كانتا حليفتين، وأغلقت بريطانيا طريق مصر الذي كان الثغرة الوحيدة لتموين المقاومة الليبية[١].

وبهذا كله تكون ليبيا قد دخلت ضمن ساحل إفريقيا العربية برمته من مصر إلى مراكش في صفقة مساومات استعمارية شاملة بين كل من طرفي مجموعتي القوى الأوروبية القديمة والجديدة في ذلك الوقت، وهي صفقة حددتها توازنات القوى على القارة وعلى مسرح الأطماع نفسه. وكانت أبرز ملامح هذه الصفقة ميكانيكية التعويض التي تداعت في سلسلة مثيرة من الأفعال وردود الأفعال الاستعمارية المتوالية: ألمانيا تهزم فرنسا في الوطن فتتجه هذه إلى التعويض في تونس، وفي تونس تهزم فرنسا أطماع إيطاليا فتتجه الأخيرة إلى التعويض في ليبيا. وهكذا تحدد مصير ليبيا كجزء من سياسات القوى الكبرى، وفي غضون عقد فقط، وانتهازًا لورطة تركيا في حروب البلقان، ولنكسة ألمانيا في تحقيق أطماعها في مراكش (حادثة أغادير)، تقدمت إيطاليا إلى ليبيا سنة ١٩١١، حيث بدأت الغزو وأعلنت الحرب على تركيا التي انسحبت من الميدان في ١٩١٢ بعد عجزها عسكريًا، وانتهى بذلك أخيرًا تكالب صغير على ليبيا كجزء أخير ومتأخر نوعًا من التكالب الأكبر على إفريقيا[٢].

ارتبط استقلال ليبيا بظروف الحرب العالمية الثانية وتبعاتها، حيث خسرت إيطاليا ودول المحور الحرب في تطور أدى إلى سيطرة قوات الحلفاء على مستعمرات إيطاليا الإفريقية، ومن ناحية أخرى أجبرت الجغرافيا السياسية للحرب الباردة قوى الحلفاء على الخضوع لمطالب الليبيين بالاستقلال بدلاً من قبول الوصاية التي اقترحتها بريطانيا وفرنسا بعد الحرب، وتجدر الإشارة إلى أن القبائل والقوى الليبية المختلفة كانت قد دخلت في

---

[١]) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص ٤٤.
[٢]) المرجع السابق، ص ٤٥.

تحالفات مختلفة مع البريطانيين والفرنسيين قبل الحرب، ففي أغسطس ١٩٤٠ التقى وفد من الليبيين في القاهرة واتفق ممثلو طرابلس وبرقة على التحالف مع بريطانيا وقوى الحلفاء، ووعدتهم بريطانيا باستقلال الإقليمين بعد الحرب مقابل توحيد قواهما مع بريطانيا والحلفاء[١].

والواقع أن فترة ما بعد الحرب كانت نموذجًا للعبة القوى في صورة الاستعمار الجديد، وكان الصراع حول ليبيا يدور كجزء من محاولة عظمى لفرض نوع من الاستعمار العالمي الجماعي المشترك على ليبيا تحت اسم الوصاية. فكما كان الانتداب هو الشكل القديم للاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الوصاية هي الشكل الجديد للاستعمار الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد كان الاتجاه السائد هو إما فرض وصاية دولية من خلال الأمم المتحدة أو فرض وصاية دول محددة من القوى الكبرى، وفي الحالتين إما أن تكون الوصاية موقوتة بأجل محدد أو غير موقوتة على الإطلاق. وبين هذين الطرفين ظهرت كل الصيغ الممكنة، ابتداءً من عودة إيطاليا إلى الوصاية الكاملة على كل ليبيا، أو الوصاية الجزئية على إقليم منها، إلى اقتسام الوصاية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أو استبعاد إيطاليا تمامًا، واقتسام الوصاية بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، أو حتى بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي. وفي هذا الصراع المعقد المتعدد الأطراف يمكن القول باختصار بأن كل طرف – الحلفاء المنتصرين بما فيهم الاتحاد السوفيتي – قد بدلت مواقفها أكثر من مرة، بل وتبنى معظمها معظم هذه الصيغ والاقتراحات في وقت أو آخر، ولكن القاسم المشترك دائمًا كان هو توازن القوى، إما بالأطماع الإمبريالية وإما بحرمان الآخرين منها، إما سياسة الاقتسام والاقتسام بالتساوي وإما منطق لا شيء للجميع[٢].

وبهذا أصبح محور اللعبة المطروحة هو اقتسام ليبيا على هذا الأساس الثلاثي: برقة لبريطانيا، فزان لفرنسا، وطرابلس لإيطاليا. وحول هذا المحور دارت لعبة صراع القوى وعلى صخرته بالذات أيضًا تحطمت. فمن ناحية تطورت أهداف الوطنية الليبية في وجه الأطماع الاستعمارية التمزيقية السافرة، من الإصرار على استبعاد إيطاليا بأي ثمن إلى

[1]) Bukola A. Oyeniyi, The History of Libya, op. cit., pp. 75-76.

[٢]) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص ٧٦.

رفض الوصاية بأي صورة، مصرة على الاستقلال التام ووحدة التراب معًا. ومن ناحية أخرى فعلى ضوء رفض الليبيين المطلق لأي عودة لإيطاليا، وفي إطار صيغة تعدد الوصاية، اقترح الاتحاد السوفيتي أن تكون له الوصاية على طرابلس بدلًا من إيطاليا، وكان في هذا الكفاية جدًا لأن يسارع الغرب باقتراح الاستقلال التام لليبيا، لا رغبة في استقلالها، ولكن إبعادًا للاتحاد السوفيتي واستبعادًا لخطر تسلله إلى البحر المتوسط[١].

وفى عام ١٩٥١ أعلنت الأمم المتحدة استقلال ليبيا لتصبح مملكة اتحادية تضم ثلاث ولايات هي: طرابلس وبرقة وفزان، ثم تحولت بعد ذلك إلى ثلاثة أقاليم تفاديًا للحساسية الإقليمية والقبلية لدلالة الإقليم على المضمون الجغرافي وغياب المدلول الإداري والسياسي، وفى سنة ١٩٦٣ ألغي نظام الأقاليم لتتوحد الدولة تحت مسمى واحد (المملكة الليبية المتحدة) وقسمت خلاله إلى عشر محافظات، مما ساهم في تنمية الشعور لدى السكان بأنهم ينتمون إلى وطن واحد.

وقد عانى الليبيون كثيرًا في فترة ما بعد الاستقلال نتيجة لوجود سلسلة من القواعد الأجنبية على أرضهم، ونظام حكم جعلهم يعانون من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وفى سبتمبر ١٩٦٩ جاءت الثورة الليبية بقيادة الرئيس السابق "معمر القذافي"، وتحولت ليبيا إلى جمهورية وعرفت باسم "الجمهورية العربية الليبية"، وفى مارس ١٩٧٧ أصبح اسمها "الجماهيرية العربية الليبية والشعبية الاشتراكية"، ثم أضيف كلمة "العظمى" بعد العدوان الأمريكي في عام ١٩٨٦ وظلت بهذا الاسم حتى سقوط نظام القذافي وقيام ثورة فبراير ٢٠١١.

(٤) ثورة فبراير ٢٠١١ وبداية أزمة الدولة في ليبيا

طوال تلك العقود التي مرت على الحكم في ليبيا لم تتمكن أنظمة الحكم الليبية من تحديد هوية واضحة لطبيعة الحكم في الدولة الليبية بشكل يلبي تطلعات الشعب، ويتمكن من التعامل بكفاءة مع طبيعة الدولة اللامركزية، ولعب غياب نظام حكم سياسي ذي كفاءة عالية في ليبيا دورًا مؤثرًا في غياب تراكم حقيقي لخبرة الدولة التاريخية، فمراحل التغيير التي عرفها نظام الحكم في ليبيا قوضت من عملية التراكم، وأسهمت في إفراغ

[١]) المرجع السابق، ص ٧٧.

الدولة من عنصر الخبرة اللازم لتيسير الجهاز البيروقراطي في الدولة، وبالرغم من وجود العديد من الأزمات السياسية في ليبيا والتي حدثت على مدار حكم معمر القذافي الذي امتد نحو ٤٢ عام، إلا إن ليبيا خلال هذه الفترة لم تعرف التنظيم السياسي بشكله الرسمي، فالقذافي ومن ثم الدولة في ليبيا لم تكن تعرف النظام الحزبي، فوفقًا لما جاء في الكتاب الأخضر للقذافي، فإن من تحزب خان(١).

وتجلى مفهوم تغييب الدولة في النظام السياسي الليبي في اعتماد معمر القذافي على هيكل غير رسمي للسلطة صاغ قواعده بنفسه، واختار كوادره بعناية، وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في ليبيا وفي الدوائر الحيوية في المجتمع، وتتكون شبكات القذافي غير الرسمية من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية، وترتبط هذه الشبكات في النهاية ببعضها البعض من خلال شخص القذافي، فهو العامل الوحيد الثابت في معادلة القذافي التي ابتدعها لحكم ليبيا(٢).

وفي النهاية أدى تفتت صناعة القرار بين مختلف دوائر السلطة واتسامها بدرجة من الفوضوية، وغياب القدر الكافي من المؤسسية، والاعتماد الكلي على هيكل غير رسمي للسلطة، بالإضافة إلى الفصل التام بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وغياب الإرادة الإصلاحية بشكل عام، كل ذلك أدى إلى استحالة إجراء إصلاح حقيقي في الحياة السياسية في ليبيا، وقاد في النهاية إلى قيام ثورة فبراير ٢٠١١، هذا بالطبع بالإضافة إلى الانسداد الكامل في النظام السياسي الليبي، وغياب الفرصة السياسية التي تسمح بمشاركة أي فاعل سياسي باستثناء الفاعلين الذين يبارك مشاركتهم القذافي، وتزامن ذلك مع ثورتي تونس ومصر وانتشار حالة من الصعود المستمر لظاهرة الحركات الاحتجاجية غير المؤسسية، والتي اتضح أنها أكثر تأثيرًا من المعارضة الرسمية التي سمحت الأنظمة العربية بوجودها في ظل حكمها(٣).

[1]) Mohammed El-Katiri (2012): State-Building Challenges in a post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, US Army War College, p. 1.

[٢]) عماد جاد (٢٠١٣): عامان من الثورة الليبية، صراعات بناء الدولة، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ١٢٣.

[٣]) علي محمد فرج النحلي (٢٠١٨): الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١-٢٠١٧)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ٣١.

وتصاعدت الأحداث في ليبيا بشكل سريع، حيث لم يأخذ الأمر أكثر من شهر واحد حتى تحول الوضع داخل ليبيا من احتجاجات ومظاهرات سلمية إلى مواجهات مسلحة بين القذافي ومعارضيه، ثم إلى نظام مسلح تدخلت فيه منظمات وقوى دولية في محاولة لوضع حد لجرائم الإبادة، وإرسال رسالة واضحة لنظام معمر القذافي الذي لم يعد المجتمع الدولي على استعداد لتقبل ما يرتكبه من انتهاكات في حق شعبه وما يشكله من تهديد لأمن المنطقة ككل[١].

ومما لا شك فيه أنه كان هناك بناءً تصاعديًا من احتجاجات واعتصامات في بنغازي على وجه الخصوص على مدى السنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) نظمتها نقابة المحامين بالمدينة احتجاجًا على مذبحة سجن بو سليم ١٩٩٦، وحادث القنصلية الإيطالية ٢٠٠٦، وهنا تظهر أولى مشكلات المعارضة الليبية التي حاولت كسر حاجز الصمت منذ عدة سنوات، ولكن حائط التعتيم الذي أحاط به معمر القذافي ليبيا من خلال تحييد الإعلام أو قمعه والسيطرة على كل قنوات التعبير. وقد بدأت إرهاصات الثورة الليبية في الأيام الأخيرة من يناير ٢٠١١، عندما اندلعت التظاهرات في درنة وبنغازي اعتراضًا على تأخير تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسئولة عن بنائها في هذه المدن، وأعقب هذه التظاهرات نداءات على شبكة الإنترنت للتظاهر ضد النظام الحاكم[٢].

لم تستمر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية طويلًا، حيث أجبر التعامل العنيف من قبل قوات أمن النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، ونلاحظ أن النظام الليبي لم يستغرق الكثير من الوقت كي يطلق الرصاص على المتظاهرين، وظهرت نقطة التحول الأولى في الصراع الدائر بين القذافي والمعارضة في الفترة ما بين الأحد ٢٠ فبراير والثلاثاء ٢٢ فبراير ٢٠١١، فالأحداث التي جرت خلال تلك الفترة ساعدت على تشكيل معسكرين داخل ليبيا، أحدهما موال للقذافي، والآخر معارض له، معسكران على درجة من التنظيم والهيكلة، ويتمتعان بتوجه واضح وأهداف محددة[٣].

---

[١]) محمد أبي سمرا (٢٠١٧): طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ص ١١٩.

[٢]) زياد عقل (٢٠١١): عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٤، ص ٧٠.

[٣]) صبرينة كيحال وحكيم غريب (٢٠٢١): التدخل التركي في ليبيا، كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥، العدد ٣، ص ٥٣٥.

وقد نشأ معسكر المعارضة أولًا من خلال المعارك التي جرت بين الثوار وقوات القذافي، والتي أسفرت عن تحرير مدن شمال شرق ليبيا من طبرق قرب الحدود المصرية مرورًا بدرنة والبيضاء والمرج وصولًا إلى بنغازي، ومع تقهقر قوات القذافي من بنغازي إلى أجدابيا غربًا، بدأت تتضح سيطرة الثوار على رقعة جغرافية شاسعة من الشرق الليبي، وهو ما أعطى المجال للمزيد من التنظيم السياسي واللوجيستي بعد استخدام حيز جغرافي آمن نسبيًا بالمقارنة ببقية مدن وسط وغرب ليبيا، وارتبطت هذه السيطرة الجغرافية بالقيمة الرمزية والسياسية لبنغازي كمعقل للمعارضة الليبية، ومهد للثورة، الأمر الذي أضاف المزيد من الزخم للإنجاز الذي تحقق على أرض الواقع، وقد تزامنت هذه السيطرة الجغرافية مع بدء الانشقاقات بين صفوف معمر القذافي، حيث انشق عن النظام الليبي اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، والمستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر، وكانت حركة الانشقاقات بالغة الأهمية، حيث خلقت كوادر بين الثوار في ليبيا كانوا في أشد الحاجة إلى وجودها، وساعدت في تنظيم معسكر المعارضة أكثر لأن الانشقاقات جاءت على مستويات مختلفة قانونية وأمنية وعسكرية، كما أضاف إعلان قبائل كبرى في المنطقة الشرقية تأييدهم للثورة بعدًا اجتماعيًا وثقافيًا تجلى بعد ذلك في صورة دور تعبوي لعبته هذه القبائل على أرض الواقع(١).

ومثلما تشكل معسكر المعارضة الليبية في هذه الفترة، بدأ نهج النظام السياسي الليبي في التعامل مع الموقف في التبلور في الفترة ذاتها، التزم معمر القذافي وأركان نظامه الصمت منذ اندلاع الأزمة وحتى مساء الأحد ٢٠ فبراير عندما وجه سيف الإسلام نجل معمر القذافي كلمة للشعب الليبي، هدد فيها بتقسيم ليبيا إلى عدة دويلات وبالدخول في حرب أهلية وبتدمير منابع النفط إذا انهار نظام والده، وفي الثاني والعشرين من فبراير ألقى معمر القذافي خطابه الذي توعد فيه بتطهير ليبيا، بدا بعد ذلك معسكر معمر القذافي واضح التوجه في عدم الاعتراف بمشروعية مطالب المتظاهرين، بل ذهب لأبعد من ذلك إلى عدم الاعتراف بالمتظاهرين أنفسهم كمواطنين ليبيين يتمتعون بحقوق، ومن هذا المنطلق لم يطرح النظام الليبي أية حلول سياسية، بل استمر في تطبيق المنهج المسلح

(١) صادق حجال، صراع النفوذ الإقليمي السني-السني في ليبيا، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ونقل التعامل مع الموقف من التعامل الأمني من قبل قوات الشرطة إلى التعامل العسكري من قبل كتائبه الأمنية[١].

ثم جاءت نقطة التحول الثانية في سياق الأحداث متصلة في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في ٢٧ فبراير ليكون وفقًا لتصريحات أعضائه وجهًا للثورة وممثلًا عنها، وكان تشكيل هذا المجلس نقطة تحول لعدة أسباب[٢]:

أ. جاء تشكيل هذا المجلس ليجيب عن أسئلة كثيرة طرحت حول مستقبل ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، حيث أظهر أنه بالرغم من غياب القوى السياسية المنظمة عند المشهد السياسي الليبي، فإن هناك نخبًا في ليبيا متمثلة في عناصر القوات المسلحة المنشقة، وأساتذة جامعات، وشيوخ قبائل، قادرين على خلق كيان بديل يعبر عن الشعب الليبي.

ب. خلق هذا المجلس شرعية بديلة تمثلت في كيان سياسي له سيادة على رقعة جغرافية وسكان، كما أن سعي القوى الدولية والإقليمية المختلفة إلى التفاوض والتشاور مع هذا المجلس، وهو التفاوض الذي أفضى في النهاية إلى اعتراف فرنسا به، أضاف إلى المجلس بعدًا مهمًا تمثل في الاعتراف الدولي به مما أضفى المزيد من الشرعية على المجلس الانتقالي، ونرى أن إنشاء المجلس خلق حالة أشبه بوجود دولتين على أرض ليبيا، وتمثلت هذه الحالة في وجود سلطتين شرعيتين، ولكن تختلف هذه الشرعية وفقًا لتعريف كل جهة، وهو ما أدى إلى حالة سيادة متعددة على الأراضي الليبية.

وشكل موقف جامعة الدول العربية نقطة التحول الثالثة والتي أدت إلى الوضع الراهن الذي نشهده على الأراضي الليبية، وكانت جامعة الدول العربية قد رفضت في ١ مارس ٢٠١١ التدخل الأجنبي في ليبيا، ودعت فقط إلى الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية، ولكن في منتصف الشهر دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، معتبرين أن نظام القذافي قد فقد شرعيته، وقرروا التعاون مع

---

[١] أحمد خليف عفيف (٢٠١٥): الثورة الليبية، الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٢، العدد ٣، ص ٦٦٨.

[٢] عماد جاد، عامان من الثورة الليبية، صراعات بناء الدولة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

المجلس الوطني الانتقالي، وكان قرار مجلس جامعة الدول العربية بمثابة إشارة البدء في تحركات دولية واسعة للتدخل العسكري في ليبيا من خلال فرض منطقة حظر الطيران، وبدا واضحًا من مواقف كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة أن الخيار العسكري كان مطروحًا منذ فترة، ولكن كانت عباءة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية ضرورية لمحو صورة تدخلات سابقة، لاسيما في العراق، ولهذا الاعتبار لم تتحرك هذه القوى إلا بعد أن فرض مجلس الأمن قرار حظر الطيران في ١٧ مارس ٢٠١١، وكان للصف الدبلوماسي المنشق عن نظام القذافي دورًا مهمًا في تحريك الجهود نحو صدور قرار مجلس الأمن وكذلك تغيير موقف الجامعة العربية من الحظر [١].

وبعد سقوط القذافي واعتقاله ثم قتله على أيدي الثوار، بدأت ليبيا فور انتهاء مرحلة الاحتفال في مواجهة قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، فعلى مدى الأشهر الستة الأولى منذ بدء الاحتجاجات وحتى سقوط القذافي، انتشر السلاح في ليبيا بشكل غير مسبوق، وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في الدولة، وقضايا ثأر بين مؤيدي ومعارضي الثورة، وعدم وجود سلطة قوية لتطبيق القانون. وكان انتشار السلاح ناقوس خطر ينبه إلى وجود وضع أمني وإنساني غير مستقر يسهل تطوره لوضع كارثي. وعلى الجانب الآخر نجد معضلة ثابتة تتمثل في غياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون، ومن ثم بات الثوار المسلحون هم السبيل الوحيدة لتوفير الأمن والأمان لعائلاتهم وذويهم، وهو ما يشير إلى صعوبة إقناع الثوار بتسليم أسلحتهم لأن وجودها بحوزتهم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بفرض الأمن. وكان هذان العاملان بمثابة الأرضية التي قامت عليها الميليشيات، وهي الأزمة التي مازالت ليبيا تواجهها حتى الآن، فعدم قدرة الدولة على السيطرة على الميليشيات ينال الكثير من هيبة الدولة ومن شرعية أجهزتها الأمنية[٢].

[١]) سارة بوحادة وأمال بلحيتي (٢٠٢٠): التداعيات الإقليمية للتدخل الدولي في ليبيا، مجلة السياسة العالمية، العدد ٢، ص ١٨٧.

[2]) Christopher S. Chivvis and Jeffrey Martini (2014): Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future. RAND Corporation, Santa Monica, CA, p. 10.

المبحث الثاني: العوامل الجغرافية المؤثرة في الأزمة الليبية

تتأثر قوة الدولة بمجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية، مثل الموقع، والحجم، والشكل، والمناخ، وسطح الأرض، والنشاط الاقتصادي، والسكان، وهذه العوامل تكسب الدولة ميزات معينة إذا توافرت فيها، وتسبب لها الكثير من المشكلات إذا ما افتقرت إليها، حيث تصبح نقاط ضعف تؤثر سلبًا في كيان الدولة، كما أن هذه العوامل تلعب دورًا كبيرًا في توجيه سياسة الدولة، وفي مقوماتها الاقتصادية[١].

(١) الموقع Location

للموقع أثره البالغ على أهمية الدولة استراتيجيًا واقتصاديًا ودوليًا، فهو أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، وذلك لتأثيره على اتجاهات سكانها، وعلى السلوك السياسي لحكوماتها، وعلى علاقتها بغيرها، وذلك في ضوء منظور سياسي ثلاثي الأبعاد، يتمثل في الموقع الفلكي، ثم الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، وكذلك الموقع بالنسب للدول المجاورة، أي علاقات الموقع المكانية المختلفة التي تختلف من عنصر إلى آخر، تبعًا لتغير الأوزان السياسية للدول[٢].

(أ) الموقع الجغرافي والفلكي

تشغل ليبيا مساحة كبيرة من طرف القارة الإفريقية الشمالي، بحيث تتوسط ساحل البحر المتوسط الجنوبي بمساحة تقدر بنحو ١,٧٧٥,٥٠٠ كم٢، وتشغل هذه الرقعة الجغرافية حوالي ٥,٦% من مساحة القارة الإفريقية، ولذلك فهي تعد ثالث دولة من حيث المساحة في إفريقيا بعد الجزائر والكونغو. وتمتد حدود ليبيا من ساحل البحر المتوسط شمالًا وتستمر جنوبًا إلى أن تلتقي مع حدود جمهوريتي تشاد والنيجر، أما من ناحية الشرق فيمتد خط الحدود مع حدود مصر والسودان، وغربًا مع حدود تونس والجزائر، وفلكيًا تمتد ليبيا فيما بين خطي طول ٩° إلى ٢٥° شرقًا، وبين دائرتي عرض ٩° إلى ٣٣° شمالًا، لذلك فهي تمتد ما يزيد على مسافة ١٥٦٠كم من الشمال إلى الجنوب، ومسافة تقترب من ١٦٠٠كم من الغرب إلى الشرق.

1) Ramesh Dutta Dikshit, Political Geography, op. cit., p. 29.

٢) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مرجع سابق، ص١٨٦.

ومن خلال هذه المعطيات للموقع الجغرافي للدولة الليبية يلاحظ أن موقعها أضفى عليها أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، ذلك لوجودها كبوابة شمالية لقارة إفريقيا نحو أوروبا، ومن ثم يمكنها الربط بين البعد الإفريقي والبعد الأوروبي، كما تربط ليبيا بين المشرق العربي والمغرب العربي، مما أهلها أن تكون حلقة الوصل بين الأبعاد الثلاثة، خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث أن الصراع الدولي حاليًا تحكمه التوجهات الاقتصادية والسياسية، فهما وجهان لعملة واحدة، وهذا ما كان واضحًا في التعامل الدولي مع الأزمة الليبية والتدخل السريع في ليبيا بعد ثورة فبراير لمنع استئثار دولة دون الأخرى بالسيطرة على هذا الموقع المهم وما يمتلكه من ثروات اقتصادية كبيرة.

أما فيما يتعلق بالموقع المطلق لليبيا فيلاحظ أنها في مجملها دولة تقع في العروض المدارية عدا أجزائها الشمالية التي تدخل ضمن منطقة إقليم البحر المتوسط، حيث تشكل الصحراء أكثر من ٨٥% من أراضيها، ومن ثم فهي تمثل عامل طرد أكثر مما هي عامل جذب للسكان نتيجة لعدم توافر المناخ الملائم للنشاط الزراعي لانعدام مقوماته الرئيسية، خاصة الأمطار، كما لا يساهم موقعها في توزيع سكانها بصورة متوازنة، حيث إنه بمقارنة المعمور واللامعمور نجد أن ٨٥% من السكان يقيمون في مساحة تقدر بنحو ١٠% من إجمالي مساحتها وعلى الساحل تحديدًا بمسافة لا تزيد عن ٣٤كم٢، في حين أن ٩٠% من مساحة ليبيا لا يوجد بها سوى ١٥% فقط من السكان وتحديدًا في الواحات الجنوبية والواحات الشمالية[1]، كما سيرد ذكره في عامل المساحة.

(ب) الموقع بالنسبة لليابس والماء

تعد ليبيا إحدى الدول التي تطل على الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط بواجهة ساحلية تمتد من رأس إجدير غربًا إلى رأس الرملة على الحدود المصرية شرقًا لمسافة تزيد عن ١٩٠٠كم، وهو ما يعادل ٩,٣% من إجمالي طول السواحل العربية البالغة ٢٠٤٠٠كم، وحوالي ٣٦% من أطوال السواحل العربية المطلة على البحر المتوسط البالغة نحو ٥٢٧١كم، وتقدر نسبة الساحل الليبي إلى مساحة الدولة بحوالي ١كم ساحل

[1]) محمد مبروك المهدوي (١٩٩٨): جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، الطبعة ٣، ص ١٣٤.

لكل ٩٢٦كم٢ مساحة[١]، ولتحديد ما إذا كانت ليبيا دولة بحرية أم قارية يمكن اتباع المعادلة الآتية:

طول الحدود البرية x ١٠٠
طول الحدود البحرية

فإذا زادت النسبة عن ٥٠% عدت الدولة قارية وإن قلت عن ذلك فهي دولة بحرية[٢]، وحيث إن طول:

طول الحدود البرية (٤٨٤٣كم) x ١٠٠= ٢٧٣,٦%
طول الحدود البحرية (١٧٧٠كم)

فإن ليبيا رغم طول ساحلها البحري إلا إنها دولة قارية أحادية الساحل، وإن كان هذا القياس الكمي يعد مقياسًا سطحيًا لأنه عبارة عن رقم مجرد لا يوضح وضعية الساحل من حيث التعرجات والضحولة، وكذلك وضعيته المناخية، كما لا يوضح هذا القياس وضعية الظهير لهذا الساحل، خاصة من الناحية الاقتصادية، ولذلك فإن الحكم على الساحل الليبي بمجرد رقم بعيد عن الحقيقة، فرغم ضعف مميزاته الطبيعية، فهو ساحل طويل قليل العمق في معظمه وقليل التعرجات، مفتوح أمام الرياح الشمالية الغربية إلا في بعض مناطقه مثل طبرق وزواره، ولكن بحكم وجوده في منطقة على درجة من الأهمية الاستراتيجية يؤكدها التاريخ منذ قدوم اليونان والرومان والفينيقيين وتأسيسهم للمدن والموانئ على الساحل الشرقي من ليبيا في الجزء المعروف باسم برقة، حيث أمكن استدراك ذلك القصور في المقومات الطبيعية من خلال إقامة الموانئ رغم ارتفاع تكلفة إنشائها، كما استدعى الدور الرئيسي لليبيا كبوابة شمالية لإفريقيا وكدولة تحدها دولتان حبيستان، هما تشاد والنيجر، تطوير ساحلها لأداء دوره كحلقة وصل دولية بين إفريقيا وأوروبا، ولهذا الدور جذوره التاريخية القديمة أيام رواج تجارة القوافل بين دول جنوب أوروبا والمدن التي أنشئت على الأطراف الشمالية لنطاق السافانا جنوب الصحراء، حيث كانت المدن الليبية على الساحل بمثابة الموانئ التجارية لها.

[١] حسن مسعود أبو مدينة (٢٠٠٠): الموانئ الليبية، الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة، ص ٢٠.
[٢] عبد الحميد غنيم (١٩٨٧): الجغرافيا السياسية، بيروت، ط١، ص ٥٤.

وقد أدت الأحداث السياسية التي تمر بها ليبيا بعد ثورة فبراير ٢٠١١ إلى إعادة النظر في موقعها الاستراتيجي المهم ومحاولة السيطرة عليه من قبل الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الأزمة الليبية نتيجة لعدم توافق مطامع الدول الكبرى التي أدت في النهاية إلى عدم التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

(٢) المساحة

تمثل مساحة الدولة تلك الرقعة الممتدة داخل حدودها والتي تعد أحد أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في قوتها الاقتصادية وجغرافيتها السياسية، ولا تقاس القيمة الفعلية للمساحة التي تشملها الدولة بمدى اتساعها بقدر ما تقاس بما يتوافر فيها من موارد وطاقات بشرية قادرة على القيام بالعمل الذي يرمي إلى استثمار الموارد المتاحة وزيادة حجم الإنتاج بالسبل التي تضمن المحافظة على المستوى المعيشي المناسب للسكان، فكم من دولة كبيرة المساحة قليلة الوزن السياسي والعكس صحيح[١].

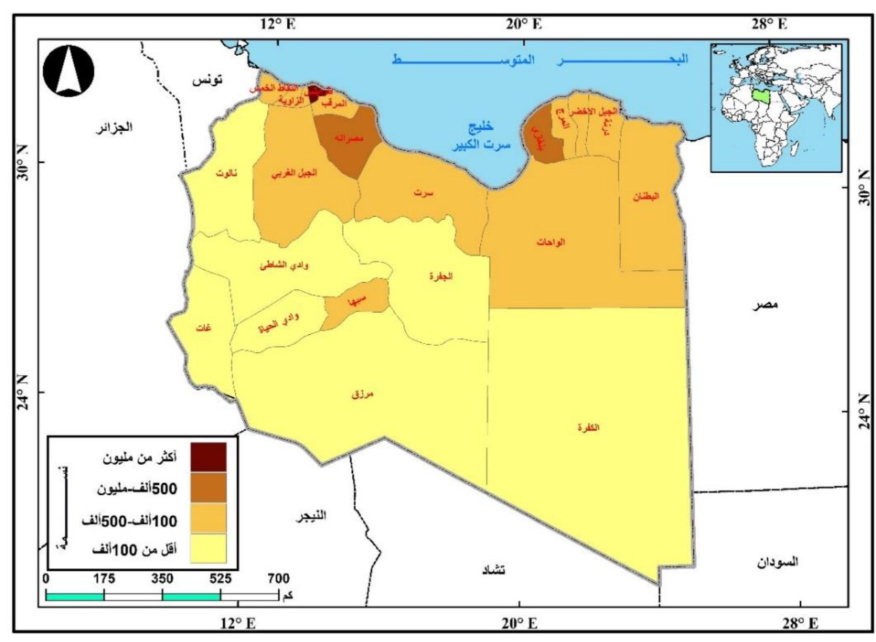
وبالحديث عن ليبيا فقد سبق القول أن مساحتها تبلغ حوالي ١,٧٧٥,٥٠٠ كم٢، ولكن هذا التفوق في كبر المساحة لا يقابله تفوق في نوعية هذه الأراضي، فليبيا قد تكون دولة نادرة في كونها بهذه المساحة، ولا تحتوي على أية أنهار، إضافة إلى أنها من أفقر الدول في معدلات سقوط الأمطار، خاصة في جنوبها الذي قد لا تسقط عليه أية أمطار لعدة سنوات متلاحقة، لهذا ينظر إلى مساحة ليبيا على أنها صندوق من الرمال على حد وصف "موسوليني" عند احتلال إيطاليا لليبيا، غير أن هذا الواقع تغير بظهور النفط في ليبيا عام ١٩٥٩.

وعند دراسة المساحة كإحدى المقومات الطبيعية للدولة يلاحظ مدى العلاقة المتلازمة بين المساحة والسكان، حيث يمثل السكان الطاقة الحيوية لأية دولة في استثمار إمكانيات مساحتها، وبدراسة تحليل أثر المساحة على سكان ليبيا، نجد أن هناك تفاوت

[1]) Martin Jones, et. al. (2015): An Introduction to Political Geography – Space, Place and Politics, 2nd ed., Routledge, New York, p. 29.

كبير بين مساحة ليبيا الشاسعة وعدد سكانها المحدود، وعلى هذا فإن التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا يتسم بالتخلخل وضعف التركيز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية[١].

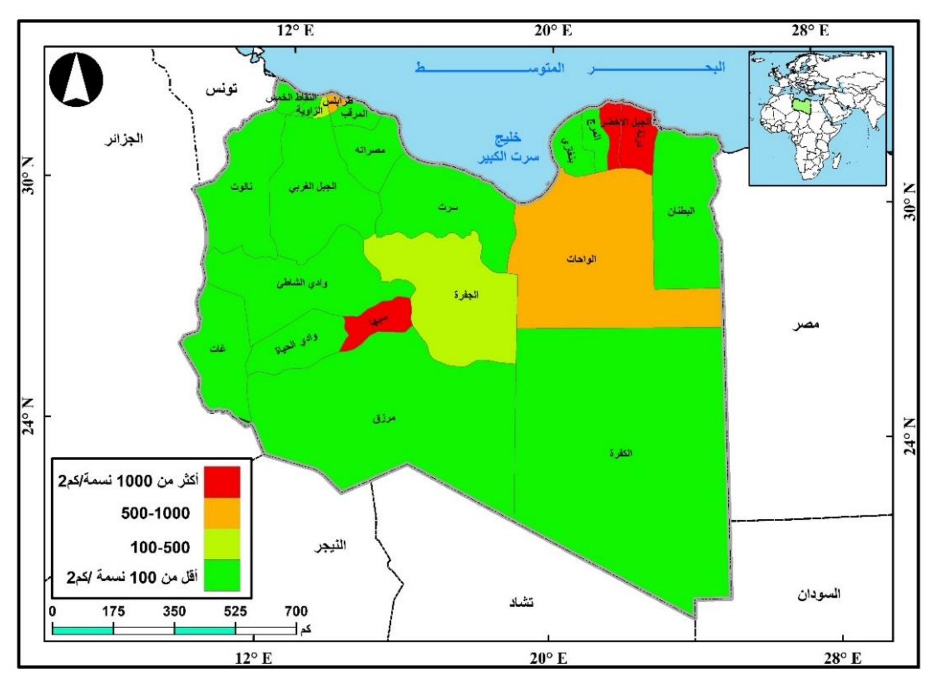
ففي عام ٢٠٢١ قدر عدد سكان ليبيا بنحو ٦,٨٧١,٢٨٧ نسمة وفقًا لبيانات البنك الدولي، وبلغ معدل النمو السكاني ١,٣٣%، ويعيش أكثر من ٩٠% من السكان على طول البحر المتوسط بين طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق (شكل رقم ٢)، ولا تزال المناطق الداخلية تعاني من نقص كبير في عدد السكان بسبب الصحراء ونقص المياه، وبحسب تقديرات المركز الإحصائي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعام ٢٠٢١ يشكل سكان المناطق الحضرية نحو ٨٠,٧% من مجموع السكان، حيث تستحوذ العاصمة طرابلس على ١,١٥ مليون نسمة، فيما تحتل بنغازي المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بنحو ٨٢٣,٣ ألف نسمة، ثم مصراتة بنحو ٨٢١,١ ألف نسمة، وبلغت الكثافة السكانية نحو ٣,٩١ شخص / كم٢ في عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو٣,٥٢ شخص/ كم٢ في عام ٢٠١٠ قبل اندلاع ثورة فبراير (شكل رقم ٣).



Source: http://www.citypopulation.de/Libya.html

شكل (٢): توزيع السكان عام ٢٠٢١

[١]) محمد مبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص ١٥٤.



Source: http://www.citypopulation.de/Libya.html

شكل (٣): الكثافة السكانية العامة عام ٢٠٢١

ويتضح أن القسم الشمالي من الدولة والذي يمثل ١٠% من مساحتها يسكنه حوالي ٨٥% من مجموع السكان، حيث يمثل أغلب المدن الرئيسية، في حن أن القسم الجنوبي يمثل مساحة تقدر بنحو ٩٠% ومجموع سكانه يقدر بحوالي ١٥%، وساهمت عدة عوامل في تكوين هذه التركيبة التوزيعية للسكان بناءً على مساحة الدولة، حيث تتوافر في القسم الأول (شمال ليبيا) إمكانية الحياة أكثر من في القسم الثاني (جنوب ليبيا)، إذ يزيد معدل الأمطار في أغلب أجزاء هذا القسم عن ٢٠٠ ملم، بالإضافة إلى السهول التي تصلح للزراعة حيث تزداد معدلات جودة التربة، أما المناخ فهو معتدل وأقل قسوة من الجنوب، كما تتوفر المياه والعيون الرئيسية، كما تتركز أهم المدن والموانئ والمراكز الصناعية والموانئ النفطية ومصانع البتروكيمياويات ومصافي التكرير، أما القسم الجنوبي حيث الظروف الطبيعية أكثر قسوة وتطرفًا، فالأمطار نادرة والتربة فقيرة والمناخ حار

والمسافات بين مدنه شاسعة وتضاريسها صعبة مما يؤدي إلى صعوبة ربطها بطرق آمنة من التقلبات المناخية السائدة في المنطقة من حيث الحرارة والمناخ[١].

وفي جانب آخر من مؤثرات مساحة الدولة والخاص بأثرها على الجغرافيا السياسية الداخلية لليبيا من حيث تقسيماتها ومدى كفاءة السيادة على كامل رقعتها الجغرافية، نجد أن ليبيا قد كانت في بداية نشأتها دولة لا مركزية أو فيدرالية تتكون من ثلاث أقسام هي طرابلس وبرقة وفزان، ثم جاءت ثورة الفاتح وقضت على هذه المركزية وأصبحت الدولة كيان واحد، إلا أن ثورة فبراير ٢٠١١ أعادت ليبيا إلى سابق عهدها من حيث اللامركزية في الحكم، حيث بدأت كل منطقة تستأثر بالحكم وتحاول الانفصال بذاتها، الأمر الذي أدى إلى صعوبة سيطرة الجيش الليبي على مناطق الدولة، ومن ثم وقوعها تحت سيطرة الميليشيات المسلحة الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية[٢].

(٣) الشكل

يعد شكل الدولة أحد خصائصها التكوينية التي تؤثر في وظيفتها وفي سلوكها الدولي، والمقصود بشكل الدولة هو هيئة المنطقة السياسية أو القالب الذي تنظم في إطاره الدولة، والغرض من دراسة شكل الدولة هو التعرف على مدى تماسك منطقتها السياسية واندماجها في كتلة واحدة متصلة، فكلما زاد تماسكها وتوثق اتصالها، كلما زاد ذلك من قوتها العسكرية، ورجح من إمكاناتها السياسية الدولية[٣].

ويعد شكل الدولة الليبية أقرب إلى الشكل المربع الذي يقترب من الشكل النموذجي للدولة وفقًا لمعادلة "هاجت" التي تحدد مدى اندماج شكل الدولة من عدمه وذلك بمعرفة انحرافه عن الصفر بالنسبة للشكل الدائري، فكلما اقتربت القسمة من واحد صحيح اقترب الشكل من الدائري، وكلما تباعدت اقترب الشكل إلى الطولي[٤]. (شكل رقم ٤)

[١]) صبحي قنوص وآخرون (بدون تاريخ): التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في ٣٠ عام (١٩٦٩-١٩٩٩)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ص ٥٦.

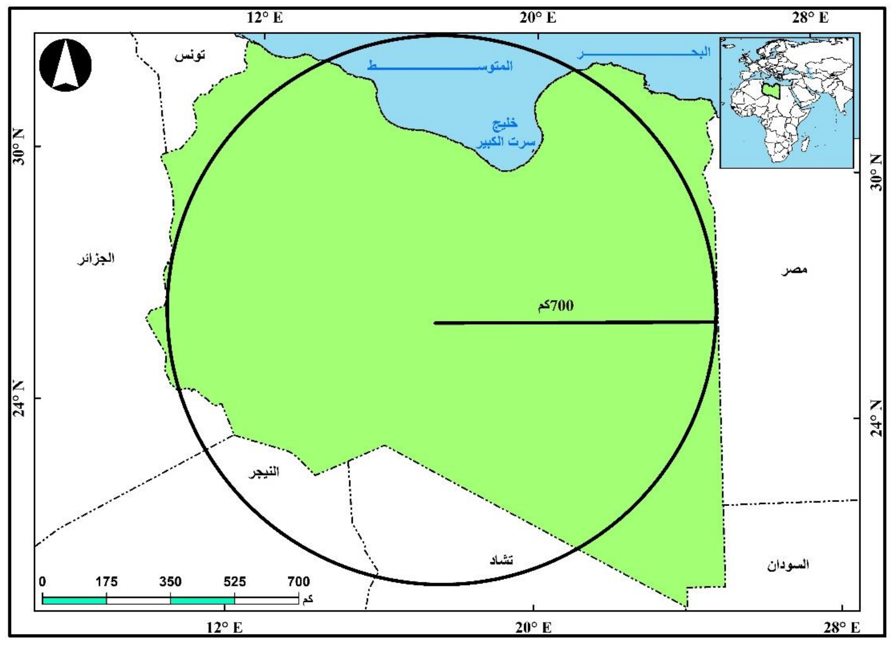
[٢]) عادل محمود حمدي (١٩٩٨): الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دار الفكر العربية، بيروت، ط١، ص ١٩٦.

[٣]) عدنان صافي (١٩٩٩): الجغرافيا السياسية بين الحاضر والماضي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، ط١، ص ١٢٠.

[٤]) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مرجع سابق، ص صـ٢١٠-٢١١.

$$\frac{١٧٧٥٥٠٠ \times ١,٢٧}{١٩٠٠^{٢}} = ٠,٦١٥٦$$

ويكشف هذا الشكل النموذجي للدولة الليبية عن رقعة سياسية منتظمة للغاية.



المصدر: محمد المبروك المهدي (١٩٩٨): جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، ط٣، ص١٨.

شكل (٤): شكل دولة ليبيا

ويرتبط شكل الدولة ارتباطًا وثيقًا بعنصرين يشكلان أهم مؤثرات الشكل على الجغرافيا السياسية للدولة، وهما الحدود السياسية والعاصمة، وفيا يلي توضيح لذلك التأثير.

(أ) الحدود السياسية لدولة ليبيا

عند تتبع التطور التاريخي للحدود الليبية نجد أنها وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن واضحة بين دول الصحراء الكبرى عامة، فطبيعتها القاحلة وسكانها المنتشرين فضلًا عن تجانسهم القوي لغة ودينًا كانت كلها عوامل تحول دون التحديد السياسي للدولة بالمعنى الحديث، وبالنظر إلى الخرائط المناخية التي توضح تطور الحدود الليبية تاريخيًا، يلاحظ أن خريطة عام ١٨٣٠ تقتصر على توضيح النطاق التقريبي للجزء الشمالي من إفريقيا جنوب المتوسط دون تحديد لأية فواصل تقريبية سواء بالنسبة للشرق

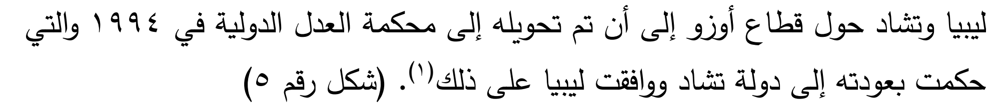
مع مصر أو الغرب مع تونس، حيث إن التبعية الكلية في ذلك الوقت كانت للدولة العثمانية، بينما في خريطة عام ١٨٩٥ نجد اتساع الحدود لتشمل إقليم فزان بصورة عامة، كما تبرز الحدود مع تونس بصورة أكثر دقة لا تختلف كثيرًا عما نعرفه الآن، ولا تكاد خريطة ١٩١٠ تختلف عن سابقتها، غير أن حدود ليبيا من جهة الغرب تزداد انبعاجًا وتعرجًا حول إقليم فزان، وفي عام ١٩١٤ وأثناء الاحتلال الإيطالي الذي بدأ يهدد النفوذ البريطاني في مصر امتدت الحدود المصرية إلى حدود ليبيا القائمة[١].

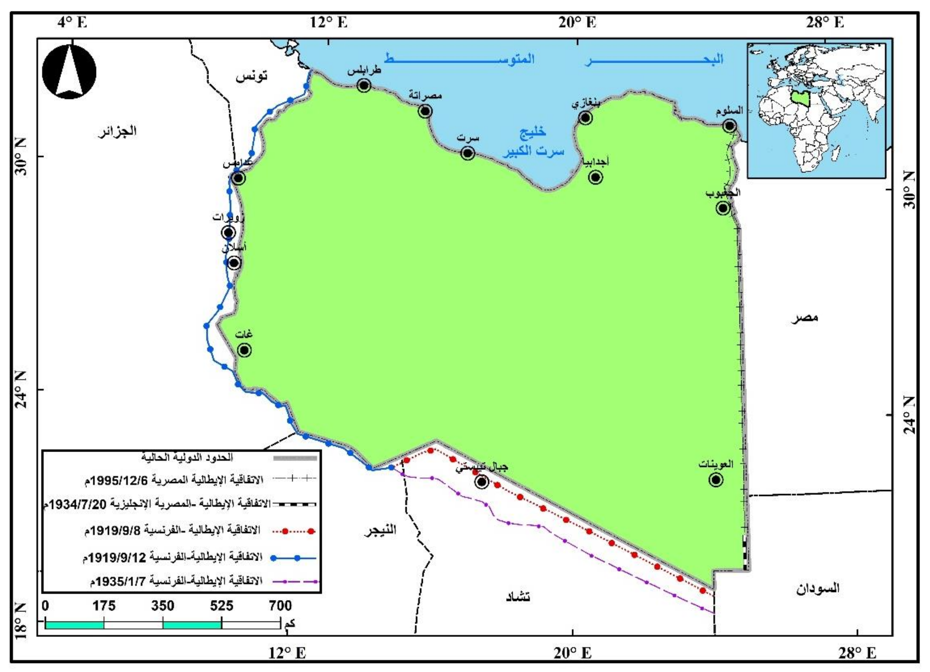
وفي سبتمبر ١٩١٩ وقعت إيطاليا وفرنسا اتفاقًا حول الحدود بين ليبيا وجنوب شرق الجزائر بحيث يمتد الحد من آخر نقطة في نهاية الحدود التونسية الليبية تم الاتفاق عليها عام ١٩١٠ عند مدينة غدامس على أن تنتهي جنوب مدار السرطان ومنها استقرت الحدود الليبية الجزائرية عند وضعها الحالي[٢]، وفي عام ١٩٢٥ وضعت إيطاليا الحدود الشرقية مع مصر حيث اعتمدت واحة الجغبوب رسميًا في الجانب الليبي مقابل التنازل عن مدينة السلوم كليًا[٣].

أما الحدود الليبية السودانية فقد تم تحديدها من الحكومة المصرية والبريطانية بوصفهما الشريكين في حكم السودان إلى جانب إيطاليا بوصفها الدولة المستعمرة لليبيا وقد تم وضع مثلث السارة بين ليبيا والسودان بناءً على اتفاق وقع في يوليو ١٩٣٤ بعد أن ضمت ليبيا جبل العوينات في عام ١٩٣٣[٤].

وفي الجنوب ومع بداية التكالب الاستعماري على قارة إفريقيا من قبل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وتحديدًا في عام ١٩١٣ تم إنشاء إقليم تشاد رسميًا كأحد الأقاليم الخاضعة للحكم الفرنسي الذي وقع في ١٩١٩ اتفاقًا مع الحكومة الإيطالية يتعلق بالحدود الجنوبية لليبيا، بحيث دفعت الحدود الليبية نحو الشمال في منطقة جبال تبستي، ثم وقعت إيطاليا وفرنسا اتفاقية أخرى في ١٩٣٥ نجحت إيطاليا بموجبها في العودة بخط الحدود إلى مساره القديم بحيث يدخل قطاع أوزو ضمن الأراضي الليبية، لكن استمر الصراع بين

١) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مرجع سابق، ص ١١١.
٢) سالم حسن البرناوي (٢٠٠٠): السياسة الخارجية الليبية، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، ص ١٩٤.
٣) المرجع السابق، ص ١٨٧.
٤) سالم علي الحجاجي (١٩٨٩): ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ص ١٨.


ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو إلى أن تم تحويله إلى محكمة العدل الدولية في ١٩٩٤ والتي حكمت بعودته إلى دولة تشاد ووافقت ليبيا على ذلك[١]. (شكل رقم ٥)



المصدر: سالم علي الحجاجي (١٩٨٩): ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ص٣١٢.

شكل (٥): تطور الحدود السياسية لدولة ليبيا

ومن خلال هذا التطور الحدودي يمكن اعتبار سنة ١٩١٩ خط التقسيم بالنسبة للحدود بين عصر ما قبل الحدود بمعناها الدقيق وعصر الحدود بمعناها الدقيق، حيث بدأت رقعة الحدود الليبية تأخذ شكلها الحالي إلى حد كبير، فبداية بالحدود الغربية التي تعد نتيجة مباشرة لما خلفه الاستعمار الفرنسي بعد احتلاله لتونس عام ١٨٨١، حيث سعت فرنسا إلى نقل حدود مستعمراتها نحو الشرق ليبدأ الصراع على الحدود بين فرنسا وتركيا حول الجانب الغربي من ليبيا إلى أن استقر بالشكل النهائي عند التوقيع بين الحكومة الفرنسية والحكومة التركية في عام ١٩١٠ على وضعه الحالي[٢].

ومن هذا العرض السابق يتضح الهدوء النسبي الذي كانت عليه الحدود الليبية باستثناء الحدود الجنوبية التي ظلت تتأرجح بين الشمال والجنوب، وهذا يجعل أمر الحدود

[١] سالم حسن البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص ١٩٤.
[٢] المرجع السابق، ص ١٨٥.

لا يمثل عقبة أمام ليبيا في الماضي، لكن بعد ثورة فبراير ٢٠١١ وما أعقبها من انفلات أمني لا تزال تعيشه ليبيا بدأ يظهر أثر هذه الحدود الكبيرة في ظل عدم سيطرة الدولة عليها، فانتشرت عمليات التهريب والتخريب التي كانت سببًا مباشرًا في إطالة أمد الأزمة الليبية.

(ب) العاصمة

يحتل موقع العاصمة أهمية خاصة في الدولة، والعاصمة هي المدينة التي تستقر فيها حكومة الدولة ورئاستها وسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما أنها تمثل ولي أمر الدولة مع الدول الأخرى، وتعكس ثروتها وتنظيمها وقوتها السياسية وتاريخها وحضارة شعبها. وتصنف العواصم إلى فئات مختلفة وفقًا لاعتبارات متعددة، فهناك العواصم الطبيعية والعواصم الاصطناعية.

وقد عرفت ليبيا في حقب من تاريخها بازدواجية العاصمة، وكان لتباعد المعمور الدور الرئيس فيه، حيث مرت صورة العمران الليبي ولمدة تاريخية طويلة بثلاثية تتمثل في إقليم طرابلس وبرقة وفزان. وإن كان المعمور الرئيسي يتركز في طرابلس وبرقة، حيث يعد هذان الإقليمان قطاعين منفصلين، بحيث يبدو كل منهما وحدة طبيعية وبشرية قائمة بذاتها، ويفصلهما قطاع من الصحراء بطول ٦٠٠كم تقريبًا، وكثيرًا ما ترجم هذا الانفصال إلى ثنائية سياسية نتيجة للتباعد المحسوس وضعف وسائل الاتصال بينهما[1].

وقد شجع النظام الاستعماري هذا النظام الإقليمي، لذلك كانت ليبيا من الدول مزدوجة العاصمة، وبعد الاستقلال كان هناك اقتراحان للعاصمة، إما أن تكون طرابلس عاصمة وحيدة ودائمة للدولة، أو اختيار طرابلس وبنغازي عاصمتين مشتركتين تتحرك بينهما الحكومة دوريًا، واستقر الأمر على الخيار الثاني، وذلك بناءً على قرار الجمعية الوطنية في الجزء الخاص بالأحكام العامة والذي نص على أن للملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي، وذلك في اجتماع بنغازي في أكتوبر ١٩٥١، بحيث تتوزع أجهزة الدولة ومؤسساتها بين المدينتين، وتنتقل الحكومة بينهما من وقت لآخر، وتتناوب

[1] جمال حمدان (١٩٩٦): أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ص ٧٠.

العاصمة الرئيسية بينهما بواقع عامان لكل مدينة، وقد استمر هذا التناوب بين المدينتين كعاصمتين للدولة الليبية حتى ١٩٦٢[١].

وسعيًا من الدولة لتجاوز هذا الشذوذ السياسي في العاصمة في مرحلة الانتقال من الدولة الاتحادية إلى الدولة الوحدوية حاول النظام الملكي القديم إنشاء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء بإقليم برقة عام ١٩٦٢، والتي عدت نوعًا من المضاربة السياسية الفاشلة، إضافة إلى معارضة أصحاب المصالح في العاصمتين على أساس حرمان مدينة طرابلس من المركزية للدولة الليبية، لذلك فشلت فكرة استمرار مدينة البيضاء كعاصمة للدولة الليبية لتتجه الأنظار من جديد إلى مركز التطور والجذب في ليبيا وهو مدينة طرابلس[٢].

وأسهم الموقع الاستراتيجي المهم لمدينة طرابلس على ساحل البحر المتوسط إضافة إلى تضاريسها المنبسطة ومناخها المعتدل وأهميتها التجارية وكثافتها السكانية، إضافة إلى وصول مياه النهر الصناعي العظيم إليها، في تأهيلها لأن تكون عاصمة ليبيا الإدارية، غير أنه بعد ثورة فبراير ٢٠١١ فقدت طرابلس الكثير من أهميتها الاستراتيجية كعاصمة لليبيا الوحدوية، وذلك لتطرفها نحو الشمال في ظل اتساع رقعة الدولة الليبية، فلم تعد قادرة للدفاع عن الدولة.

(٤) التركيب الجيولوجي والتضاريس

للتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح أثر واضح في سياسة الدولة ومشكلاتها، فالتركيب الجيولوجي يعمل على توفير الموارد المعدنية والصخرية التي تحقق للدولة القدرة على أداء اقتصادي أفضل، أما مظاهر السطح فيختلف تأثيرها حسب نوعها.

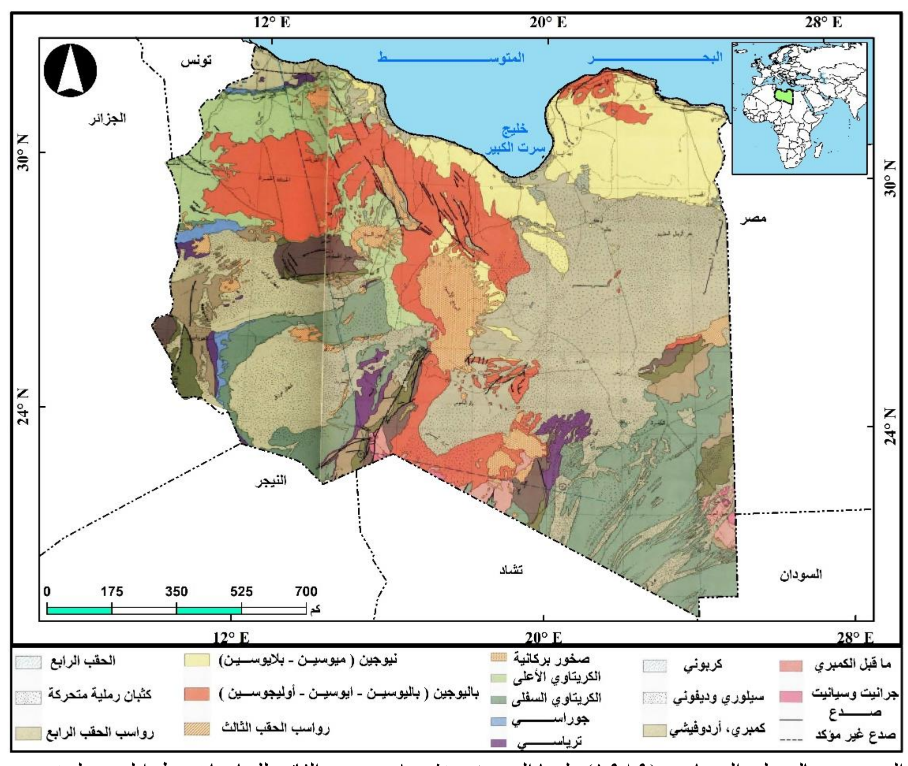
(أ) البنية الجيولوجية

يمتاز البناء الجيولوجي لليبيا بالتنوع، حيث إن معظم الأراضي الليبية، باستثناء الشريط الساحلي الضيق ونطاقات الجبال التي تشرف عليها والمتمثلة في الجبل الأخضر والجبل الغربي، تمثل جزءًا من قاعدة الصخور الأركية التي تتكون منها القارة الإفريقية والمغطاة بطبقات من الصخور تعود لأعمار جيولوجية أحدث بحيث لا يظهر منها إلا

---

[١]) المرجع السابق، ص ١٦٠.
[٢]) المرجع السابق، ص ١٦٥.

بعض الأماكن المتفرقة حيث استطاعت عوامل التعرية أن تزيل التكوينات الرسوبية التي تغطيها مثل مرتفع قرقاف وجبال التبستي والعوينات وأركنو في أقصى الجنوب(١). (شكل رقم ٦)



المصدر: سالم علي الحجاجي (١٩٨٩): ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ملحق.

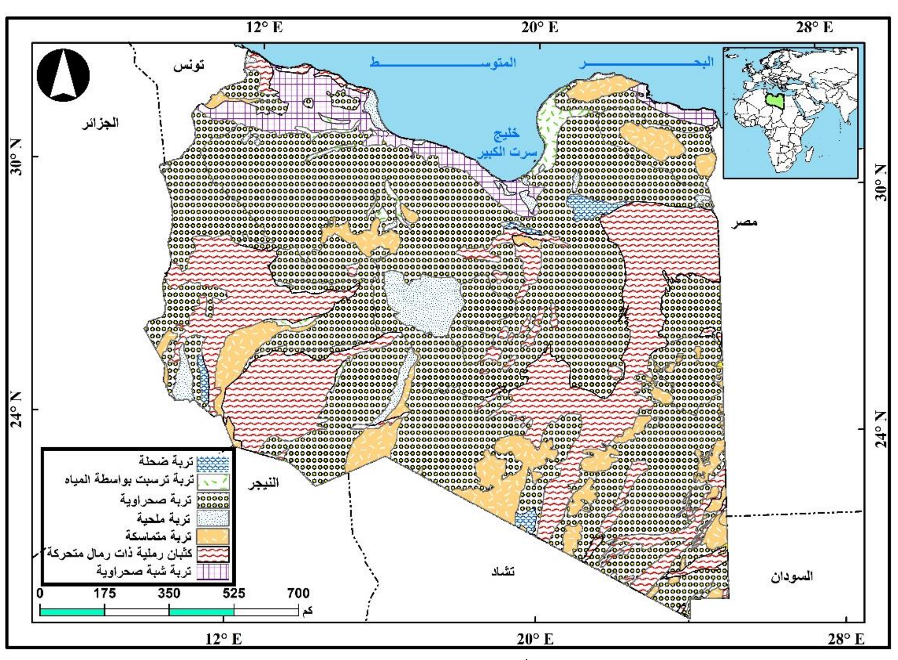
شكل (٦): الخريطة الجيولوجية لدولة ليبيا

ومن خلال التوزيع العام للتكوينات الجيولوجية التي يتكون منها سطح ليبيا، يلاحظ أن صخور القاعدة الإفريقية تظهر على السطح في الأجزاء الجنبية من ليبيا ثم تتدرج في الحداثة كلما اتجهنا شمالاً بحيث يسودها تكوينات الزمن الأول والثاني والثالث مع ملاحظة تراكم العديد من الإرسابات الرملية والحصوية فوق التكوينات الجيولوجية الأقدم خلال الزمن الرابع والحديث(٢).

---

(١) أمين المسلاتي (١٩٩٥): التطور الجيولوجي والتكتوني، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص ٦٥.
(٢) سالم حمودة وآخرون (١٩٨٢): موجز عن جيولوجية ليبيا، بيروت، ص ٦.

ويؤثر التركيب الجيولوجي على طبيعة التربة في ليبيا، حيث أدت التكوينات الجيولوجية إلى سيادة التربة الصحراوية الجافة والتي تحتوي على نسبة ضئيلة من المواد العضوية والعناصر الغذائية الضرورية للنبات، كما توجد تربة السهول الساحلية والتربة الرسوبية والجيرية والرملية، بالإضافة إلى بعض الترابات المحلية مثل التربة البنية المحمرة وتربة منطقة البحر المتوسط الحمراء والتربة الجبلية القرفية وتربة السبخات والتربة الحجرية الضحلة. (شكل رقم ٧)



المصدر: اللجنة الشعبية للتعليم (١٩٨٥): الأطلس التعليمي، ص٤٤.

شكل (٧): أنواع التربة في ليبيا

وتعاني التربة في ليبيا من عدة مشاكل تعيق نمو الكثير من المحاصيل الزراعية وتقلل من إنتاجية بعضها، كما تعاني التربة من مشكلة نقص المواد العضوية، وارتفاع نسبة الملوحة، وتؤدي موجات الجفاف الطويلة إلى تدهورها، كما تتعرض إلى التحلل والانجراف بفعل عوامل التعرية، إضافة إلى ضعف الموارد المائية وندرتها في أماكن أخرى.

وقد كان للتكوينات الجيولوجية في ليبيا أثر في تكوين موارد النفط والغاز الطبيعي في طبقات الصخور الرملية والجيرية الذي يعد عماد الاقتصاد الرئيس، وهو أيضًا سبب

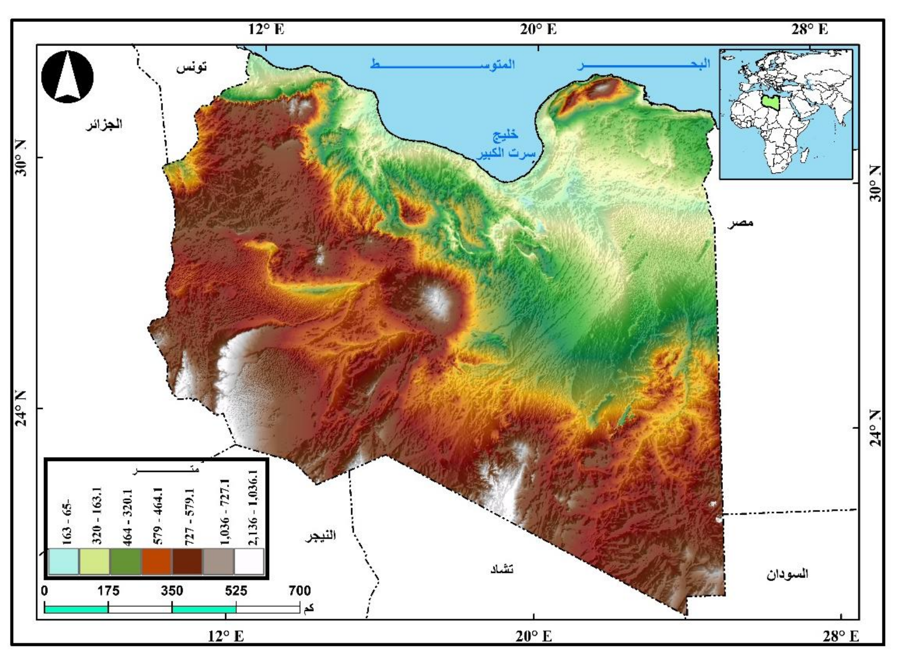
من أسباب استمرار الأزمة الليبية حتى الآن نتيجة لأطماع الدول الكبرى في السيطرة على هذا المورد الاقتصادي الضخم في ليبيا.

(ب) التضاريس

تعد ليبيا تضاريسيًا جزءًا من الهضبة الإفريقية الشمالية، ومظاهر سطحها هي نتيجة لتفاعل الحركات الأرضية مع الصخور عبر الأزمنة الجيولوجية المتباينة حيث ساهم تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وما صاحبها من تغيرات مناخية في تشكيل مظاهر السطح فيها.

ويمكن تقسيم المظاهر التضاريسية على سطح ليبيا إلى الأقسام الطبيعية الآتية: (شكل رقم ٨)

- السهول الساحلية: وتشمل سهل الجفارة وسهل الخمس وسهل مصراتة وسهول سرت وسهل بنغازي والسهول الشرقية.
- نطاق المرتفعات الشمالية: وتشمل الجبل الغربي والجبل الأخضر وهضبة البطنان والدفنة.
- النطاق الصحراوي: ويشمل المنخفضات الشمالية وهي منخفض الحغيوب، مخفضات جالو، منخفض مرادة، منخفض غدامس.
- الأحواض: وتشمل حوض الكفره وحوض فزان.
- الأودية الصحراوية: وتشمل وادي الشاطئ، وادي الأجال، وادي الحياة، وادي الجفرة، وادي حكمة، وادي تنزررفت.
- الهضاب: وتشمل هضبة الحمراء وهضبة حمادة مرزق وهضبة مانغيني.
- الجبال: وتشمل جبال التبستي وجبال تمو وجبل العوينات وجبل أركنو وجبل الهروج وجبل السودا.



المصدر: الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٩٧٨، ص٤١.

شكل (٨): تضاريس دولة ليبيا

ويلاحظ من دراسة الظواهر التضاريسية لليبيا أنها تحتوي في معظمها على أراضي صحراوية وتكوينات صخرية مختلفة، إضافة إلى الجبال التي تعد من المظاهر التضاريسية التي تعوق أي حماية عسكرية في حال وجود أي أزمات سياسية للدولة، وهو ما حدث في ليبيا حيث أدت هذه الطبيعة التضاريسية إلى صعوبة سيطرة الدولة على كافة القطاعات والأراضي وأدى إلى الكثير من الحروب الأهلية في ليبيا ما بعد الثورة.

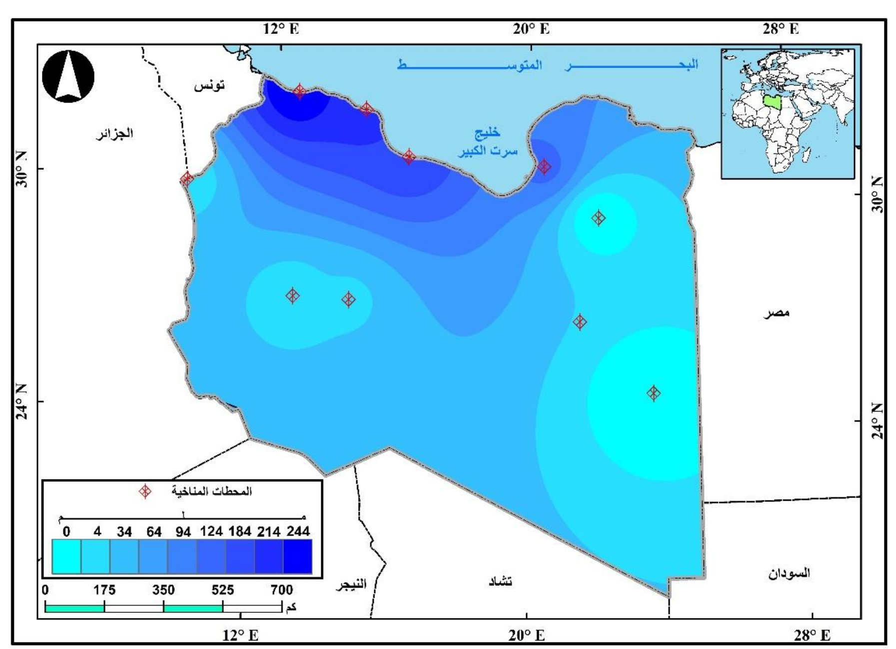
(٥) المناخ

يعد المناخ من العوامل الطبيعية المؤثرة في التطور السياسي للدول، وإن كان من الصعب تحديد دوره منفردًا، ذلك لأن المؤثرات المناخية لا يمكن فصلها عن بقية العوامل الطبيعية والحضارية الأخرى، وهناك علاقة بين المناخ وقوة الدولة، حيث تؤدي الاختلافات المناخية إلى التباين الاقتصادي في الدولة، كما يؤثر المناخ على التربة والحياة النباتية والزراعية.

وتقع ليبيا في أغلبها داخل النطاق الصحراوي الذي يسود معظم الجزء الشمالي للقارة الإفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا الجزء الأصغر والضئيل نسبيًا الذي يتمثل في

الشريط الساحلي وبعض النقاط الجبلية الواقعة شمال الدولة أو جنوبها، فهي تقع ضمن المناخ شبه المداري، حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تتباين في كثافتها وأهميتها من مكان لآخر، وعمومًا فإن مناخ ليبيا يعد في معظمه ضمن المناخ الصحراوي المداري حيث يغلب عليه الجفاف معظم شهور السنة نتيجة لمجموعة من العوامل تتعلق بالتضاريس والموقع[١].

وتتميز الأمطار في ليبيا بأنها فصلية وتأتي لفترات قصيرة وفي مساحات محدودة، ويقلل من فاعلية المطر وزيادة الفاقد ارتفاع الحرارة من جهة، وقصر فصل سقوط الأمطار وارتفاع معدلات البخر من جهة أخرى، فضلًا عن الجريان السطحي السريع للأمطار[٢]. (شكل رقم ٩)



المصدر: الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٩٧٨، ص٤١.

شكل (٩): تساقط المطر في دولة ليبيا

---

[١]) محمد عياد مقيلي (١٩٩٥): الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط١، ص ١٤٨.

[٢]) المرجع السابق، ص ١٧٧.

وقد كان لهذه الصورة المناخية في ليبيا من حيث شدة الحرارة أو ندرة الأمطار الأثر في أن تشكل أحد عوائق التنمية الزراعية في الدولة وتحديد المعمور واللامعمور وتشكيل الغطاء النباتي ونوعية التربة، وقد وضح أثر هذا الوضع المناخي بشدة بعد ثورة فبراير، نتيجة لعدم التكافؤ بين إمكانيات المناطق الليبية، حيث تختلف كل منطقة في ظروفها الطبيعية عن الأخرى، مما خلف حالة من الشعور بعدم الرضا الشعبي في ليبيا وبالتالي خلق العديد من التمرد الليبي الذي كان سببًا في استمرار الأزمة الليبية حتى الآن.

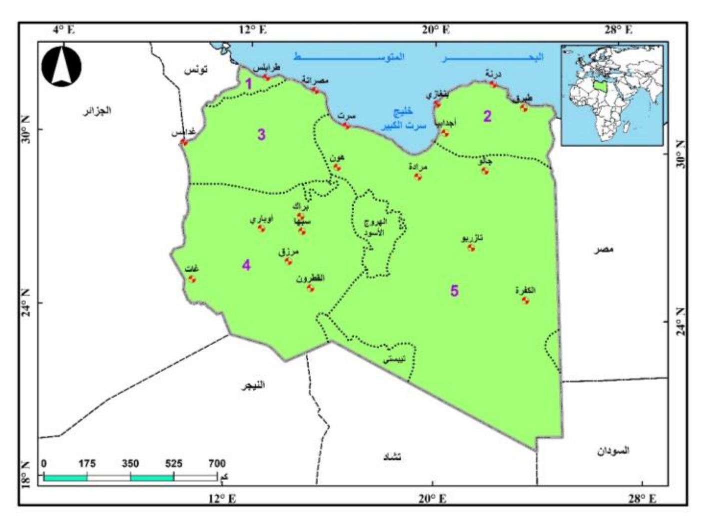
(٦) موارد المياه

ساهمت مقومات ليبيا الجغرافية وفق موقعها بسلبية كبرى في وضعها المائي مما جعلها تصنف من بين المناطق الجافة ودول الندرة المائية، حيث لا يوجد بها أي مجار مائية دائمة، إضافة إلى المناخ الصحراوي والطبيعة غير المسامية للسطح وهبوب الرياح الجنوبية الجافة، إضافة إلى انخفاض معدلات كمية الأمطار السنوية.

وتنقسم الموارد المائية في ليبيا إلى ما يلي[1]:

- موارد المياه التقليدية: وتشمل المياه الجوفية التي تتوزع في حوض سهل الجفارة والخزان الجوفي الأول والثاني والثالث وحوض الحمادة الحمراء وحوض الجبل الأخضر وحوض مرزق ومنطقة الكفرة والسرير. (شكل رقم ١٠)

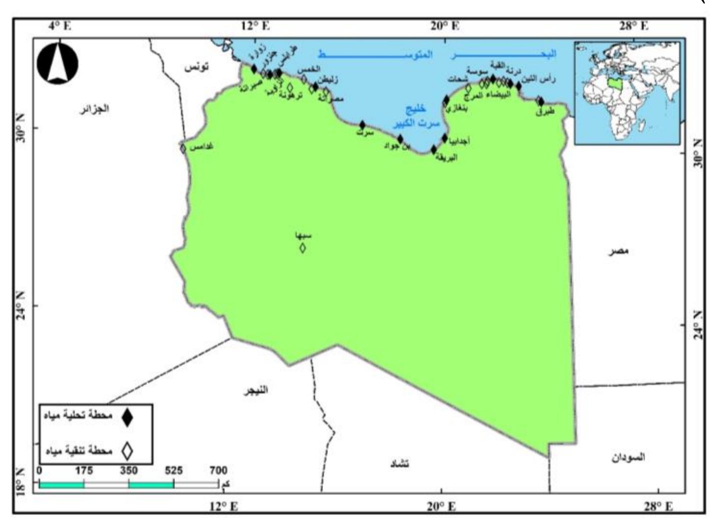
[1] محمد علي هميلة (١٩٩٧): الموارد الطبيعية، المياه والتربة، آفاق تطويرها وترشيد استخدامها، مجلة الهندسي، العدد ٣٧، ص ١١٧.



المصدر: صبحي قنوص وآخرون (بدون تاريخ): التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في ٣٠ عام ١٩٦٩-١٩٩٩، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ص٢٧٥.

شكل (١٠): أحواض المياه الجوفية في دولة ليبيا

- المياه السطحية: وتشمل الأمطار ومياه السدود ومياه العيون.
- موارد المياه غير التقليدية: وتشمل مياه التحلية، المياه المعاد استخدامها (مياه الصرف الصحي)، النهر الصناعي (مشروع النهر الصناعي العظيم). (شكل رقم (١١)



المصدر: صبحي قنوص وآخرون (بدون تاريخ): التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في ٣٠ عام ١٩٦٩-١٩٩٩، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ص٢٧٣.

شكل (١١): محطات تحلية وتنقية المياه في دولة ليبيا

ولا شك أن هذا الوضع المائي الفقير لليبيا كان سببًا في عدم اهتمام الدولة لتحقيق أي مشاريع تنموية تستطيع من خلالها ربط أجزاء الدولة بعضها البعض مما خلق حالة من الاستياء العام تجاه السلطة الحاكمة وكانت سببًا في اندلاع ثورة فبراير ٢٠١١.

(٧) البترول والغاز الطبيعي

يمثل البترول أحد الركائز الأساسية للحضارة الإنسانية الحديثة لارتباطه بالنشاطات الاقتصادية المتنوعة، بل إنه أصبح مادة استراتيجية في السلم والحرب، وللوقوف على أهمية البترول والغاز الطبيعي في استمرار الأزمة الليبية يجب تتبع أثره على الدولة قبل وبعد اكتشافه.

(أ) الاقتصاد الليبي قبل البترول

تصنف الدولة الليبية قبل ظهور البترول على أنها دولة يتمثل نشاطها الرئيسي في حرفتي الرعي والزراعة، إذ يمثل الرعي النمط السائد في إقليم برقة بينما تتركز الزراعة غالبًا في إقليم طرابلس، في حين تسود واحات النخيل في إقليم فزان، بحيث تساهم كل منطقة بما يتوفر لديها من إمكانيات في التكامل الاقتصادي بين مناطق الدولة التي تتسم بالفقر في مواردها الطبيعية، مما أثر سلبًا على دخلها القومي، وأدى ذلك إلى انضمام ليبيا إلى مصاف الدول القائمة على المساعدات من الدول الأخرى، حيث اعتمد اقتصادها في ظل الاستعمار على تأجير القواعد العسكرية على أرضها التي سلبت الدولة استقلالها السياسي ولم تمنحها الاستقلال والنمو الاقتصادي، ومن ثم فإن ما توفر من إجمالي دخل متاح للإنفاق لا يكفي متطلبات الحياة الضرورية، وقد عبر عن هذا الوضع الاقتصادي المتدني الكاتب "جون جنتر" عام ١٩٥٥ في كتابه "في داخل إفريقيا" بقوله: لعل ليبيا هي أفقر بلد في العالم، إذ ليس بها مصرف وطني واحد وبها رجل أعمال أمريكي وحيد وسبعة عشر خريجًا من الجامعات، وكمحصلة طبيعية لهذا الوضع المتمثل في انعدام الموارد بكل أنواعها المساهمة في الاقتصاد، فإن الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط كان في حالة عجز دائم ومستوى معيشي في أدنى درجاته، حيث لم يتجاوز دخل الفرد ٥٠ دولار سنويًا[1].

[1]) شكري غانم (١٩٨٥): النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ص ٩.

(ب) الاقتصاد الليبي بعد البترول

تباينت الفترة التي تم فيها اكتشاف النفط في ليبيا، فيعتقد البعض أن الإيطاليون هم أول من اكتشفوه منذ عام ١٩١٤، لكن لم يتمكنوا من استغلاله لأسباب تعود لعدم الاستقرار في البلاد نتيجة للمقاومة الشديدة للمجاهدين الليبيين، وكذلك اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية، بينما هناك رأي يقول أن البريطانيون هم أول من اهتم بالبحث والتنقيب عن النفط في ليبيا منذ عام ١٩٤٣، ومن خلال تكرار تلك المحاولات لاحت لهم بارقة أمل في وجود النفط من خلال اكتشاف بئر العطشان عام ١٩٥٧ والذي لم يكن انتاجه تجاريًا، إذ إن عائداته لم تكن تغطي تكاليف الاستخراج والنقل لقلة انتاجيته من النفط، إلا إنه كان مبعث أمل على وجود النفط بالنسبة للشركات المنقبة عن هذا المورد[1].

وتوالت الاكتشافات إلى أن سجل أهم اكتشاف نفطي في ليبيا عام ١٩٥٩ عندما اكتشف حقل زلطن جنوب خلج سرت بطاقة إنتاجية بلغت نحو ١٧٥٠٠ برميل / يوميًا، ثم توالت الاكتشافات النفطية حتى أصبحت تمثل مصدرًا مواردیًا للدولة، وفي عام ١٩٦١ تم افتتاح أول خط أنابيب لنقل النفط عبر ميناء البريقة بطول ١٧٤كم بمعدل بلغ نحو ٦٠ ألف برميل / يوميًا، ومع حلول عام ١٩٦٩ عدت ليبيا من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى دول العالم[2].

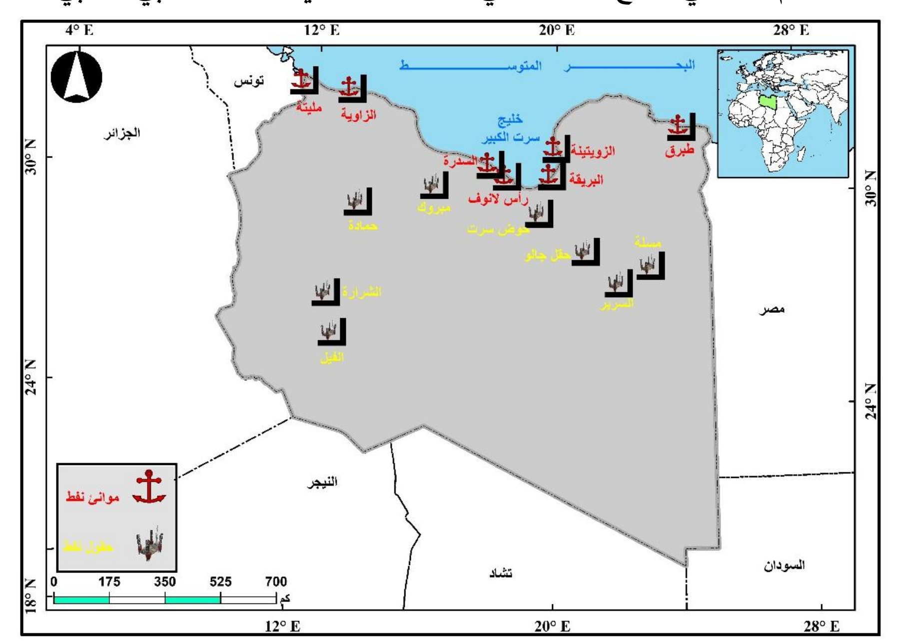
وفي عام ١٩٧٢ تقلص عدد الشركات الأجنبية من ٤٩ شركة إلى ٢٠ شركة فقط إلى جانب المؤسسة الوطنية التي تمتلك أغلبية الامتيازات إما منفردة أو بمشاركة شركات أخرى، ونتيجة لتزايد عدد الشركات تطورت أعداد الآبار إلى ٣٢٦٢ بئر كان من بينها ١٧٨١ بئرًا منتجة ليتجاوز عددها عام ١٩٨١ ما مجموعه ٤٠٠٠ بئر، وتتوزع الآبار على المناطق البترولية التي قسمت إلى أربعة أقسام كبرى هي[3]: (شكل رقم ١٢)

- القسم البترولي الأول: ويغطي الجزء الشمالي الغربي من الدولة، أي شمال دائرة عرض ٢٨° وغرب خط طول ١٨°.

---

[1]) سالم حسن البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
[2]) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٣.
[3]) محمد المبروك المهدوي (١٩٩٨): جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٣، ص ٢٧٤.

- القسم البترولي الثاني: ويشمل كل الأجزاء الشمالية الشرقية شرقي خط طول ٣٠′ ٩٨° وشمالي دائرة عرض ٢٨°.
- القسم البترولي الثالث: ويشمل كل الأجزاء الجنوبية الشرقية جنوبي دائرة عرض ٢٨° وشرقي خط طول ٣٠′ ١٨°.
- القسم البترولي الرابع: يشمل باقي أجزاء البلاد، أي الجزء الجنوبي الغربي.



المصدر: https://cutt.ly/IZgFHfS

شكل (١٢): موانئ النفط وحقول الغاز في دولة ليبيا

ويعد القسم الثاني هو القسم الرئيسي بالنسبة لاستخراج النفط، حيث يحتوي على حوالي ١٣٢٥ بئر وحوالي ٤٠ حقل، معظمها في حوض سرت، ويحتوي القسم الثالث على حوالي ١٢٨ بئر وحوالي ٩ حقول، بينما يحتوي القسم الرابع على ٦ حقول و٣ آبار فقط، ويؤكد هذا التوزيع أن استخراج البترول يتركز بصورة كبيرة في القسمين الأول والثاني، فهما يحتويان على حوالي ٨٨% من حقول البترول المكتشف وعلى أكثر من ٨٠% من الآبار المنتجة في البلاد، ويحتوي القسم الثاني بمفرده على أكثر من نصف الحقول وأكثر من ثلثي الآبار المنتجة[1].

[1]) المرجع السابق، ص ٢٧٨.

وكان لاكتشاف النفط وتصديره الأثر البارز في الحياة الاقتصادية والسياسية، فبينما كانت نسبة المشتغلين بالزراعة والرعي في عقد الخمسينات أكثر من ٨٠% من سكان ليبيا، هبطت النسبة في عام ١٩٦٧ إلى ٣٧%، أي انخفضت إلى النصف تقريبًا في فترة وجيزة بعد اكتشاف النفط، مما أدى إلى إهمال الزراعة، فتناقص إنتاج الغذاء وهجر السكان الواحات التي غزاها الرمل والملح، وإذا كانت مكاسب النفط قد عوضت ذلك من خلال تبديدها في القنوات الاستهلاكية البحتة، فإن موارد الزراعة الدائمة تتقلص هي الأخرى على المدى الطويل، مما يدل على تأثير النفط على عناصر الدخل القومي، فبعد أن كانت الزراعة والرعي هما مصدر الدخل القومي الأساسي تراجعا بنسبة كبيرة إلى الوراء وأصبح النفط هو عصب الاقتصاد، إذ لم تتجاوز مساهمة الزراعة في الاقتصاد عام ١٩٦٨ حوالي ٤% فقط، بينما بلغت مساهمة النفط وحده في نفس العام حوالي ٥٥%.

جدول رقم (٢): تطور إنتاج وصادرات البترول في ليبيا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠

السنة	الإنتاج بالألف برميل/اليوم	صادرات الخام بالألف برميل/اليوم
٢٠٠٠	١,٤٧٥	١,١١٠
٢٠٠٥	١,٧٤٥	١,٣٢٢
٢٠١٠	١,٧٩٩	١,٤٣٨
٢٠١٥	٤٣٧	–––
٢٠٢٠	٤٢٥	٣٣٧,٨٠٠

Source: Statistical Review of World Energy (2021), 70th edition, p. 18.

وتسبب اعتماد ليبيا على سياسة الاقتصاد الريعي، وغياب الاقتصاد الإنتاجي، في مشكلات اقتصادية كبيرة، ظهرت بشكل جلي بعد الانتفاضة، حيث تأثر الاقتصاد الليبي بفعل انخفاض الإنتاج، الذي تسببت فيه حالة الانفلات الأمني واستيلاء الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية، مما شكل رادعًا أمام الشركات الأجنبية، فجعلها تقلص من استثماراتها في المنطقة معبرة عن خوفها من شراء النفط الليبي في المستقبل، وهو الأمر الذي أثر سلبًا على الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات

الدولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الإصلاح الذي من شأنه دعم النمو في الدولة(١).

وطبيعة الصراع بين قوات حفتر وقوات مصراتة الداعمة للمجلس الرئاسي لمحاربة تنظيم داعش، ما هو إلا صراع حول منابع النفط في المنطقة، وقد سعى حفتر إلى السيطرة على منابع النفط وسط الصحراء الليبية جنوب الهلال النفطي لأهمية النفط في المعادلة السياسية الليبية، فالمسيطر على موارد النفط سيسيطر على مجريات الحوار السياسي بين الليبيين، ويؤثر على حيثيات بناء الدولة الليبية في المستقبل(٢).

ومنذ انهيار الدولة شكلت المنشآت النفطية في مختلف أنحاء ليبيا وسيلة ضغط لتحقيق المطالب الاجتماعية مثل تأمين الوظائف والرفع في الرواتب، وللتعبير عن ذلك اتجه المتظاهرون لغلق الحقول النفطية فتعطل الإنتاج وتوقف التصدير مما أدى إلى تراجع سريع في عائداته ومهد الطريق لانهيار اقتصادي غير مسبوق(٣).

واليوم أصبح النفط عامل انقسام بين الليبيين ورهين نزاعات عسكرية وصراع مسلح، حيث تتنافس القوى الداخلية في الشرق والغرب، ومن ورائها القوى الخارجية التي تدعمها، من أجل السيطرة على الحصة الأكبر من الحقول الرئيسية للنفط في الدولة، والفوز بإدارة هذا القطاع الحيوي، وهو دليل واضح على الدور الذي بات يلعبه النفط في إثارة الانقسامات والتوترات، حيث جعل التنافس الشديد على السلطة من النفط ورقة أساسية للتفاوض وسببا للنزاع وتعقيد الأزمة بعد أن ساهم طوال العقود الماضية في استقرار البلاد ونهضتها.

وبعد الإطاحة بمعمر القذافي كان أمل الليبيين في أن تمكن إيرادات النفط من نهضة سريعة لبلدهم من خلال تمويل عملية إعادة إعمارها وتحريك عجلة التنمية، غير أن النفط سببًا في استمرار تدمير البلاد وانقسامها إلى شطرين، وجعلها مطمعًا للقوى الدولية والجماعات الإرهابية.

---

1) Christopher S. Chivvis, Jeffrey Martini, Libya After Qaddafi – Lessons and Implications for the Future, op. cit., p. 54.

٢) نور الهدى بتقة (٢٠١٧): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (٢٠١٢-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ص٢٠٦.

٣) منية غانمي (٧ نوفمبر ٢٠١٦): النفط في ليبيا.. من مصدر للرفاهية إلى وقود للاقتتال، متاح على shorturl.at/bDF46.

المبحث الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الأزمة الليبية

أولًا: العوامل الداخلية

الطابع القبلي

تعتبر القبيلة مكونًا رئيسيًا للمجتمع الليبي، حيث تلعب دورًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا أساسيًا في إدارة شئون الدولة الليبية، وذلك بسبب غياب أو ضعف الحكومة المركزية، فقد كان يُعهد لزعماء القبائل والعشائر المعروفين باسم "الأعيان" إدارة شئونهم المحلية، ورغم تأسيس الدولة الليبية الحديثة في عام ١٩٥١، إلا أنه استمر تحكم القبيلة في المشهد الليبي، حيث كانت تقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم هي "إقليم برقة" و"إقليم فزان" و"إقليم طرابلس"، وكانت تدار بحكام يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية، وهو ما عمق الاختلافات السياسية والقبلية والاجتماعية في ليبيا. وقد استمرت القبيلة كلاعب أساسي في ليبيا خلال فترة حكم الملك إدريس (١٩٥١-١٩٦٩) ومن بعده القذافي (١٩٦٩-٢٠١١)، رغم محاولاتهما لتوسيع سلطة الحكومة المركزية على القبائل وفرض قيم الدولة الحديثة، حيث فشلت تلك المحاولات بسبب رفض القبائل لها والنظر إليها على أنها تهدف إلى خدمة مشروعات أجنبية أو خدمة نظام القذافي[١].

وقد برز الدور القبلي في ليبيا بقوة في أعقاب الثورة الليبية في فبراير ٢٠١١ وإسقاط نظام القذافي وانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة الليبية، حيث تقدمت لتملأ الفراغ الذي خلفه انهيار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا لتصبح القبيلة هي المتحكم الفعلي في مجريات الأحداث في ليبيا. وأصبحت الفصائل والأحزاب السياسية والميليشيات المسلحة ما هي إلا مجرد واجهة للقبائل الليبية المختلفة، والصراع فيما بينها ما هو في الأساس إلا صراع قبلي[٢].

---

١) عبد اللطيف حجازي (٢٠١٧): التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد ٣٨، ص صـ٥-٩. أيضًا:

- Al-Hamzeh Al-Shadeedi and Nancy Ezzeddine (February 2019): Libyan Tribes in the Shadows of War and Peace, CRU Policy Brief, p. 1.

٢) مجموعة مؤلفين (٢٠١٩): النخب والانتقال الديمقراطي، التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص٣٩.

(١) أهم القبائل في ليبيا

ويتواجد في ليبيا ما لا يقل عن ١٤٠ قبيلة تنقسم كل منها إلى عدة فروع وعشائر، غير أن القبائل الكبرى هي التي تهيمن على مجريات الأحداث في ليبيا وتؤثر فيها، ويمكن تناول أبرز القبائل الليبية المتواجدة على الساحة الليبية في مناطق ليبيا التاريخية الثلاثة المنطقة الشرقية (إقليم برقة) والمنطقة الغربية (إقليم طرابلس) والمنطقة الجنوبية (إقليم فزان) على النحو التالي[١]:

(أ) أبرز القبائل في المنطقة الشرقية (إقليم برقة)

- قبيلة "العبيدات": ويبلغ عدد أفرادها نحو ٣٠٠ ألف نسمة وقد لعبت هذه القبيلة دورًا أساسيًا في إسقاط نظام القذافي من خلال انشقاق عدد من القادة الأمنيين المنتمين للقبيلة عن نظام القذافي مما أفقده السيطرة على منطقة طبرق وهو ما اكسبها نفوذًا وشرعية كبيرة في ليبيا بعد الثورة.
- ويوجد بجانب قبيلة "العبيدات" قبائل أخرى مثل "المغاربة" و"البراعصة "و"العواقير" و"المسامير"، وتهيمن هذه القبائل على معظم المناصب الأمنية والعسكرية في ليبيا منذ فترة حكم الملك إدريس مرورًا بالقذافي وحتى فترة ما بعد الثورة، ومن أبرز المناصب الأمنية التي يتولاها أبناء القبيلة في الوقت الحالي اللواء "عبد الرازق الناظوري" رئيس أركان الجيش الوطني الليبي في الشرق التابع لبرلمان طبرق، واللواء "عبد السلام جاد الله العبيدي" رئيس أركان الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني، والعقيد "ونيس بوخمادة المغربي" قائد قوات الصاعقة في الجيش الوطني الليبي التابع لبرلمان طبرق، والعقيد "أحمد المسماري" الناطق باسم الجيش التابع لبرلمان طبرق و"اللواء رمضان البرعصي" آمر المنطقة

[1]) Mohammed El-Khatiri (October 2012): State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, Washington DC., pp. 15-20. Also:
- Mohamed Ben Lamma (September 2017): The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or cohesion?, The Foundation for Strategic Research (Fondation pour la recherche stratégique), Paris, France, pp. 11-22. Also:
- Arturo Varvelli (May 2013): The Role of Tribal Dynamics in the Libyan Future, ISPI Analysis, no. 172, pp. 5-7.

العسكرية "سبها". وتختص قبيلة المسامير في العمل الاستخباري الداخلي ويشغل عدد من أفرداها مناصب في جهاز التفتيش العام في طبرق.

(ب) أبرز القبائل في المنطقة الغربية (إقليم طرابلس)

- قبيلة "ورفلة": تعتبر من أكبر القبائل الليبية وأكثرها انتشارًا، حيث ينتشر أبناؤها في غرب ليبيا حتى جنوب ليبيا عند حدود النيجر وتشاد، وتعد مدينة بني وليد الواقعة جنوب شرق العاصمة طرابلس هي المعقل الرئيسي للقبيلة. وقد التزمت القبيلة الحياد أثناء الثورة الليبية حيث لم تنحاز إلى نظام القذافي أو الثوار في القتال الدائر بينهما، ورغم ذلك إلا أنه قد انحاز عدد من أبنائها في القتال بجانب قوات القذافي بصورة غير رسمية وهو ما جعلها في حالة عداء مع القبائل الأخرى الداعمة للثورة الليبية وعلى رأسها قبيلة "مصراتة" التي شنت حملة عسكرية على مدينة بني وليد المعقل الرئيسي للقبيلة في فبراير ٢٠١٢.
- قبائل مدينة "مصراتة": تتركز في مدينة مصراتة الواقعة على بعد نحو ٢٠٠ كم شرق العاصمة طرابلس، وتعتبر من أقوى القبائل الليبية اقتصاديًا وعسكريًا، حيث يشتغل أفرادها بالتجارة منذ القدم مستفيدين من امتلاك المدينة لميناء تجاري. ويقوم رجال الأعمال المنتمين للمدينة بتمويل وتسليح الكتائب المسلحة التابعة لمصراتة مما جعلها من القوى العسكرية الرئيسية في ليبيا والتي يقدر عدد قواها بنحو ٣٥ ألف مقاتل وحوالي ٢٠٠ دبابة فضلًا عن عدد ضخم من الأسلحة الخفيفة والثقيلة. وتهيمن مدينة مصراتة على غالبية المنطقة الغربية منذ سيطرتها على العاصمة طرابلس وطردها للقوات التابعة لعملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر في عام ٢٠١٤، كما لعبت القوات التابعة لمصراتة دورًا أساسيًا في تحرير مدينة سرت من تنظيم داعش في ديسمبر ٢٠١٦ حيث كانت تهيمن قوات مصراتة على تشكيلة تحالف "البنيان المرصوص" الذي شكلته حكومة الوفاق الوطني في منتصف عام ٢٠١٦ لتحرير مدينة سرت من تنظيم داعش.
- قبيلة "الزنتان": تتواجد في مدينة الزنتان الواقعة في منطقة الجبل الغربي (جبال نفوسة) جنوب غرب العاصمة طرابلس، ورغم أن الزنتان كان يتولى عدد من أفرادها مناصب في المؤسسات الأمنية في عهد القذافي إلا أنها شاركت في الثورة

ضد نظام القذافي ونجح "ثوار الزنتان" في اعتقال "سيف الإسلام القذافي" في أكتوبر ٢٠١١ وظل في سجن الزنتان إلى أن أطلقت قبيلة الزنتان صراحه في يونيو ٢٠١٧ بموجب قانون العفو العام الصادر عن مجلس النواب.

- قبيلة "ترهونة": تعتبر من أكبر القبائل الليبية حيث تضم نحو ٦٥ قبيلة فرعية ويتركز غالبية أبناء هذه القبيلة في مدينة "ترهونة "الواقعة جنوب شرق العاصمة طرابلس ويشكل أفرادها نحو ثلث سكان العاصمة طرابلس، وكان يشكل أبناء ترهونة غالبية جنود جيش القذافي وقاتلو بجانبه، وقد سعى مشايخ القبيلة للتبرؤ من نظام القذافي ودعوة أبناء القبيلة للانضمام للثورة بعدما تبين لهم قرب انهياره.
- قبيلة "المقارحة": تتمركز هذه القبيلة في منطقة وادي الشاطئ الواقعة وسط غربي ليبيا وينتشر أبناؤها أيضًا في العاصمة طرابلس وغربها، وعمل عدد من أبناء هذه القبيلة كقيادات في نظام القذافي ومن أبرزهم "عبد السلام جلود" الذي كان يوصف بالرجل الثاني في نظام القذافي إلى أن تم إبعاده في عام ١٩٩٣، و"عبد الله السنوسي" رئيس المخابرات في عهد القذافي، و"عبد الباسط المقرحي" الضابط السابق بالاستخبارات الليبية والمتهم في قضية "لوكربي"، وقد اقترن اسم قبيلة "المقارحة" بقبيلة "القذاذفة" التي ينتمي إليها القذافي مما جعلها عرضة للتهميش والاضطهاد بعد الثورة.

(ت) أبرز القبائل في المنطقة الجنوبية (إقليم فزان)

- قبيلة "التبو": تعد من أكبر قبائل الجنوب الليبي وتتركز في مدن سبها وأوباري والجفرة بجنوب ليبيا ولها امتدادات في شمال تشاد وشمال شرق النيجر، وتحتفظ هذه القبيلة بتمايزها الثقافي واللغوي عن القبائل العربية الأخرى، وعادة ما تدخل هذه القبيلة في صراعات دموية مع القبائل الأخرى وعلى رأسها قبيلة "الطوارق" بسبب الصراع على منافذ التجارة والتهريب على طول حدود ليبيا الجنوبية.
- قبيلة "الطوارق": وهي قبيلة أمازيغية تتركز في مدينتي غات وغدامس بأقصى جنوب ليبيا، ولديها امتدادات في شمال النيجر وجنوب الجزائر وشمال مالي، ويتحدث أبناؤها اللغة الأمازيغية، وقد تعرضت هذه القبيلة للاضطهاد في عهد القذافي حيث حُرِم أبناؤها من الرقم الوطني وجواز السفر، وخاضت هذه القبيلة

صراعات دامية مع قبيلة "التبو" بسبب الصراع على منافذ التجارة والتهريب على طول حدود ليبيا الجنوبية.

- قبيلة "أولاد سليمان": وهي من أكبر القبائل العربية في الجنوب الليبي وأقدمها حيث كانت تحكم في الماضي إقليم فزان في الفترة من عام ١٨٣٠ وحتى ١٨٤٢، وتتكون من عدة قبائل صغيرة ويتركز غالبية أفرادها في مدينة سبها ومنطقة هراوة جنوب مدينة سرت ولديها امتدادات في تشاد والنيجر ومصر وتونس. وقد تحالفت القبيلة مع نظام القذافي وتولى عدد من أبنائها مناصب قيادية بالدولة الليبية منذ التسعينيات ومن أبرزهم "عبد الله منصور" مدير الأمن الداخلي في عهد القذافي والذي هرب للنيجر بعد إسقاط نظام القذافي.

(٢) التنافس القبلي والصراع السياسي في ليبيا

تتسم القبائل الليبية بوجود تنافسات وصراعات تاريخية فيما بينها خاصة قبل تأسيس الدولة الليبية الحديثة في عام ١٩٥١، ومع سقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة الليبية السياسية والأمنية وضعف السلطة المركزية تقدمت القبائل الليبية لملء هذا الفراغ وهو ما جدد التنافس فيما بينها على ملء الفراغ السياسي والأمني الذي خلفه سقوط نظام القذافي. ولتحقيق هذا الهدف سعت القبائل الليبية إلى اتخاذ الأحزاب والتيارات السياسية التي برزت على الساحة عقب سقوط نظام القذافي كواجهة سياسية لها وتقديم الدعم اللازم لها بما يمكنها من الحصول على أكبر قدر من التمثيل في مؤسسات الدولة الليبية، ولما كانت ليبيا قد انقسمت إلى تيارين أساسيين: الأول مدني والثاني إسلامي فقد توزعت القبائل الليبية بينهما، وذلك على النحو التالي[1]:

(أ) القبائل التي دعمت التيار المدني – الليبرالي

دعمت غالبية قبائل شرق ليبيا التيار المدني، وعلى رأسها قبائل "العبيدات" و"المسامير" و"العواقير" و"المغاربة" و"البراعصة"، وهي التي تستضيف حاليًا البرلمان الليبي الجديد الذي تهيمن عليه القوى المدنية والحكومة المؤقتة التابعة له برئاسة عبد الله

[1]) Mohamed Ben Lamma (September 2017): The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or cohesion?, The Foundation for Strategic Research (Fondation pour la recherche stratégique), Paris, France, p. 47.

الثني. كما دعمت قبيلة ورفلة التيار المدني ممثلًا في "تحالف القوى الديمقراطية" الذي يقوده "محمود جبريل" أحد أبناء قبيلة ورفلة، ونجحت قبيلة ورفلة في حشد دعم القبائل الأخرى في غرب ليبيا للتيار المدني مثل قبائل "الزنتان" و"المقارحة" و"ترهونة" و"ورشفانة"، خاصة وأن هذه القبائل تشارك "ورفلة" العداء لقبيلة مصراتة أكبر داعم للتيار الإسلامي. وفي الجنوب الليبي تحالفت قبيلة "التبو" مع قبيلة "الزنتان" لدعم التيار المدني في ليبيا.

(ب) القبائل التي دعمت التيار الإسلامي

تعد قبيلة مصراتة في غرب ليبيا أكبر داعم للتيار الإسلامي في ليبيا وفي مقدمتهم "جماعة الإخوان المسلمين" ممثلة في ذراعها السياسي "حزب العدالة والبناء" و"حزب الوطن السلفي" الذي يتزعمه "عبد الحكيم بلحاج" أحد قادة الجماعة الليبية المقاتلة. ونجحت مصراتة في تكوين تحالف قبلي داعم للتيار الإسلامي في ليبيا حيث استقطبت عددًا من أبناء القبائل الأمازيغية في مدن جبل نفوسة الواقعة شمال غرب ليبيا مثل "ككلة" و"نالوت" و"غريان" لدعم التيار الإسلامي. كما دعمت قبائل "أولاد سليمان" و"الطوارق" في جنوب ليبيا التيار الإسلامي لمواجهة قبيلة "التبو" التي تقدم دعمًا للتيار المدني. وتستضيف قبائل الغرب الليبي حاليًا حكومة الوفاق الوطني التي تلقى دعمًا من قبل القوى الإسلامية في غرب ليبيا و"المجلس الأعلى للدولة" وريث المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته والمهيمن عليه من قبل الإسلاميين، كما استضافت سابقًا حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية التابعة للمؤتمر الوطني العام.

ومع تزايد الانقسام السياسي في ليبيا وتحول الصراع السياسي في ليبيا إلى صراع مسلح بعد انتخابات يونيو ٢٠١٤ ورفض الإسلاميين الاعتراف بهزيمتهم في الانتخابات لصالح التيار المدني، انخرط أبناء القبائل في القتال الدائر في ليبيا بين معسكر "عملية الكرامة" الذي يقوده المشير "خليفة حفتر" قائد الجيش الوطني الليبي في الشرق والمدعوم من قبل البرلمان الليبي الجديد في طبرق والحكومة التابعة له برئاسة "عبد الله الثني" والقوى المدنية بصفة عامة، و"تحالف فجر ليبيا" المدعوم من قبل الأحزاب والقوى الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وحكومة الإنقاذ الإسلامية المنحلة.

فقد انخرط أبناء قبائل المنطقة الشرقية، التي تعتبر حاليًا المعقل الرئيسي للتيار المدني، وتستضيف البرلمان الليبي والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه برئاسة عبد الله الثني

والجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وعلى رأسهم قبائل العبيدات والبراعصة والعواقير في القتال بجانب حفتر في شرق ليبيا ضد التنظيمات المتشددة التي كانت تلقى دعمًا من قبل تحالف فجر ليبيا، هذا فضلًا عن قيام "جيش برقة" (الفيدراليون) بزعامة "إبراهيم الجضران" قائد حرس المنشآت النفطية بالقتال بجانب حفتر في منطقة الهلال النفطي ضد قوات فجر ليبيا. كما قاتلت كتائب قبيلة الزنتان ممثلة في لوائي الصواعق والقعقاع وتحالف القبائل في المنطقة الغربية بزعامة قبيلة ورشفانة بجانب حفتر، وخاضت كتائب الزنتان معركة مع كتائب مصراتة التي انضويت تحت تحالف فجر ليبيا انتهت بهزيمة الزنتان وسيطرة مصراتة على العاصمة طرابلس.

وفي المقابل قاتلت الكتائب التابعة لقبيلة مصراتة أكثر الكتائب قوة وتنظيمًا في غرب ليبيا ممثلة في "لواء الوسطى" و"لواء المنطقة الغربية "و"القوة الثالثة" في الجنوب تحت غطاء تحالف فجر ليبيا في مواجهة معسكر الكرامة. كما قاتل تحت تحالف فجر ليبيا ما يعرف بـ "ثوار جبل نفوسة" الذي يضم أبناء عدد من مدن جبل نفوسة شمال غرب ليبيا مثل مدن "ككلة" و"نالوت" والتي تحالفت مع مصراتة في مواجهة قبائل الزنتان، هذا فضلًا عن قبائل "أولاد سليمان" و"الطوارق" في جنوب ليبيا التي قاتلت بجانب مصراتة في مواجهة قبيلة التبو التي تحالفت مع حفتر.

في المجمل، تعد القبيلة لاعبًا أساسيًا في الصراع الليبي الذي يعتبر في جوهره صراعًا بين القبائل على ملء الفراغ السياسي والأمني الذي خلفه سقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة الليبية، وأن معسكر الكرامة الممثل للتيار المدني في ليبيا وتحالف فجر ليبيا الممثل للتيار الإسلامي ما هما إلا واجهات سياسية وعسكرية للقبائل الليبية التي ينخرط أبناؤها بالأساس في القتال الدائر في ليبيا. ومن ثم فإن تسوية الأزمة السياسية في ليبيا يتوقف في جزء كبير منها على تسوية الخلافات بين القبائل الليبية وإيجاد صيغة مناسبة لتوزيع المناصب السياسية والأمنية فيما بينها وهو ما سيرغم القوى السياسية المختلفة في النهاية على القبول بهذه الصيغة خوفًا من فقدان الدعم القبلي لها(١).

1) Peter Colei and Fiona Mangan (August 2016): Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya today, Peaceworks, the United States Institute of Peace, no. 118, p. 13.

ويظهر تأثير البعد القبلي على عملية الانتقال السياسي بشكل أوضح، من خلال إشكالية المحاصصة السياسية والمناطقية التي برزت في نص اتفاق الصخيرات، حيث تم بناء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وفقًا لمحاصصة سياسية ومناطقية بغرض توفير دعم أكبر للتسوية، فبخلاف رئيسه "فايز السراج"، ضم المجلس خمسة نواب وثلاثة وزراء من المناطق الثلاث: الغرب، والشرق، والجنوب. وتكمن مخاطرة منطق المحاصصة في وضع إنفاذ التسوية رهنًا لحسابات الأطراف المشاركة في المحاصصة[١]. وانعكس ذلك سلبًا على المساعي المختلفة المحلية منها والدولية، الرامية إلى تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية، في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة.

وهكذا فإن عملية إعادة بناء الدولة الليبية في ظل هذه الأوضاع غير المستقرة تعاني من صعوبات ومعضلات عديدة، انعكست سلبًا على المردود العام لمؤسسات الدولة الليبية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقرار وتحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن.

ثانيًا: العوامل الخارجية (التدخل الدولي)

يتفق الكثير من الباحثين حول أهمية المؤثرات الخارجية وظروف البيئة الدولية في دفع أو كبح عملية إعادة بناء الدولة، خاصة في الدول التي عرفت تغييرات عميقة ومفاجئة لأنظمتها السياسية، والتي عادة ما تتمظهر في شكل نزاع داخلي أو حرب أهلية، لذلك نجد أن تعثر مسار إعادة بناء الدولة في ليبيا يعود جزء كبير منه إلى التدخلات الإقليمية والدولية، حيث لعبت أطراف عربية إقليمية ودولية دورًا كبيرًا في تعقيد الأزمة الليبية والصراع الداخلي بين الفرقاء الليبيين.

شهدت الساحة الليبية المتصارعة تدخل عدة أطراف خارجية دولية وإقليمية كان لكل منها دور بارز في تفاقم الأزمة، ولم يقتصر التدخل الدولي في ليبيا على فترة الحراك فحسب، بتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام السياسي لمعمر القذافي، بل امتد ليأخذ شكلًا أكثر تعقيدًا وبعدًا أخطر، حيث أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى إقليمية ودولية عديدة، كل منها يحاول تحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق تدعيم ومساندة أحد الفصائل

[١]) خالد حنفي علي (٢٠١٦): الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنقاذ، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥١، العدد ٢٠٥، صـ ص١٢٠-١٢١.

الليبية المتنافسة، وقد بدى واضحًا أن الأطراف الدولية والإقليمية التي عملت بشتى الطرق من أجل صياغة قرار أممي يجيز التدخل العسكري في ليبيا بحجة إسقاط النظام السياسي لمعمر القذافي وحماية المدنيين هي نفسها التي أصبحت تدير النزاع الداخلي في ليبيا عن طريق مساندة القوى الليبية المتنافسة(١).

تمثل ليبيا حالة من الصراع المركب بمشاركة قوى فاعلة متعددة تعتمد على القوى المحلية في تنفيذ أهدافها وأجندتها الخاصة، فأصبحت ليبيا بذلك مسرحًا تتنافس فيه القوى الدولية والإقليمية على القيادة، وكان لهذا التدخل الأجنبي في ليبيا الدور البارز في إفشال عملية إعادة بناء الدولة الليبية، حيث كانت تلك التدخلات بمثابة القوة الدافعة في التعجيل بانهيار أول برلمان في ليبيا ما بعد الثورة، بالإضافة إلى دورها في اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١٤، وتحويل العملية السياسية الليبية إلى انقسام تاريخي في الداخل الليبي بين الشرق والغرب(٢).

(١) القوى الإقليمية

(أ) دول الخليج (السعودية–الإمارات / قطر)

إذا كانت كل من فرنسا والمملكة المتحدة هما من دفعتا القوى الغربية إلى التدخل العسكري في ليبيا، فإن قطر والإمارات العربية المتحدة هما من عملتا خلف الكواليس لتأمين بيان جامعة الدول العربية، ومن ثم استصدار القرار رقم ١٩٧٣ الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين(٣).

كانت قطر هي أول دولة عربية تتصدر مشهد التدخل في الشأن الليبي في فترة الحراك الليبي ضد نظام القذافي، وفي فترة ما بعد القذافي أيضًا، فكانت أول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في ٢٨ مارس ٢٠١١، واصفة إياه بـ"الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي"، ولم يقتصر الدور القطري على التدخل السياسي، بل تعداه إلى

---

[1]) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2, p. 48.

[2]) Tarek Megerisi (2019): Libya's Global Civil War, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, Berlin, Germany, p. 2.

[3]) Richard Northern and Jason Pack (2013): The Role of Outsider Actors, in The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future, edited by Jason Pack, Palgrave Macmillan, New York, p. 122.

العمل العسكري، حيث قامت قطر بإرسال ٦ طائرات مقاتلة، وعندما بدى واضحًا أن حملة القصف التي قادها حلف الناتو لن تكون كافية لضمان إسقاط نظام القذافي، قامت قطر بتزويد الميليشيات المنتشرة في الدولة الليبية بالأسلحة والعتاد الحربي، أبرزها الصواريخ المضادة للدبابات، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف طن من الأسلحة موزعة على ١٨ شحنة، كما قامت باستقدام مئات المقاتلين الليبيين إلى الدوحة لتدريبهم على القتال[١].

وينم هذا التوجه القطري عن رغبة هذه الدولة الصغيرة في إقحام السياسة الخارجية القطرية في جميع القضايا والأزمات الإقليمية الكبرى، حتى تصبح أكثر قدرة التكيف والمساومة وفرض توجهاتها داخل منطقة الشرق الأوسط، وهناك من يربط الدور القطري في ليبيا بعداءات قديمة بين "القذافي" وقطر، فقد كان القذافي مستاءً من أمير قطر، بسبب عدم أخذه بعين الاعتبار مطالب القذافي المتكررة للضغط على قناة الجزيرة[٢].

وما يثير الشكوك حول النوايا القطرية في ليبيا هو اهتمام قطر بتدعيم الجهاديين الليبيين السابقين والميليشيات الإرهابية، وكذلك ارتباطها بعلاقات قوية بقيادات إسلامية وبعض الحركات الانفصالية في الشرق، وهذا ما يفسر تصريح الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي – محمود جبريل – بأن "البترودولار القطري" قد نشر الفتنة بين الليبيين عن طريق تغذية الخلافات والانشقاقات بين الثوار ومختلف التيارات الليبية[٣].

عولت قطر على الإسلاميين المدعومين من قبلها للوصول إلى السلطة، والذين اعتلوا المشهد السياسي، ممثلين في إخوان ليبيا، الذين شكلوا حزب العدالة والبناء، والجماعة الإسلامية المقاتلة، التي تحولت إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" للمشاركة في العمل السياسي، ورغم النجاح التي حققته التيارات الإسلامية في انتخابات ٢٠١٢، إلا

1) Ibid, p. 123.
2) Ibid, p. 123.
3) Ibid, p. 124.

أنهم خسروا في انتخابات ٢٠١٤ التي فاز بها تحالف القوى الوطنية بقيادة "محمود جبريل"[١].

واستمرت قطر في دعمها للإسلاميين والجماعات الإسلامية المتشددة بالمال والسلاح، مانحة إياها قدرة كبيرة على التأثير في العملية السياسية، بغرض تنصيب حكومة إسلامية تكون جزء من كتلة إسلامية متصلة من جماعة الإخوان، تتكون من تونس ومصر وليبيا، ليكَون في نهاية الأمر اتحادًا إسلاميًا بين هذه الدول في شمال إفريقيا تقوده قطر، فضلًا عن إرسالها رسالة إلى المستثمرين في العالم مفادها، أنهم لن يستطيعوا دخول ليبيا إلا عن طريقها، إلى جانب إبراز قدراتها التأثيرية الكبيرة على الدول الأوربية في مجال تصديرها للنفط والغاز الليبي، إلا أن عدم كفاءة الإسلاميين في إدارة شؤون الدولة، ورغبتهم بالاستئثار بالسلطة بأي ثمن أدى إلى إغراق ليبيا في فوضى وقتال أهلي وهجرة جماعية إلى خارج ليبيا هربًا من التصفيات الجسدية والاعتقالات[٢].

دفع إخفاق التيارات الإسلامية في انتخابات عام ٢٠١٤ السعودية والإمارات إلى التدخل القوي في الشأن الليبي، وذلك من خلال دعم المالي واللوجيستي إلى الجيش الليبي الوطني بقيادة اللواء "حفتر"، بهدف كبح نفوذ الإسلاميين الذين تدعمهم قطر وتركيا والسودان، الأمر الذي ساعد اللواء الليبي في شن عملية عسكرية من بنغازي في ١٦ مايو ٢٠١٤، أطلق عليها "عملية الكرامة" أو "كرامة ليبيا" ضد تحالف الإسلاميين، بهدف تطهير ليبيا من الإرهاب والمليشيات المسلحة، وقد شاركت الطائرات الإماراتية في قصف مواقع للقوات المناوئة لحكومة طبرق في شرق ليبيا[٣]، وهذا ما دفع بقطر إلى التدخل العسكري المباشر والقتال في صفوف جماعة الإخوان الليبية، إلى جانب محاولتها شراء ولاء القبائل الليبية وتجنيد أفارقة من النيجر وتشاد ومالي لدعم جماعات التوجه الإخواني في الشمال الغربي في محاولات لتمديد سيطرتهم على شرق ليبيا وجنوبها[٤].

---

[١]) زياد عقل (٢٠١٦): ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية: رؤية مقارنة، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٦٩، ص٢٤.

[٢]) محمود منصور (٢٠١٨): تجربتي مع الشيطان (قطر)، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٩٦.

[٣]) خالد حنفي علي (٢٠١٤): جماعات العنف الليبية و"الترانزيت" الجهادي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، ص١٠٥.

[٤]) محمود منصور، تجربتي مع الشيطان (قطر)، مرجع سابق، ص١٩١.

أسهم ذلك التنافس الخليجي في تأزيم الوضع الأمني في ليبيا، كما أوجد بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإسلامية المتطرفة، أمثال تنظيم "داعش" الذي سيطر على مساحات شاسعة في مناطق بشرق ليبيا، ولاسيما في مناطق درنة وبرقة وسرت، تحت ما يسمى "ولاية طرابلس"[١]، حيث لم تتمكن التحالفات العسكرية الفضفاضة من الحسم العسكري، فقوات اللواء "خليفة حفتر"، الذي تم تعيينه كقائد عام للجيش الليبي في ٩ مارس ٢٠١٥ لم ينه وجود الجهاديين في بنغازي(شرق ليبيا)، لذلك تدخلت الأمم المتحدة عبر تعيين مبعوثها اللبناني "طارق متري" لحل الأزمة عبر الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع دون الخروج بنتيجة، بسبب تأثير العامل الإقليمي الداعم لأطراف الصراع المصرة على مطالبها دون تقديم تنازلات[٢].

وألقت "الأزمة الخليجية" التي بلغت أشدها في ٥ يونيو ٢٠١٧ بإعلان السعودية والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة قطر بظلالها على الشأن الليبي، إذ انضمت حكومة برقة (حكومة شرق ليبيا) إلى جانب عدد من الدول العربية المقاطعة لقطر دعمًا للموقف السعودي والإماراتي ضد قطر في الأزمة الخليجية[٣]، بينما رفضت حكومة الوفاق الوطني بطرابلس برئاسة "فايز السراج" قطع العلاقات مع قطر، التي استمرت بتقديم دعمها للمليشيات الإسلامية الرئيسية، مثل "جماعة أنصار الشريعة"، و"مجلس شورى بنغازي"، و"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"، الأمر الذي أعاق تقدم الجيش الوطني الليبي لاستعادة الأراضي وفرض سيطرته عليها، خاصة مع قلة المخزون من الذخيرة لدى الجيش الليبي، وهذا ما أكده المتحدث باسم الجيش الليبي، العقيد "أحمد المساري"، في ٦ يوليو ٢٠١٧ في يوم تحرير بنغازي، ثاني كبريات المدن الليبية من المليشيات الإسلامية، بأن "الانجاز الكبير الذي تحقق باستعادة بنغازي من الجماعات الإرهابية، تأخر بسبب قلة المخزون من الذخيرة لدى الجيش الليبي، بينما كان الإمداد القطري كبيرًا للمسلحين

---

[١]) مشعالي إبراهيم (٢٠١٦): دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد ٦، صـ ص٨٣-٨٤.
[٢]) خالد حنفي علي، معضلات الوساطة الأمنية في الصراع الليبي، مرجع سابق، ص١٥٥.
[٣]) بلال المصري (٢٠١٧): قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ١، ص١٣٦.

المتطرفين عبر مطاري الجفرة ومصراتة" وأضاف "لم نكن نقاتل القاعدة والإخوان، بل كنا نقاتل قطر في بنغازي[١].

وعلى الرغم من استمرار الأمم المتحدة في مساعيها لعودة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا عبر سعيها لتشكيل حكومة وطنية تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، إلا أن الصراع على آلية تشكيل مؤسسات الدولة الليبية وتوزيع المناصب والصلاحيات بين أطراف الصراع، بين حكومة شرق ليبيا وحكومة غربها، جعل ليبيا أشبه ما تدور في حلقة مفرغة دون الخروج إلى حل واقعي يخرج الدولة الليبية من أزمتها، خاصة في ظل استمرار الصراعات الداخلية المدعومة من الخارج وخاصة من قطر والإمارات.

(ب) تركيا

تركيا وليبيا لديهما تاريخ طويل يعود إلى العصر العثماني، إذ كانت تركيا تحتل ليبيا قرابة ٣٦٠ سنة تحت راية الغزو العثماني التي اتسمت بالقمع، ما نتج عنه اندلاع عدة ثورات أسفرت عن تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا في عام ١٩١٢م، مقابل بعض الجزر بموجب اتفاقية (أوشي لوزان) [٢]، وتحتل ليبيا أهمية كبيرة بكل المعطيات في الإدراك الإستراتيجي التركي، بحسبانها إرث عثماني قديم تسعى تركيا لاستعادته، وموطئ قدم لها يمنحها عمقًا استراتيجيًا كبيرًا على المستوى الجيوبوليتيكي في المتوسط، ومن ثم المساهمة في لعب دور، ورسم خريطة ليبيا الجديدة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على اعتبار أن المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الرئيسي لأي دولة في سياستها الخارجية[٣].

ارتبطت تركيا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع نظام القذافي، حيث بلغت الاستثمارات التركية في البنى التحتية الليبية حوالي ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، لذلك عارضت

---

١) محمد عز العرب (٢٠١٧): السياسة الخارجية القطرية ودعم الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠، ص٦٧.

2) Ahmad Daifullah Algarni (2121): Turkey's Influence in Libya's Crisis: Political and Security Implications Inside and Outside Libya, International Institute for Iranian Studies, p. 9.

٣) محمد عبد الحفيظ محمد الشيخ (٢٠٢٠): التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا، مجلة شؤون عربية، العدد ١٨٤، متاح على https://arabaffairsonline.com.

تركيا في بادئ الأمر تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي، لكنها سرعان ما أدارت له ظهرها حينما أدركت أن رحيله بات حتميًا، حيث أيدت جزئيًا في عام ٢٠١١ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠، وبدأت في دعم وتدريب الميليشيات الثورية الإسلامية، مثل كتائب ثوار طرابلس ومصراتة، وفي عام ٢٠١٢ سارعت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تم تشكيله من قبل الثوار، ومولته بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وخلال الانتخابات السياسية لعام ٢٠١٢، قدمت تركيا الدعم المالي للكتلة الإسلامية داخل المؤتمر الوطني العام، وهي حزب العدالة والبناء، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في ليبيا(١).

بحلول عام ٢٠١٤ ازدادت حدة الأزمة الليبية ودخلت الدولة الليبية مرحلة جديدة من الفشل والصراع الداخلي، حيث انقسمت الدولة إلى معسكرين متعارضين فشل كل منهما في فرض سيطرته على كامل أرجاء ليبيا، في تلك الأثناء برزت تركيا كداعم رئيسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" وحلفائها من الإسلاميين وميليشيات مصراتة وجماعات ليبية أخرى(٢).

خلال الحرب الأهلية الليبية عام ٢٠١٤، التي ظهر خلالها المشير "خليفة حفتر" قائدًا للجيش الوطني الليبي، قدمت تركيا المساعدات المالية لقائد حرس المنشآت النفطية الليبية – إبراهيم الجضران – المعروف بمعاداته الشديدة للمشير "حفتر"، وكذلك لقادة لواء الدفاع عن بنغازي، ومنذ عام ٢٠١٦، تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني وتقف إلى جانبها وتطور علاقاتها مع الوزارات ذات الميول الإسلامية، وعلى الأخص "فتحي باشاغا"، وزير الداخلية، ووصل هذا الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني أعلى درجاته مع الهجوم الذي شنه الجيش الوطني الليبي في ٤ أبريل ٢٠١٩ للسيطرة على طرابلس، حيث زودت تركيا حكومة الوفاق والميليشيات المسلحة بالمركبات العسكرية وأنظمة الدفاع الجوي والطائرات

---

1) Emrah Kikilli and Bilgehan Ozturk (2020): Turkey’s Position in the Libyan Crisis, Insight Turkey, vol. 22, no. 2, pp. 54-55.

2) Jonny Hogg (2014): Turkey's Role in Libya Adds to Pro-Islamist Perception, Reuters, 13 November, reuters.com/article/libya-turkey-idINL6N0T147120141113

المسيرة(١).

تنامى التدخل التركي في ليبيا، وبدأ يأخذ طابعًا علنيًا منذ توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ م، بشأن السيادة على المناطق البحرية في مياه المتوسط، فضلًا عن التعاون في المجال الأمني والعسكري، حيث سارعت تركيا بإرسال مستشارين وخبراء ومعدات عسكرية لمساعدة حكومة الوفاق، كما نشرت القوات التركية والآلاف من المرتزقة السوريين الإسلاميين، بهدف ترجيح كفة حكومة "فايز السراج"، وذلك لاستخدامها كأداة لتطويع خصومها وتحديدًا "حفتر"، فتركيا باتت ترى في الأخير تهديدًا لمصالحها الاقتصادية وأمنها القومي(٢).

يدفع تركيا إلى التدخل والانخراط المباشر في الأزمة الليبية الكثير من الأسباب، نذكر منها(٣):

- منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، إلى جانب الانقلاب الفاشل التي تعرضت له تركيا في عام ٢٠١٦، تسعى تركيا إلى تأكيد نفسها كقوة إقليمية سياسية واقتصادية وأيديولوجية، وقد اندمج هذا الإصرار الجيوبوليتيكي الجديد في صدام أيديولوجي أوسع نطاقًا بين الدول الداعمة للإسلام السياسي، وهي تركيا وقطر، والدول التي تعارض ذلك الإسلام السياسي، وهي السعودية والإمارات ومصر.
- تنظر تركيا إلى ليبيا كمصدر للضغط السياسي ضد روسيا، التي تقاتل ضدها في سوريا، من أجل توسيع أجندتها الدبلوماسية وتعزيز قوتها التفاوضية.
- يتمثل الدافع الرئيسي للتدخل التركي في ليبيا في التنافس التاريخي بين تركيا واليونان، وحرص الأولى على تحقيق الاستقلالية في ملف الطاقة، لذلك فإن الاتفاقية الموقعة مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر ٢٠١٩، بشأن ترسيم الحدود البحرية، هي مؤشر واضح على الاهتمام التركي بموارد النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، خاصة في ظل استبعادها من قبل منتدى غاز شرق

1) Tuba Sahin (August 13, 2020): Turkey, Libya Ink Deal to Boost Trade, Economic Ties, Anadolu Agency, Available at: https://www.aa.com.tr/en/africa/turkey-libya-ink-deal-to-boost-trade-economic-ties/1940261

٢) محمد عبد الحفيظ محمد الشيخ، التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا، مرجع سابق.

3) George Joffè (2020): Libya, the New Geopolitical Arena, The Journal of North African Studies, Vol. 25, No. 5, p. 681.

المتوسط، حيث استفادت تركيا من علاقتها مع ليبيا لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة، بعيدًا عن الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي لم توقعها تركيا، وبالتالي فإن هدف تركيا هو إعاقة بناء خط أنابيب "إيست ميد"، وذلك للاحتفاظ بدورها كوسيط بين دول الشرق الأوسط الغنية بالغاز والمستهلكين الأوروبيين، كما أدى ترسيم حدود هذه المنطقة الاقتصادية الخالصة أيضًا إلى تسهيل العمليات العسكرية التركية، حيث أمنت طريقًا آمنًا لشركاتها لنقل الأسلحة إلى ليبيا.

(جـ) مصر

دائمًا ما تنعكس التطورات السياسية المصرية على الشؤون الداخلية الليبية، فليبيا قد اتبعت مصر على الطريق الثوري للربيع العربي، ومثل جارتها أيضًا، أنشأت بيئة سياسية إسلامية، ثم كان السقوط الدراماتيكي لحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وصعود الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى السلطة أحد أسباب انتفاض الإسلاميون وحشدهم العسكري ضد اللواء "خليفة حفتر"، حيث يرون شبح الرئيس "السيسي" في شخصيته وتصريحاته وأفعاله[١].

وتفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية لم يقف تأثيره عند حدود ليبيا فقط، بل امتد ليصل دول الجوار وعلى الأخص مصر، وذلك لانشغالها في علاج أوضاعها وإصلاحها بعد الثورة، مما جعل مستوى التحصينات لديها من تداعيات الأزمة الليبية يتفاقم، فالعلاقة بين ليبيا ومصر علاقة تاريخية عميقة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ومن الطبيعي أن يكون للأزمة الليبية تداعيات كبيرة على مصر، ودول الجوار الإقليمية التي لها مصالح ذات حجم جوهري في ليبيا، كمصر وغيرها، لا يتم تحقيق مصالحها الإستراتيجية إذا لم يتحقق الاستقرار الليبي[٢].

ويمكن اعتبار مصر أكثر دول الجوار تأثرًا بغياب الدولة الليبية وعجزها عن أداء مهامها الوظيفية، حيث أصبحت بؤرة التوتر والتسليح والتجنيد على مقربة من

[1]) Tarek Megerisi (2017): Egypt, Algeria, Tunisia. Neighboring States - Diverging Approaches, in Foreign Actors in Libya's Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni LediPublishing, Italy, p. 24.

[٢]) توفيق المدني (٢٠١٤): تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد ٥١٣٥، ص١٤.

حـدودها الغربيـة[١]، لذلك يرتكز اهتمام مصر بالأزمة الليبية في المقام الأول على المخاوف الأمنية، حيث تمثل الحدود الصحراوية بين الدولتين، والتي يبلغ طولها حوالي ٧٠٠ ميل تقريبًا، نوعًا مختلفًا من التهديد لمصر ولأمنها القومي، خاصة في ظل تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر ليبيا إلى مصر لدعم الحركات الجهادية والعمليات الإرهابية ضد الدولة المصرية في سيناء، ويبدو هذا جليًا في تزامن شن اللواء حفتر "عملية الكرامة" ضد الإسلاميين في عام ٢٠١٤ مع ارتفاع معدل الهجمات الإرهابية في مصر[٢].

استضافت مصر في ديسمبر ٢٠١٦ عددًا من الوفود الليبية في الاجتماعات التي أسفرت عن إعلان القاهرة، والذي حدد خمس تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي، تركزت على منح الإشراف المدني على الجيش لمجلس النواب واللواء "حفتر" باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومع ذلك لم يسهم هذا الإعلان في إزالة الجمود السياسي عن الأزمة الليبية، حيث طالب الأعضاء المعارضون لمجلس النواب بالموافقة على حكومة الوفاق الوطني قبل مناقشة أي تعديلات[٣].

وفي يناير ٢٠١٧ التقى وفد من المجلس الرئاسي في طرابلس بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة "مارتن كوبلر" في القاهرة، ونتج عن هذا الاجتماع بيان مشترك مع وزير الشؤون المغاربية الجزائري ووزير الخارجية التونسي لتعزيز الاتفاق السياسي الليبي وتوحيد المستقبل السياسي والعسكري لليبيا، وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، سافر وزير الخارجية المصري "سامح شكري" إلى تونس لمناقشة الشؤون الليبية مع الرئيس "الباجي قائد السبسي"[٤].

بذلت مصر جهودًا دبلوماسية كبيرة لعقد اجتماع في القاهرة بين اللواء "حفتر" ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج"، إلى أن حدث ذلك في فبراير ٢٠١٧، حيث التقيا على انفراد إلى جانب رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، لكنهما رفضا الإدلاء بأي تصريحات، وأصدرت مصر عقب الاجتماع بيانًا يوضح رؤيتها لحل

١) رشيد خشانة (٢٠١٥): تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة الحياة.
2) Tarek Megerisi, Egypt, Algeria, Tunisia. Neighboring States, op. cit., pp. 24-25.
3) Ibid, p. 27.
4) Ibid, pp. 28-29.

دبلوماسي للتفاوض بشأن تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي يمكن أن تؤدي بعد ذلك إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية[١].

وتختلف المساعي المصرية على الصعيد الليبي في نمط التعامل مع الفرقاء الليبيين، مقارنة بالمبادرات الأجنبية التي أعلت من مصالح طرف على حساب الآخر، بينما ما فعلته مصر هو السعي للحصول على توافق "ليبي–ليبي" مبنى على أساس المساواة بين جميع الفرقاء، والسبب الآخر هو إدراك مصر لطبيعة التوازنات الإقليمية بشأن ليبيا، فالواقع السياسي الليبي لم يفرز نخبة قادرة على اتخاذ قرار سياسي دون الرجوع للفاعلين الرئيسيين في المنطقة، وهو ما تم بالفعل من خلال إحياء دور دول الجوار.

بشكل عام تهدف الجهود المصرية إلى جمع شمل الفرقاء الليبيين، ودفعهم إلى الاتفاق على عدد من الثوابت الوطنية غير القابلة للتبديل او التصرف، ومنها تأسيس هيكل مستقر للدولة وتأمين الدعم لحماية مؤسساتها وشعبها، والحفاظ على أهمية الجيش الليبي وممارسته لدوره، وإدانة التدخل الأجنبي بكل صوره، وحرمة الدم والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية تبنى على مبادئ التداول السلمي للسلطة والتوافق وقبول الآخر، ورفض كافة أشكال التهميش والإقصاء لأي طرف، ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب، ومحاولة معالجة القضايا المعلقة في الاتفاق السياسي الليبي، وهي مراجعة تشكيل وصلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" ومنصب القائد الأعلى للجيش واختصاصه. فقد سعى الفرقاء لتنفيذ هذه الثوابت من أجل الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسلامتها الإقليمية[٢].

[1]) Ibid, p. 27.

[2]) Ann M. Lesch (2014): Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya, vol. 21, no. 1, p. 66.

(٢) القوى الدولية

بعيدًا عن الدور العسكري الذي قاده الحلف الأطلسي ضد نظام معمر القذافي تحت ما يسمى بالتحالف الدولي لإنقاذ ليبيا، فلم يكن تدخل القوى الغربية بشكل مباشر ملموس مقارنة بالقوى الإقليمية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

(أ) فرنسا

كانت فرنسا أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في ١٠ مارس ٢٠١١، باعتباره الحكومة الشرعية في ليبيا، وقد أدت هذه الخطوة الفرنسية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى أن يعامل المجلس الوطني الانتقالي بصفته السلطة السيادية العليا في ليبيا بدلًا من القذافي، في وقت لاتزال فيه بعض الدول الأخرى أكثر ترددًا في رغبتها في تغيير النظام في ليبيا[١].

وكان لدى فرنسا رغبة في استغلال الأزمة الليبية كفرصة لزيادة حضورها الدبلوماسي والاقتصادي المحدود في ليبيا، فسارعت فرنسا إلى التفاعل السريع والعميق مع المتمردين في بنغازي، بعد تحفظها على الحراك العربي في تونس ومصر، وفرنسا لا تخفي مساندتها لقوات حفتر، حيث اعترف الأخير بحصول جيشه على دعم فرنسي لوجيستي، واعترفت باريس بوجود من أطلقت عليهم خبراء في المناطق التي يسيطر عليها حفتر [٢].

(ب) بريطانيا

كانت بريطانيا، خاصة قبل تأزم أوضاع الدولة الليبية منذ عام ٢٠١٤، أحد أهم الشركاء الخارجيين في دعم وإعادة بناء قوات الأمن الليبية، حيث وافقت لندن على تدريب نحو ٢٠٠٠ من أفراد الجيش الليبي في بريطانيا، كما اتفقت إلى جانب أعضاء آخرين في الناتو – على هامش قمة مجموعة الثماني – على منح ليبيا ٦٢,٥ مليون جنيه إسترليني، هذا بالإضافة إلى دورها في دعم المعارضة الليبية، حيث كانت بريطانيا من المؤيدين للتدخل العسكري في ليبيا، كما تعتبر بريطانيا أكبر دولة مستضيفة للمعارضة الليبية في

---

[1]) Richard Northern and Jason Pack, The Role of Outsider Actors, op. cit., p. 117.

[٢]) فريال منايفي، إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي، مرجع سابق، ص٢٠٧.

المهجر، فمنذ انطلاق الحراك الليبي، كان المتحدثون الرسميون والمدافعون عن الثوار يتحدثون من الأراضي البريطانية[١].

ولم تكن الاعتبارات الاقتصادية فقط هي من دفعت لندن إلى الاهتمام بليبيا، على الرغم من أن الاستثمارات البريطانية في ليبيا قد تضاعفت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٣، بفضل استثمارات شركات البترول والغاز الطبيعي، وإنما يرجع أيضًا إلى اعتبارات أمنية ترتبط بتخوف بريطانيا من أن يؤدي انهيار ليبيا وتفككها إلى تهديد الأمن بحوض البحر المتوسط، وهذا ما يفسر التزامها بدعم الحكومة الليبية في محاولاتها لتعزيز سيطرتها السيادية على الدولة[٢].

(ت) الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن تقسيم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا خلال الحراك الشعبي وما بعده إلى خمسة مراحل رئيسية، هي[٣]:

١. فبراير ٢٠١١ – نوفمبر ٢٠١١: وخلالها لعبت الولايات المتحدة دورًا مهمًا في دعم الثورة الليبية على الرغم من اتهامها بـ"القيادة من الخلف".
٢. نوفمبر ٢٠١١ – سبتمبر ٢٠١٢: وخلالها أعادت الولايات المتحدة تأسيس وجودها الدبلوماسي في ليبيا وحاولت دعم السلطات الليبية المؤقتة حتى الهجوم على البعثة الخاصة في بنغازي والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي "كريس ستيفنز" بالإضافة إلى ثلاثة أمريكيين آخرين.
٣. سبتمبر ٢٠١٢ – يوليو ٢٠١٤: وخلالها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز الهجوم على بعثتها الدبلوماسية ومقتل السفير الأمريكي "ستيفنز"، إلا أنها في النهاية اضطرت إلى أخلاء السفارة الأمريكية في طرابلس مع تصاعد أعمال العنف والحرب الأهلية في ليبيا.

[1]) Dario Cristiani (2014): UK Libya – The Consistency of being Selective, Analysis No. 238, Institute for International Political Studies, University in Milan, Italy, pp. 7-8.
[2]) Ibid, p. 7.
[3]) Ben Fishman (2017): United States – Reluctant Engagement, in Foreign Actors in Libya's Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni, Ledi Publishing, Italy, p. 92.

٤. يوليو ٢٠١٤ – يناير ٢٠١٧: وخلالها شاركت الولايات المتحدة ضمن جهود مبعوثي الأمم المتحدة لإنهاء الحرب الأهلية في لبيبا، ولعبت دورًا مهمًا في صياغة الاتفاق السياسي الليبي الذي أُبرم في الصخيرات بالمغرب، ودعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، كما شملت هذه الفترة الحملة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ستة أشهر ضد تنظيم داعش في سرت.

٥. يناير ٢٠١٧ إلى الآن: وخلالها تراجع الدور الأمريكي في ليبيا، خاصة خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب".

(د) إيطاليا

بفضل العلاقات الاستعمارية السابقة، إضافة إلى التقارب الجغرافي، كانت إيطاليا ولاتزال أكبر شريك تجاري لليبيا، لذلك فإن أي نوع من عدم الاستقرار في هذه الأخيرة، سيؤثر على تدفق النفط والغاز اللذين تعتمد عليهما إيطاليا لإنتاج أكثر من ٧٠% من احتياجاتها في مجال الطاقة، كما أن إيطاليا هي الأكثر عرضة لغزو قوارب الهجرة القادمة من ليبيا، لذلك تبنت استراتيجية تدفع إلى الاستقرار السياسي، استطاعت من خلالها استيعاب جميع المكونات العسكرية والسياسية والأمنية الموجودة في الغرب والوسط، كما أعادت حساباتها بشأن مسألة القبول بحفتر، وأعلنت ضرورة البحث له عن موقع في الاتفاق السياسي[1].

(هـ) روسيا

يستدعي تحليل الدور الروسي في الأزمة الليبية فهم الإطار العام للسياسة الروسية تجاه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تميزت علاقات الإتحاد السوفيتي بهذه دول خلال الحرب الباردة في علاقات تغلب عليها المصالح المشتركة، فنجد أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تبنت الخيار السوفيتي لتعزيز تفاوضها مع القوى الغربية، بينما أراد الاتحاد السوفيتي في المقابل تعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي والأيديولوجي في هذه الدول، ويظهر ذلك جليًا في المشروعات الاقتصادية التي أنشأها ومولها الاتحاد

[1]) عبد الرازق عبد السلام العرادي (٢٠١٧): الدور الغربي في ليبيا ... اضطراب وتضارب، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على https://www.aljazeera.net.

السوفيتي في هذه الدول، مثل سد أسوان في مصر، ومحطات الطاقة الكهرومائية المقامة على نهر الفرات في سوريا، ومصانع التعدين في الجزائر، والموانئ البحرية في اليمن، والعديد من المنشآت الصناعية في تونس وليبيا، إلى جانب ذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشال إفريقيا سوقًا مهمًا لتصدير الأسلحة السوفيتية[١].

لم يحافظ الاتحاد الروسي، وريث الاتحاد السوفيتي، على هذا الدور الفاعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أحدث الانتقال إلى نظام دولي أحادي القطبية في أوائل التسعينيات تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الروسية، لتنتهي بذلك "الحقبة السوفيتية الرائعة" في الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث تقلص النفوذ العسكري والسياسي السابق لموسكو بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووصل إلى أدنى مستوى له في أوائل التسعينيات، فانخفض حجم التبادل التجاري السنوي مع الدول العربية في عام ١٩٩٤ إلى أقل من ١% من الصادرات الروسية و١,٥% من وارداتها، مما جعل العلاقات التجارية مع المنطقة بأكملها رمزية إلى حد كبير، لا سيما بالمقارنة بحجم التبادل التجاري في العقود السابقة، حيث بلغت صادرات الأسلحة الروسية فقط إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٣ حوالي ٥٥ مليار دولار، ٢٤ مليار دولار إلى العراق، ١١ مليار دولار إلى سوريا، و٧ مليار دولار إلى ليبيا[٢].

بدأت روسيا خطوات استعادة دورها إلى سابق عهدها السوفيتي خلال فترة ولاية "يفكيني بريماكوف" كوزير للخارجية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، حيث مارست روسيا سياسة أكثر نشاطًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لمجابهة القطبية الأحادية الأمريكية، وخلق سياسة عالمية متعددة القطبية يكون لروسيا الدور البارز فيها[٣]، وتزايد الاهتمام الروسي بالمنطقة عندما تولى "فلاديمير بوتين" السلطة في عام ٢٠٠٠، حيث

[1]) Laszlo Poti (2018): Russian Policies Toward the MENA Region, MENARA Working Paper, No. 9, 8.2018, 12, p. 4.

[2]) Ibid, pp. 4-5.

[3]) Ariel Cohen (1997): The ‘Primakov Doctrine’: Russia’s Zero-Sum Game with the United States, The Heritage Foundation, Washington D.C., p. 3.

تميزت السياسة الخارجية لرئاسته بالمساعي والمبادرات الاقتصادية المتزايدة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(١).

كان التعامل الروسي مع ليبيا القذافي دليلًا جيدًا على جهود روسيا لإعادة الانخراط في المنطقة، حيث زار الرئيس الروسي "بوتين" ليبيا في عام ٢٠٠٨، وأثناء تلك الزيارة تنازل "بوتين" رسميًا عن ديون ليبيا التي تبلغ قيمتها مليار دولار مقابل توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية وفنية وسياسية(٢)، وفي عام ٢٠١٠، وقعت روسيا وليبيا صفقة أسلحة بقيمة ١,٨ مليار دولار، إلى جانب سعي روسيا للدخول في سوق الغاز الليبي من خلال التعاون مع شركة الغاز الإيطالية "إيني"(٣).

مع اندلاع الثورة الليبية ضد نظام القذافي، عارضت روسيا بقوة مسألة التدخل الدولي في ليبيا، وأصرت على أن تفويض مجلس الأمن يسمح فقط بحماية المدنيين وليس تغيير النظام، وبعد سقوط القذافي حاولت روسيا أن تضع نفسها وفقًا لتغير المشهد السياسي في ليبيا، ورغم أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المشهد الليبي قد مهد لروسيا أن تلعب دورًا، إلا أن دورها في ليبا ظل محدودًا حتى أعلن المشير "حفتر" الحرب على الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها في عام ٢٠١٥(٤).

ومع تفاقم الأزمة الليبية وفشل اتفاق الصخيرات بدأت روسيا تظهر علامات التأييد للواء "خليفة حفتر"، قائد الجيش الوطني الليبي، بعدما استطاع من القضاء على كتائب أنصار الشريعة وغيرها من الميليشيات الجهادية المسلحة في بنغازي، كما تمكن من دمج بقايا القوات المسلحة الليبية في المؤسسة الأمنية الوحيدة العاملة في ليبيا – الجيش الوطني الليبي – كما استطاع السيطرة على منشآت النفط الرئيسية في ليبيا والعديد

1) Ibid, p. 3.

2) Dmitri Trenin (2016): Russia in the Middle East: Moscow's Objectives, Priorities, and Policy Drivers, Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C., p. 1.

3) Stephen Blank (2018): The Foundations of Russian Policy in the Middle East." In *Russia in the Middle East*, ed. by Theodore Karasik and Stephen Blank. The Jamestown Foundation, Washington D.C., p. 33

4) Ekaterina Stepanova (2018): Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE, in The Search for Stability in Libya – OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges, edited by Andrea Dessì and Ettore Greco, Edizioni Nuova Cultura, Italy, p. 92.

من الموانئ الرئيسية وتسليمها إلى شركة النفط الوطنية[١].

وتتبع روسيا سياسة عقلانية براجماتية في تعاملها مع الأزمة الليبية، ويتضح ذلك من خلال محاولتها الموازنة بين في تعاملها مع القوى المؤثرة والمتنافسة داخل المشهد الليبي، وذلك لإدراكها الجيد أن ليبيا لاتزال تفتقر إلى حكومة مركزية قوية، وربما هذا ما يفسر تصريح موسكو في ٢٠١٧ بعدم رغبتها في إعادة فتح سفارتها في ليبيا، كاستراتيجية تسعى من خلالها إلى الاحتفاظ بقدم في كلا المعسكرين المتنافسين داخل ليبيا.

ويبدو أيضًا أن روسيا تتبع استراتيجية تعترف بالتقسيم الفعلي لليبيا، فهي من جهة تقدم الدعم السياسي والعسكري للواء "حفتر" في الشرق، بينما تقوم بتوقيع عقود النفط ومناقشة الاستثمارات التجارية ومشاريع البناء المستقبلية مع المؤسسات الليبية في طرابلس. وبشكل عام تسعى روسيا إلى تطوير علاقات مع حليف قوي في الداخل الليبي لديه القدرة على بسط السيادة على الدولة الليبية، وذلك من خلال اتباع استراتيجية تسير في ثلاث خطوط متوازية، هي[٢]:

١. دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء "خليفة حفتر".
٢. دعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا برئاسة "فايز السراج".
٣. التعاون مع حلفاء إقليميين يمكنهم التأثير في المشهد الليبي، وبخاصة مصر والجزائر.

ومن هنا يتضح أن التدخل الخارجي الذي أدى إلى سرعة إسقاط النظام السياسي لمعمر القذافي هو ذاته الذي انقلب على مكتسبات الثورة الليبية ولكن بطريقة غير مباشرة، معتمدًا على تأجيج الخلافات بين كافة أطياف المجتمع الليبي وزيادة حدة الصراعات والانقسامات القبلية، فتحولت ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بأياد عربية وداخلية، أصبحت معها الساحة الليبية مرتعًا لفوضى جماعات العنف والميليشيات المسلحة المتناحرة، على اختلاف مسمياتها بأبعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق، مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي.

[1]) Ibid, p. 94.

[2]) Andrea Beccaro (2017): Russia: Looking for a Warm Sea, in in Foreign Actors in Libya's Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni, Ledi Publishing, Italy, pp. 77-78.

المبحث الرابع: مستقبل الدولة الليبية في ظل الأزمة

إن ثمة علاقة تصاعدية بين التدخل الدولي بأشكاله المختلفة، وزيادة نزعة المجتمعات إلى الاستقلال والخروج من عباءة الدولة المركزية وسلطتها، وهي علاقة نجد لها شواهد في تجارب التدخلات الدولية في كثير من الدول، مثل الصومال ويوغوسلافيا وكردستان والعراق، وتنطلق تلك العلاقة من وجهين، أولهما أن المجتمعات الراغبة في الاستقلال تجد أنه ليس هنالك جدوى في البقاء في دولة مركزية تعرضت للتدخل الدولي، وفقدت شرعيتها، أما الوجه الآخر، فقد يحدث فيه تقاطع للمصالح مع التدخل الدولي الذي يجد تحقيق مصالحه في التفكيك والتقسيم[١].

الدولة الليبية الحديثة هي إلى حد كبير نتيجة لشبه الدولة proto-state التي أنشأتها السنوسية في القرن التاسع عشر، والتي توسعت من قواعدها في الجغبوب والكفرة إلى منطقة الساحل والصحراء الوسطى، ومع توسع الحركة السنوسية في ليبيا وتشاد، تشكلت الأوتار التنظيمية والإدارية للدولة الليبية، وفي أعقاب حروب إيطاليا مع السنوسية بين عامي ١٩١١ و١٩٢٧، ثم الاحتلال الإيطالي اللاحق لليبيا حتى هزيمة الأولى في الحرب العالمية الثانية في منتصف عام ١٩٤٣، ثم احتلال بريطانيا للشمال الليبي، نجح النظام السنوسي في النجاة، بل وكان قادرًا على إعادة تأسيس نفسه باعتباره الكتلة السياسية الأبرز في ليبيا، لا سيما بين القبائل المهيمنة في برقة، أما في المدن الساحلية الرئيسية في طرابلس، فكانت السيطرة لقوى وقبائل أخرى، لذلك عندما أقدمت الأمم المتحدة على تحديد الهيكل السياسي لدولة ليبية مستقلة في ١٩٥٠-١٩٥١، تبنت هيكلًا فيدراليًا للدولة الجديدة في ظل نظام ملكي تقوده السنوسية، ومن ثم كانت الدولة الفيدرالية المستقلة التي ظهرت لاحقًا في عام ١٩٥٢ متأثرة بشكل كبير بالنظام السنوسي وقبائل برقة، مع تهميش القبائل الأخرى في طرابلس ومصراتة[٢].

---

[١]) خالد حنفي علي (٢٠١٢): سيناريو برقة – الكيانات المستقلة على الحدود العربية-الإفريقية، السياسة الدولية، تحليلات شرق أوسط، متاح على http://www.siyassa.org.eg.

[2]) Lisa Anderson (1982): The Tripoli Republic 1918-1922, in George Joffé and Keith McLachlan (eds), Social and economic development of Libya, Wisbech, Menas Press, 1982, pp. 61-62.

أدخلت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ عاملاً ثالثًا معطلاً للمعادلة الدستورية الليبية، متمثلًا في دخول قبائل حوض سرت إلى الساحة السياسية الليبية، حيث مثلت ثورة ١٩٦٩ – ولو جزئيًا – تأكيدًا للسلطة القبلية المقهورة سابقًا داخل دولة فيدرالية غير مستقرة، وهذا بدوره أدى إلى تهميش قبائل منطقة طرابلس، إلا إنه نجح في تحدي هيمنة قبائل برقة في ظل النظام الملكي، وأعاد توطين النخبة الليبية بأعضاء من قبائل القذاذفة والمقارحة وورفلة بدلاً من قبائل السعديين في برقة، وهيمنت تلك النخب الجديدة على المؤسسات الأمنية للنظام الجديد وأصبحت الصوت البارز لأيديولوجيته الخاصة[١].

كان لهذا الإرث تداعياته على قدرة الدولة الليبية على بسط نفوذها وسيادتها على كامل وحدتها السياسية، خاصة في ظل حالة الفوضى التي خلفتها ثورة ٢٠١١، فقد كان من نتائج هذا الإرث أن أثار استياءً شرقيًا في برقة بسبب إزاحتها من النخبة في عام ١٩٦٩، وبالتالي من السلطة والنفوذ السياسي. وكان هذا الاستبعاد يعني أيضًا خسارة المنافع المادية التي كان من الممكن أن تولد في النظام السياسي الموروث الجديد، وقد ولّد هذا أيضًا مشاعر انفصالية قوية وانعدام الثقة في طرابلس. وتعززت هذه النزعة الانفصالية بفعل جغرافية الدولة الليبية، حيث توجد في الأساس مدينتان – طرابلس وبنغازي – لكل منهما مجموعة من البلدات التابعة حولها، ولكنها منفصلة عن بعضها البعض بمساحات شاسعة من الصحراء[٢].

وليبيا القذافي كانت أكثر سوءًا، فغالبًا ما كانت توصف بأنها دولة بلا هيكل، أو بأنها دولة ذات طابع خاص، زاد نظام القذافي من إضعافها من خلال استغلال مراكز القوة غير الرسمية ضدها، لا سيما القبائل، مما زاد من تقويض سلطتها، فأصبحت الدولة ضعيفة للغاية ويمكن تجزئتها بسهولة، وهي سمة اشتدت بسبب حقيقة أن الوظيفة الرسمية الوحيدة للعقيد القذافي داخل الدولة هي أن يكون مسؤولًا اسميًا عن أجهزتها الأمنية لضمان ولائها له، وليس للدولة نفسها، فكان مهتمًا بشكل خاص بحركة اللجنة الثورية التي

[1]) Hans-Peter Mattes (2008): Formal and informal authority in Libya since 1969, in Dirk Vandewalle (ed), Libya since 1969: Qadhafi's revolution revisited, Basingstoke and New York, Palgrave Macmillan, 2008, pp. 70-77.

[2]) George Joffé (2016): The impact of the war on Libya, in Dag Henricksen and Ann-Karin Larssen (eds), Political rationale and international consequences of the war in Libya, Oxford, Oxford University Press, pp. 298-299.

تعاملت مع الدولة والقيادة من خلال التعبير التعسفي للسلطة خارج مؤسسات الدولة نفسها، وهكذا مع اختفاء العقيد القذافي، لم تعد الدولة قائمة، وحل مكانه فراغ سياسي مفتوح على المكونات الديموغرافية الطائفية والعرقية غير الرسمية للدولة الليبية، المحددة في الجوهر فقط من خلال حدودها وأراضيها[١].

في ظل تلك المعطيات القديمة، إلى جانب المعطيات الأمنية والسياسية الراهنة، يمكن من الناحية النظرية على الأقل توقع حدوث واحد من خمس سيناريوهات محتملة بشأن الأزمة الليبية، هي: التسوية السلمية في إطار دولة مركزية، أو تقاسم السلطة في إطار دولة فيدرالية، أو الحرب الأهلية المفتوحة والممتدة، أو تجديد رموز المشهد السياسي الليبي[٢].

(أ) التسوية السلمية في إطار دولة مركزية

يظل هذا الاحتمال قائمًا، في ظل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثتها في ليبيا، وكذا محاولات دول الجوار الليبي، وبعض القوى الدولية الأخرى، من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الليبي، عبر مائدة التفاوض، وذلك عبر انتخاب لجنة وطنية لوضع الدستور، واستيعاب الميليشيات المسلحة في إطار جيش وطني، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بما يرسخ دعائم الدولة الموحدة، القائمة على أساس اللامركزية السياسية، ويسهم في العودة التدريجية للاستقرار السياسي والأمني. وقد تبدى ذلك في بعض الأمور أهمها:

- حرص أغلب القوى في المجتمع الدولي على إتاحة الفرصة أمام الحوار الوطني الليبي، ودعم جولاته في غدامس، وجنيف وغيرها.

---

[1]) George Joffé (2019): Can Libya survive as a single State?, L’Année du Maghreb, No. 21, p. 256.

[٢]) أيمن شبانة (٢٠٢٠): الصراع الليبي، عوامل التصعيد ومآلات التسوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٢٠، ص صـ ٧٩-٨٠. انظر أيضًا:

- خننو فاتح (٢٠٢٢): الأزمة في ليبيا، الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٩، العدد ١، ص صـ١٧-١٩. انظر أيضًا:

- حوسين بلخيرات (٢٠٢٠): مستقبل الأزمة الليبية، دراسة استشراقية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٣، ص صـ٧٤٠-٧٤١. انظر أيضًا:

- أحمد خميس (٢٠١٨): مصر ومستقبل الأزمة الليبية، تعقيدات الداخل وجهود التسوية، مجلة بدائل، العدد ٢٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٤. انظر أيضًا:

- التحفظات التي أبداها مجلس الأمن الدولي على الدعوات التي طالبت بتشكيل تحالف دولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات التكفيرية الأخرى في ليبيا، والتي تشكل عقبة أساسية في طريق التسوية السلمية في ليبيا.
- طبيعة توازن القوى في ليبيا، الأمر الذي يصعب من فرص تحقيق حسم عسكري، لصالح حكومة طبرق أو طرابلس، وهو ما قد يصل بأطراف الصراع إلى القبول بالاحتكام إلى مائدة التفاوض عن قناعة، وليس كأمر واقع.

وتسمى هذه المرحلة مرحلة نضج الصراع، وهي حالة تتحقق عندما يطول أمد الاقتتال المسلح، دون أن تلوح في الأفق إمكانية تحقيق نصر عسكري، بالرغم من فداحة التكاليف المادية والخسائر البشرية الناجمة عن الصراع، بما يجعل مواصلة القتال نوعًا من استنزاف القوى ليس أكثر.

(ب) تقاسم السلطة في إطار دولة فيدرالية

ربما تؤدي حالة اللانظام واللادولة إلى انكفاء القوى السياسية والمسلحة كل داخل منطقة نفوذه، للاستئثار بما لديه من ثروة نفطية، وما يخضع لسيطرته من موانئ للتصدير. وبالفعل فقد تبلور شبح التقسيم في ليبيا خلال مراحل الصراع. وقد تجلت مظاهر ذلك في رفع البعض لعلم العهد الملكي، والدعوة إلى الفيدرالية انطلاقًا من إقليم برقة وفزان والجبل الأخضر، حيث تكونت كتائب قتالية مدربة، بغية تحقيق ذلك الهدف.

ومن ثم، ففي ظل استمرار التدهور الأمني ربما يتمكن أنصار الفيدرالية من إجبار القوى السياسية في طبرق وطرابلس على القبول بها، خاصة أن برقة تسيطر على ٦٠% من احتياطي النفط، فيما تملك فزان ٢٥% من الاحتياطي. هو ما يدفعنا إلى القول بأن مسألة الفيدرالية لا تعدو أن تكون ذريعة للاستئثار بموارد ومقدرات الدولة، ومن ثم فهي أقرب إلى تفتيت الدولة، نظرًا لغياب سلطة مركزية قوية قادرة على إدارة الدولة بالشكل الذي يحقق التوازن ما بين الحكومات المركزية وحكومات الولايات، التي سوف تتحول في تلك الحالة إلى جزر منعزلة بلا رابط بينها.

(جـ) الحرب الأهلية المفتوحة والممتدة

في ظل رفض أغلبية الشعب لخيار الفيدرالية، فمن المرجح حدوث مواجهات مسلحة بين القوى السياسية، قد تؤدي إلى شلل كامل لأجهزة الدولة، وقطع إمدادات النفط. وقد حدث هذا بالفعل، وإن كان بشكل جزئي.

ونذكر أنه خلال المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة السابع عشر من فبراير لم تستطع القوى السياسية الليبية إنجاز عديد من الاستحقاقات الأساسية لخارطة الطريق، التي صاغها المجلس الوطني الانتقالي، والتي تضمن ٣٧ مادة، تتضمن إصدار دستور جديد، وتكوين حكومة انتقالية، وبرلمان منتخب لإدارة البلاد في غضون ٢٤٠ يومًا، وذلك بالرغم من البداية المبشرة التي تبدت مع انتخاب المؤتمر الوطني العام (البرلمان).

إذ شهدت ليبيا عديدًا من الحكومات الانتقالية، بداية من حكومة عبد الرحيم الكيب، مرورًا بحكومة علي زيدان، وصولًا إلى حكومة عبد الله الثني، التي تواجه حكومة أخرى في طرابلس، لا تعترف بشرعيتها، وتناصبها العداء، وتخوض ضدها معارك ضارية، فضلًا عن وجود عشرات الآلاف من المقاتلين، الذين ينضوون تحت لواء الميليشيات الثورية، والجماعات التكفيرية، سواء أنصار الشريعة، أو تنظيم الدولة الإسلامية.

في هذا السياق، لم يستطع الليبيون إنجاز خارطة الطريق الثانية التي أعلنها البرلمان، والتي تقضي بانتخاب لجنة الستين لصياغة الدستور، والانتهاء من إنجاز الدستور الجديد بحلول يونيو ٢٠١٤، وطرحه للاستفتاء العام في يوليو، وإجراء الانتخابات العامة في أغسطس ٢٠١٤. وكذا لم يتم إنجاز الخطة البديلة التي أعلنها البرلمان، والتي تتضمن انتخابات رئاسية ونيابية لفترة انتقالية جديدة، لمدة ١٨ شهرًا تكون هي الثالثة منذ سقوط نظام القذافي.

أدت الأزمة الدستورية إلى دخول البلاد في حلقة مفرغة من الفوضى، والانفلات الأمني، امتدت إلى كافة ربوعها، شرقًا وجنوبًا، ولم تسلم منه طرابلس العاصمة في الغرب. وبات شبح انهيار الدولة وتقسيمها يطارد الجميع، بعد أن أضحى مستقبل البلاد كالدمية التي تتلاعب بها المصالح المتباينة للساسة، والأيديولوجيات المختلفة للميليشيات المسلحة.

(د) تجديد رموز المشهد السياسي

وقد يكون هذا السيناريو أقرب إلى سيناريو التسوية السلمية، بل وشرطًا له، في جانب من جوانبه؛ خاصة من حيث تجديد رموز المشهد السياسي الليبي؛ ذلك أن نجاح عملية دفع القوى المتصارعة إلى الاقتناع بجدوى اختيار مسار التسوية السلمية، أو المصالحة الوطنية الشاملة، يشترط – من ضمن ما يشترطه – تجديد رموز المشهد السياسي في ليبيا وفواعله الأساسيين؛ حتى لو اقتصر ذلك على بعض رموز أساسية فاعلة في المشهد السياسي الليبي فقط، وقد يكون الأمر عكس ذلك، أي إعادة رموز سابقة إلى المشهد السياسي؛ كما كان الأمر، مثلًا، مع عودة سيف الإسلام القذافي إلى المشهد السياسي الليبي، بعد اختفائه منه. ومجمل الأمر في هذا السيناريو، هو أنه يعد بمثابة عملية إعادة ترتيب أوراق الأزمة الليبية، على نحو يتيح فرصة جديدة للتحكم فيها بنفس سياسي جديد، يحتمل أن تنجح في بثه الشخصيات السياسية الفاعلة، العائدة إلى المشهد الليبي الجديد. وهذا السيناريو يحظى بدعم بعض القوى الدولية، أهمها روسيا.

(هـ) صوملة ليبيا

ليبيا هي البلقان من دون انفصالات، ولبنان من دون طوائف، والصومال من دون رئيس دولة[١]، ومن هنا حذرت أطراف دولية وإقليمية عديدة، رسمية وغير رسمية، من إمكانية تكرار الحالة الصومالية في ليبيا، ومن هذه الأطراف حكومات بريطانيا والنيجر ومبعوث الأمم المتحدة في ليبيا وصحيفة الجارديان البريطانية. والواقع أن هناك عديدًا من أوجه التشابه بين الحالة في الصومال وليبيا، والتي يمكن معها التنبؤ بتكرار الحالة الصومالية في ليبيا، ومن ذلك ما يلي[٢]:

- الضعف المؤسسي العام الذي تعانيه ليبيا: تفتقر ليبيا إلى المؤسسات القوية القادرة على قيادة المرحلة الانتقالية وتنفيذ استحقاقاتها. ومثال ذلك ضعف فاعلية المؤتمر الوطني العام، الذي تنازعته الولاءات القبلية، وعانى من الانشقاقات السياسية، والاستقالات الجماعية، فبدا أنه أضعف من أن يواجه تحديات إعادة البناء، لذا فقد

---

١) سمير عطا الله (١٨ يونيو ٢٠١٩): بلقنة فلبننة فصوملة و...، جريدة الشرق الأوسط، متاح على: shorturl.at/ehORY

٢) أيمن شبانة (٢٠١٦): مخاطر التقسيم والصوملة، مجلة العالم المعاصر، العدد ٢، ص صـ١١٦-١١٨.

المؤتمر كثيرًا من شرعيته السياسية. وخرجت ضده التظاهرات الشعبية تجوب أرجاء ليبيا، احتجاجًا على قراره بتمديد فترة ولايته إلى نهاية العام ٢٠١٤، بعد انتهائها رسميًا في ٧ فبراير ٢٠١٤، وإعلانه عن خارطة طريق ثانية، بدعوى تنفيذ باقي استحقاقات المرحلة الانتقالية.

- عدم سيطرة الحكومة الليبية المعترف بشرعيتها في طبرق على معظم أرجاء ليبيا: تقع العاصمة طرابلس تحت سيطرة حكومة إنقاذ ليبيا، والتي تدعمها عديد من المليشيات المسلحة، إضافة إلى عناصر الإخوان المسلمين، التي تعمل لصالح الجماعة والتنظيم الدولي، وليس لصالح الوطن أو الشعب الليبي بوجه عام، ويشبه ذلك ما يحدث حاليًا في الصومال، حيث يتبلور حاليًا تحال موسع من المعارضة السياسية ضد الرئيس الصومالي، وهو ما تجلت مظاهره في كثرة التعديلات الوزارية، حيث تكونت أكثر من وزارة خلال عامين فقط، مثل وزارة عبدي فارح شردون، وعبد الولي شيخ أحمد، وصولًا إلى عمر عبد الرشيد شارمركي، إضافة إلى الخلافات بين الحكومات وإدارات الولايات، واستقالة رئيس لجنة صياغة الدستور.
- نفاذية السواحل الليبية: تعجز حكومة ليبيا عن السيطرة على أجزاء طويلة ممتدة من الساحل الليبي، الذي يبلغ نحو ١٧٧٠ كم، وهو ما يعني عدم القدرة على إحكام الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيا، وكذا عدم إمكانية التصدي لتسلل العناصر التكفيرية والمهربين والأسلحة إلى ليبيا. وهو ذاته الوضع القائم في الصومال، والتي تمتلك أطول حدود بحرية في إفريقيا، وذلك بطول حوالي ٣٠٢٥ كم، دون أن تخضع لسيطرة الحكومة المركزية.
- انتشار السلاح في ليبيا: يعود ذلك إلى عهد القذافي، الذي قام بتسليح عدد من القبائل الليبية، تحت شعار جماهيرية السلاح. وفي الوقت الراهن تكشف بعض التقارير عن رقم قياسي عالمي حققه الشعب الليبي، بامتلاكه أكثر من ٢١ مليون قطعة سلاح، تتراوح بين السلاح الخفيف، والصواريخ المضادة للطائرات. وفي ظل عدم القدرة على نزع السلاح ممن بحوزته، وانتشار أكثر من ١٥٠٠ جماعة مسلحة في البلاد، يأتي الانفلات الأمني عنوانًا بارزًا للمشهد الليبي.

- وقوع ليبيا في قبضة الميليشيات المسلحة المحلية والأجنبية: تعمل الميليشيات المسلحة المنتشرة في ربوع ليبيا لحساب أجندات خاصة، والتي تنطلق من مرجعيات عديدة دون المستوى الوطني (دينية، إقليمية)، وفي مقدمتها أنصار الشريعة، وتنظيم الدولة الإسلامية، الذي نجح في التمركز في ليبيا، في مدن درنة وبنغازي وسرت بصفة خاصة، في أكبر تجمع للتنظيم خارج معقله الرئيسي في العراق وسوريا. وقد اتضحت قوة هذه الميليشيات في عديد من المواقف، ومنها على سبيل المثال صدور قانون العزل السياسي تحت تهديد السلاح، وتحديد كتيبتي الصواعق والقعقاع مهلة لمدة خمس ساعات أمام المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان) للاستقالة، وإلا فسوف يتم اعتقال نوابه، باعتبارهم مغتصبين للسلطة. وكذا إصدار المحكمة الدستورية العليا في طرابلس حكم بحل مجلس النواب الليبي في طرابلس بعدما تم ترويع وتهديد القضاة وأسرهم. هذا الأمر يشبه ما حدث في الصومال، التي وقعت تحت سيطرة ٢٩ فصيلًا سياسيًا ومسلحًا عقب سقوط نظام سياد بري في عام ١٩٩١. وكانت معظم هذه الفصائل غير معنية بتوحيد الصومال، بعد انفصال صومالي لاند، وكذا غير مكترثة باستعادة الأقاليم المنقطعة منها، مثل إقليم أوجادين أو الإقليم الشمالي الشرقي لكينيا، المقتطع من الصومال، بقدر ما كانت معنية بتحقيق مصالح خاصة. كما تشكلت في الصومال أيضًا محاكم إسلامية معنية بالأمن والقضاء في مناطق نفوذها، قبل أن تتحد في إطار اتحاد المحاكم الإسلامية بقيادة شيخ شريف شيخ أحمد.
- كثرة الانشقاق والتشرذم في إطار القوى السياسية والجماعات المسلحة: يهدد الانشقاق المتكرر في إطار القوى السياسية بانهيار أي اتفاق يمكن الوصول إليه. وقد انعكس ذلك على الحوار الوطني الدائر حاليًا، حيث كانت تعارضه في البداية غالبية القوى المنضوية تحت لواء عملية فجر ليبيا، قبل أن تنضم إليه مضطرة. كما انقسمت بشأنه بعض القوى، واستبعدت منه قوى أخرى، ومنها الجماعات التكفيرية، والعناصر المرتبطة بنظام القذافي، وبعض الجماعات الأمازيجية التي قاطعت من قبل انتخاب لجنة الستين المعنية بوضع الدستور، والتي طالبت بحق تقرير المصير، وقد كان ذلك حقيقة يمثل معضلة في الصومال، مازالت تداعياتها السلبية

قائمة حتى الآن، حيث يرفض الشباب المجاهدون بدء أي حوار مع الحكومة، في حين لا تمانع بعض الجماعات الأخرى في إطار الحزب الإسلامي في التفاوض مع الحكومة، حيث كان فصيل حسن ضاهر أويس ذاته أحد مكونات تحالف إعادة تحرير الصومال، قبل أن ينضم إلى صفوف المعارضة.

الخاتمة

والخلاصة أن أزمة الدولة في ليبيا لا تزال ممتدة، بل وعصية على الحل. ويبدو جليًا أن التدخلات الخارجية العديدة، وتحالفات الميليشيات المحلية، وتلاعب القوى الأجنبية بها، وعدم قدرة الحكومات المحلية على التوصل إلى اتفاق لحل سلمي هي العائق الرئيسي لإنهاء الحرب الأهلية والشروع في إعادة بناء الدولة؛ حيث أدى التدخل الدولي متعدد التوجهات إلى زيادة حدة التنافس بين تلك القوى، كما نتج عن التناقضات الأيديولوجية (السلفية ضد الإخوان المسلمين) والاعتبارات الجيوسياسية في إطالة أمد حرب الفرقاء الليبيين في صراع بات يهدد بتقويض وحدة الأراضي الليبية وسيادتها. وكما أن الثروة النفطية نعمة يمكن أن تساعد في إعادة بناء الدولة الليبية، فهي أيضًا نقمة لأن القوى الخارجية تطمح إلى الحصول على هذه الثروة، دون النظر إلى مصلحة الداخل الليبي.

وتتمثل الأسباب الرئيسية لإطالة أمد الأزمة الليبية في الافتقار إلى الإرادة السياسية والتنافس بين الجماعات المسلحة لكسب المزيد من النفوذ ولو على حساب الاستقرار الليبي، حيث تطمح جميع الأطراف والقوى المحلية إلى الاستيلاء على حصة من آلية إدارة الدولة، ومن ثم إنشاء منطقة نفوذ في مناطقهم. وقد أدى هذا التنافس والتدافع على السلطة إلى تقويض محاولات الإصلاح وإعادة البناء.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن هيكل الدولة نفسه قد ساهم في انعدام الإرادة السياسية وتهميش كافة مؤسسات الدولة في ليبيا، حيث أدى إرث القذافي المتمثل في التخلص من وزارة الدفاع وتحييد الجيش واعتماد النظام القبلي بدلًا من النظام المؤسسي إلى تقاليد معيبة وخلل واضح في الهيكل التنظيمي للدولة في ليبيا، وهو ما اتضحت آثاره في أعقاب إزاحة نظام القذافي في فبراير ٢٠١١. فقد كان للثورة الليبية نتيجتان ملموستان

حتى الآن. تتمثل الأولى في انعدام الثقة في جهاز الدولة، الأمر الذي عزز من رغبة جميع القوى المحلية في تقاسم السلطة بعد الثورة. وتتمثل النتيجة الثانية في حالة الانقسام بين الثوار وضباط القوات المسلحة الليبية نتيجة لممارسات القذافي من تحييد القوات المسلحة لضمان سلامة نظامه.

وهكذا فلم يترك إرث القذافي هيكلًا محددًا تخضع له جميع مؤسسات الدولة، بل ترك العديد من الأنظمة الفرعية داخل الدولة الليبية في إطار دولة ممزقة. ويتجلى ذلك في انتشار الجماعات المسلحة، ذات الدوافع الإقليمية أو الأيديولوجية المتباينة، الساعية لبسط نفوذها على الآخرين وتحقيق الكم الأكبر من المصالح الذاتية. وتحقيقًا لهذه الغاية تحاول هذه الجماعات التأثير على السلطات السياسية من خلال التهديد بالسلاح.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

(١) أحمد خليف عفيف (٢٠١٥): الثورة الليبية، الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٢، العدد ٣.

(٢) أحمد خميس (٢٠١٨): مصر ومستقبل الأزمة الليبية، تعقيدات الداخل وجهود التسوية، مجلة بدائل، العدد ٢٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

(٣) أحمد محمد رفعت (٢٠٠٢): القانون الدولي العام، دار النهضة العربية.

(٤) أمين المسلاتي (١٩٩٥): التطور الجيولوجي والتكتوني، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت.

(٥) أيمن شبانة (٢٠١٦): مخاطر التقسيم والصوملة، مجلة العالم المعاصر، العدد ٢.

(٦) ------ (٢٠٢٠): الصراع الليبي، عوامل التصعيد ومآلات التسوية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٢٠.

(٧) بلال المصري (٢٠١٧): قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ١.
(٨) باسم عبد العزيز عمر عثمان وحسين عليوي ناصر الزيادي (٢٠١٤): الجغرافيا الاجتماعية، مبادئ وأسس وتطبيقات، دار الوضاح للنشر، الأردن.
(٩) توفيق المدني (٢٠١٤): تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد ٥١٣٥.
(١٠) جمال حمدان (١٩٨٣): استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة.
(١١) ------ (١٩٩٦): أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١.
(١٢) ------ (١٩٩٦): الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
(١٣) حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر (١٩٨٥): القانون الدولي العام، دار النهضة العربية.
(١٤) حسن مسعود أبو مدينة (٢٠٠٠): الموانئ الليبية، الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة.
(١٥) حوسين بلخيرات (٢٠٢٠): مستقبل الأزمة الليبية، دراسة استشراقية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٣.
(١٦) خالد حنفي علي (يوليو ٢٠١١): سيناريو برقة – الكيانات المستقلة على الحدود العربية–الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ملحق ٢٠١١.
(١٧) ------ (٢٠١٢): تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٨.
(١٨) ------ (٢٠١٤): جماعات العنف الليبية و"الترانزيت" الجهادي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨.
(١٩) ------ (٢٠١٦): الأزمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الإنقاذ، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥١، العدد ٢٠٥.

(٢٠) خالد محمد بن عمور (٢٠١٤): العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا، العدد ٢٧.

(٢١) خننو فاتح (٢٠٢٢): الأزمة في ليبيا، الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٩، العدد ١.

(٢٢) رشيد خشانة (٢٠١٥): تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة الحياة.

(٢٣) رولاند أوليفر وجون فيج (١٩٦٥): موجز تاريخ أفريقية، ترجمة دولت أحمد صادق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

(٢٤) زياد عقل (٢٠١١): عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٤.

(٢٥) ------ (٢٠١٦): ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية: رؤية مقارنة، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٦٩.

(٢٦) سارة بوحادة وأمال بلحيتي (٢٠٢٠): التداعيات الإقليمية للتدخل الدولي في ليبيا، مجلة السياسة العالمية، العدد ٢.

(٢٧) سالم حسن البرناوي (٢٠٠٠): السياسة الخارجية الليبية، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس.

(٢٨) سالم حمودة وآخرون (١٩٨٢): موجز عن جيولوجية ليبيا، بيروت.

(٢٩) سالم علي الحجاجي (١٩٨٩): ليبيا الجديدة، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس.

(٣٠) سمير عطا الله (١٨ يونيو ٢٠١٩): بلقنة فلبننة فصوملة و...، جريدة الشرق الأوسط، متاح على: shorturl.at/ehORY

(٣١) شكري غانم (١٩٨٥): النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١.

(٣٢) صادق حجال (٢٠١٨): صراع النفوذ الإقليمي السني–السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

(٣٣) صبحي قنوص وآخرون (بدون تاريخ): التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في ٣٠ عام (١٩٦٩–١٩٩٩)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.

(٣٤) صبرينة كيحال وحكيم غريب (٢٠٢١): التدخل التركي في ليبيا، كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥، العدد ٣.

(٣٥) عادل محمود حمدي (١٩٩٨): الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دار الفكر العربية، بيروت، ط١.

(٣٦) عبد الحميد غنيم (١٩٨٧): الجغرافيا السياسية، بيروت، ط١.

(٣٧) عبد الرازق عبد السلام العرادي (٢٠١٧): الدور الغربي في ليبيا ... اضطراب وتضارب، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على https://www.aljazeera.net.

(٣٨) عبد اللطيف حجازي (٢٠١٧): التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد ٣٨.

(٣٩) عدنان صافي (١٩٩٩): الجغرافيا السياسية بين الحاضر والماضي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، ط١.

(٤٠) علي محمد فرج النحلي (٢٠١٨): الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١–٢٠١٧)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(٤١) عماد جاد (٢٠١٣): عامان من الثورة الليبية، صراعات بناء الدولة، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١–٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

(٤٢) مجموعة مؤلفين (٢٠١٩): النخب والانتقال الديمقراطي، التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

(٤٣) محمد أبي سمرا (٢٠١٧): طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت.

(٤٤) محمد المبروك المهدوي (١٩٩٨): جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٣.
(٤٥) محمد رياض (٢٠١٤): الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط٢، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.
(٤٦) محمد عبد الحفيظ الشيخ (٢٠٢٠): التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا، مجلة شؤون عربية، العدد ١٨٤، متاح على https://arabaffairsonline.com.
(٤٧) محمد عبد الحفيظ الشيخ (٢٠١٧): المصالحة الوطنية في ليبيا – التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد ١١.
(٤٨) محمد عز العرب (٢٠١٧): السياسة الخارجية القطرية ودعم الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠.
(٤٩) محمد علي هميلة (١٩٩٧): الموارد الطبيعية، المياه والتربة، آفاق تطويرها وترشيد استخدامها، مجلة الهندسي، العدد ٣٧.
(٥٠) محمد عياد مقيلي (١٩٩٥): الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة وسعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط١.
(٥١) محمد مبروك المهدوي (١٩٩٨): جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، الطبعة ٣.
(٥٢) محمد محمد عوض (١٩٦٥): الشعوب والسلالات الإفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
(٥٣) محمد محمود إبراهيم الديب (٢٠٠٨): الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
(٥٤) محمود توفيق (٢٠٠٧): منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية.
(٥٥) ------ (أكتوبر ٢٠٢٢): الأزمة الليبية بين الجغرافيا والسياسة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٣٠.

(٥٦) محمود منصور (٢٠١٨): تجربتي مع الشيطان (قطر)، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة.
(٥٧) مشعالي إبراهيم (٢٠١٦): دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد ٦.
(٥٨) منى محمود مصطفى (١٩٨٩): الاعتراف بالدولة الجديدة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية.
(٥٩) منية غانمي (٧ نوفمبر ٢٠١٦): النفط في ليبيا.. من مصدر للرفاهية إلى وقود للاقتتال، متاح على shorturl.at/bDF46
(٦٠) نقولا زيادة (١٩٥٨): محاضرات في تاريخ ليبيا، من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة.
(٦١) نور الهدى بتقة (٢٠١٧): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (٢٠١٢-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر.
(٦٢) هادي مشعان ربيع (٢٠١٦): ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٣٣.

المراجع الأجنبية:

(1) Ahmad Daifullah Algarni (2121): Turkey's Influence in Libya's Crisis: Political and Security Implications Inside and Outside Libya, International Institute for Iranian Studies.
(2) Al-Hamzeh Al-Shadeedi and Nancy Ezzeddine (February 2019): Libyan Tribes in the Shadows of War and Peace, CRU Policy Brief.
(3) Andrea Beccaro (2017): Russia: Looking for a Warm Sea, in in Foreign Actors in Libya's Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni, Ledi Publishing, Italy.
(4) Ann M. Lesch (2014): Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya, vol. 21, no. 1.

(5) Ariel Cohen (1997): The 'Primakov Doctrine': Russia's Zero-Sum Game with the United States, The Heritage Foundation, Washington DC.
(6) Arturo Varvelli (May 2013): The Role of Tribal Dynamics in the Libyan Future, ISPI Analysis, no. 172.
(7) Ben Fishman (2017): United States – Reluctant Engagement, in Foreign Actors in Libya's Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni, Ledi Publishing, Italy.
(8) Bukola A. Oyeniyi (2019): The History of Libya, Greenwood, California.
(9) Christopher S. Chivvis and Jeffrey Martini (2014): Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future. RAND Corporation, Santa Monica, CA.
(10) Daniel Patrick O'Connell (1983): The International Law of the Sea, Clarendon Press, Oxford.
(11) Dario Cristiani (2014): UK Libya – The Consistency of being Selective, Analysis No. 238, Institute for International Political Studies, University in Milan, Italy.
(12) Djallil Lounnas (2020): The Libyan Crisis: A Case of Failed Collective Security, Middle East Policy, vol. 27, no. 2.
(13) Dmitri Trenin (2016): Russia in the Middle East: Moscow's Objectives, Priorities, and Policy Drivers, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC.
(14) Edward E. Evans-Pritchard (1949): The Sanusi of Cyrenaic, Oxford University Press, Oxford.
(15) Ekaterina Stepanova (2018): Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE, in The Search for Stability in Libya – OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges, edited by Andrea Dessì and Ettore Greco, Edizioni Nuova Cultura, Italy.
(16) Emrah Kikilli and Bilgehan Ozturk (2020): Turkey's Position in the Libyan Crisis, Insight Turkey, vol. 22, no. 2.
(17) George Joffè (2020): Libya, the New Geopolitical Arena, The Journal of North African Studies, Vol. 25, No. 5.
(18) ------ (2016): The impact of the war on Libya, in Dag Henricksen and Ann-Karin Larssen (eds), Political rationale and

international consequences of the war in Libya, Oxford, Oxford University Press.
(19) ------ (2019): Can Libya survive as a single State?, L’Année du Maghreb, No. 21.
(20) Gökhan Tekir (2020): Russian-Turkish Involvement in the Civil War in Libya, Türkiye Rusya Araştırmaları Dergisi – TRAD, no. 3.
(21) Hans-Peter Mattes (2008): Formal and informal authority in Libya since 1969, in Dirk Vandewalle (ed), Libya since 1969: Qadhafi’s revolution revisited, Basingstoke and New York, Palgrave Macmillan, 2008.
(22) James Fairgrieve (1941): Geography and World Power, University of London Press, Kent.
(23) Jonny Hogg (2014): Turkey's Role in Libya Adds to Pro-Islamist Perception, Reuters, 13 November, reuters.com/article/libya-turkey-idINL6N0T147120141113
(24) Kim Bilarkis (1990): International Law, Progress Publishers, Moscow.
(25) Laszlo Poti (2018): Russian Policies Toward the MENA Region, MENARA Working Paper, No. 9, 8.2018.
(26) Lisa Anderson (1982): The Tripoli Republic 1918-1922, in George Joffé and Keith McLachlan (eds), Social and economic development of Libya, Wisbech, Menas Press, 1982.
(27) Lothrop Stoddard (1921): The New World of Islam, Springer, New York.
(28) Martin Ira Glassner and Chuck Fahrer (2002): Political Geography, John Wiley and Sons Inc., New York.
(29) Martin Jones, et. al. (2015): An Introduction to Political Geography – Space, Place and Politics, 2nd ed., Routledge, New York.
(30) Martin Jones, Michael Woods, and Rhys Jones (2004): An Introduction to Political Geography, Taylor and Francis Group, London.
(31) Mohamed Ben Lamma (September 2017): The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or cohesion?, The Foundation for Strategic Research (Fondation pour la recherche stratégique), Paris, France.

(32) Mohammed El-Katiri (2012): State-Building Challenges in a post-Revolution Libya, Strategic Studies Institute, US Army War College, Washington DC.
(33) Nevill Barbour (1959): A Survey of Northwest Africa (The Maghrib), Oxford University Press, New York.
(34) Norman John Greville Pounds (1963): Political Geography, McGraw Hill, New York.
(35) Peter Colei and Fiona Mangan (August 2016): Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya today, Peaceworks, the United States Institute of Peace, no. 118.
(36) Ramesh Dutta Dikshit (2005): Political Geography, McGraw Hill, New Delhi.
(37) Richard A. Lobban, Jr. and Christopher H. Dalton (2014): Libya, History and Revolution, Praeger, California.
(38) Richard Northern and Jason Pack (2013): The Role of Outsider Actors, in The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future, edited by Jason Pack, Palgrave Macmillan, New York.
(39) Stephen Blank (2018): The Foundations of Russian Policy in the Middle East." In Russia in the Middle East, ed. by Theodore Karasik and Stephen Blank. The Jamestown Foundation, Washington DC.
(40) Tarek Megerisi (2019): Libya’s Global Civil War, Policy Brief, European Council on Foreign Relations, Berlin, Germany.
(41) Tarek Megerisi (2017): Egypt, Algeria, Tunisia. Neighboring States - Diverging Approaches, in Foreign Actors in Libya’s Crisis, edited by Karim Mezran and Arturo Varvelli, Ledizioni LediPublishing, Italy.
(42) Tuba Sahin (August 13, 2020): Turkey, Libya Ink Deal to Boost Trade, Economic Ties, Anadolu Agency, Available at: https://www.aa.com.tr/en/africa/turkey-libya-ink-deal-to-boost-trade-economic-ties/1940261
(43) W. G. East (1949): Mediterranean Problems, Thomas Nelson, London.
(44) William Gordon East (1950): An Historical Geography of Europe, E. P. Dutton and Company, New York.